



۱
۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

فما اظلم من كذا في الكاف عن حق من سماه عن احمد بن محمد بن
 خالد بن عيسى عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي
 عن المدرك بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي حمزة عن ابي
 ابراهيم عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي
 فيلث بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي حمزة عن ابي
 واصطوخاوسي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي
 يلقه من كذا في الكاف عن حق من سماه عن احمد بن محمد بن
 ولعل التقدير في الحديث انه روى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي
 فيلث بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي

بارز مني شمس
 ٢٧ = ٢٧



۵۱۰۳
 کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب جامع الشرائع	
مؤلف: نجيب الدين محمد بن ابراهيم بن حسين	
موضوع: فقه	
شماره ثبت کتاب:	۹۴۸۴۰
تاریخ ثبت:	۱۳۰۵

۱۳۸۲
 ۱۳۸۲

فقیه - فهرست شده -
 ۴۷۷۵

فما اظلم من كذا في الكاف عن حق من سماه عن احمد بن محمد بن
 خالد بن عيسى عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي
 عن المدرك بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي حمزة عن ابي
 ابراهيم عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي
 فيلث بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي
 واصطوخاوسي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي
 يلقه من كذا في الكاف عن حق من سماه عن احمد بن محمد بن
 ولعل التقدير في الحديث انه روى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي
 فيلث بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب جامع الشرائع	
مؤلف: نجيب الدين محمد بن ابراهيم بن حسين	
موضوع: فقه	
شماره ثبت کتاب:	۹۴۸۴۰
تاریخ ثبت:	۱۳۰۵

۱۳۸۲

۴۷۷۵

عن النجاشي ظاهر ولا يظهر جلد الميتة باليد واليد لو لم يمسح سبعين مرة واداني انما كان
خيشا او تمعا او غسل ظهره والاولى تجنسه وتحرر الصلاة في ثوب ابيض
واجب اذا لم يكن فيها نجاسة ونسل دم اتيس من الثوب بالمالا وحته وحته
ليس واجب ومن سبب صبغه بما يزيله وعن ابي عبد الله نصيبه مشق حتى
تخلط والحد نجاسة ولا بأس بالصلاة في ثوب البصلي لم يعلم فيه نجاسة ونسل
من الطنفة والناش من البصل نصيبه ويؤخّر انكشوا طهر وطهر الطريق
ظاهر ونجس اذا لم يمسح به ثوبه او اذا حمل احد طرفي الثوب ظاهر او كان الاخر
نجسا لم يخل صلوة اذا لم يمسح وان تحركه واذا كان الثوب نجسا فخل
بعضه طهر الممسوح منه واداني المشركين وثابهم وخرتهم التي استعملوا
مواضعهم نجاسة وان كان من حبوب وثاب جدي وادان جدد الطهارة
ولا يجوز ان يدخلوا المساجد ولا يركبوا ان ياذن لهم فيه ولا يركبوا
جدران نجس البين كالنكبة في الصلاة وان حمل قارورة مشروبة فيها
نجاسة لم يركبها واعتل به النجاسة ولم يغيره فهو طاهر كما الاستنجاء على قول قائل
يوجب نجس من الفضل الاولي لانفاضه عن على نجس وطاهر من ثابته
لانفاضه عن ظاهر ولا يزال ان نجس باول ضروره اذ لو كان كذلك لم يظهر
وشتم الكلب واخر رجسنا على قول الأكثر وقال المرتضى عليها ركنا لا بأس
بما يجلد اجزاء من غيرهما كالصوف والشم والوبر والنعم والخلف والناظر

الكران

الكران الطاهر وعرقه ولا جرة باثر النجاسة وريحها في الثوب والبدن بعد
بالاستطابة وسنن الحرام الاستنجاء واجب في البول
والنظايف فان لم ينزل وصلى عليه الاعادة ولا يكف الاستنجاء من غيرهما من الاضاح
ويكره استئصال البول واستبداله ببول او غائط في العماري والبنين فان كان
الوضوء مباحا في ذلك الوقت ان كانه وكف ان استمر ونجس ان قدم رجله
للبسري داخله المني خارجا وان استودى به من الشيطان وطمع راسه ويدخله
عند الدخول والزوج والاستنجاء وعند المني لم يمسح به مع طهارة وكف استئصال
الشمس والزوج بالبول واستبداله في الماء اباري والركن وفي الركعة
كرامة وفيه الدود ومواضع البع في النزال ومساواة النحر والكران
في جلب الارض وقايا الطعيج في البوار ولا لاكل والشرب والسواك والحام
الا بذكره او حياية الا اذا كان عند سماعه وقاية الماء ان لا يركب في ثوبها
عقودا لولا اضطراره ويكره ذلك في الموضع الذي ساقى السكران به ويكره
على نجاسة ويكف غسل الاحليل من البول حرقا ولا نجس في الثوب والكران
النظايف نجس وجب استئصال الماء وان لم يتغيره من الماء والكران لا نجس
السنة وجميع الفضل بدار الحام ولا لافاضه على الماء افضل من الحام والكران
الزوج والكران في الكلب الطاهر فان زالت النجاسة بغير واحد كمن اتم السنته
سنته فان لم ينزل راد عليها والكران افضل ويكره الحام والكران السنته

الكران في البول
الماء والكران في البول
صالح الحام

ولا يكف الاستنجاء بالانزعاق النجاسة كالحديد العتيق وقشر البصير ولا ينجس
اوله حرمه كان روثا او غظا فان زالت النجاسة بذلك اغتم وطهر المحل بشبه
لا يظهر ولا حد لها الاستنجاء والارض من النجاسة اليسر سبعة فان لم يكن
عديم من اسما داه او رسد او اذنة حوله عند الاستنجاء لان الاستنجاء باليسر
هو السنة وسبغ ان يستعمل كل حجر من السنة على جميع محل النجاسة ولو استعمل كل حجر
في إزالة نجاسة جاز واستعمل في إزالة النجاسة من عند المني الى تحت
الانثيين ملائمة وسبغ النجيب ويترك ملائمة ثم يمسح فان راى بعد ذلك بطلا
على يفره وان لم يفعل ذلك لم يركب الا بالملأ اعدا والوضوء ويكره اكله اكله على افواه
وعن ابي بصير عن ابي عبد الله الاستنجاء بالماء البارد مسطح البواسير ولا يركب
ان يدخل الماء في دبره وانما عليه ما ظهر وروي محمد بن حبيب عن محمد بن سنان
من علم عن عبد الرحمن قال كنت ابي الحسن في القصر يقول فيلن من ذلك
شدة ويكره البول بعد البول قال لا تتوضأ وسبغ ثوبه في الدبر واحدة
واذا دخل الحمام وجب عليه ستر عورته قبله ودبره وسنن باليدين
والنظر لست بحدود عند اكثر اصحابنا ويقتضيه بهر والسنة بالنظر في كل نجس
عشرة ولو استعملها قبل ذلك كان زيادة في النظافة واذا دخل النجيب والاشم
بالشربة فخره استمره وكذلك بالدينق ليس سرف انه ارف فيها اضر بالدين
وانتف المان والكران بالكران يذهب بالثوب ويحسن الوجه ويكفي النكاسة

اواب الحام

الدور

والاشم

ولا يسعي اذ كان الحام رابا من ان شاور الكلب ويكره ان يدب من كحبه كبر رجل
والمرأة ان كحبه كحبه في حقه باخذ الماء فاحدها وان كحبه المرأة حاضيا ويكره
وخل الولد الحام مع الولد ليل يركب عورته ولا بأس به ان لم يمسح به الحام ويكره
ان يدخل الماء الى ثوبه فان لم يمسح به ولا يغسل بادر الجاز اذا لم يمسح به احد
الى الحسن الاول ولا يغسل من البير التي تقع فيها ماء الحام فانه يقع في ثوبه اليه
والنظر له والمجوس عام الجهر وعن الرضا سئل عن عتق الان في الحام من غير ان يمسح
بصيب الثوب قال لا بأس ولا بأس ان ينزل من الحمام المسلم والنظر اذا كان
لوما وعلق الايطه افضل من ثوبه عليه افضل من حلقه والسنة ان يمسح به
الراس في الحنفية والاستشفاء والسواك واذن الشو وقص الشرب وقص البدن
تقص الاضفار وحلق العانة والابطين والفتان والاستنجاء وكان سنن رسول الله
وفرة وجه الى جهة الاذان والسواك سنة عند كل صلاة وخاصة صلاة الليل وكف
في الحام والسواك بالابهام والمسح بعد الوضوء السواك وسنن كحبه ودين
جنا ويكفي دبرا وقد ترك السواك لضعف السنن وتقص الاضفار بيمينه
وان شئت فمسحها بالابهام وحدها بالخنفر اليسرى وقص بالخنفر اليمنى ويكره
باليسار وكف من قصه لضعفه ودفنه وكذا وفي الشعر والدم وحلق الشعر بعد
قصه والشاة مكره من الحمارين من ثوبين كمن وثابه سبعة ولا يكف المرأة
كحبه الخنفر ولا يغسل ثوبا وان كانت ثيبتها بغير ثوبه في عتقه ولا بأس

وله النزل في الحام

السواك في الحام

٨
 والاهتمام بغيره الا يغلب فان غلبه فكلوا حلالا فاعلموا ان الرضا والرضا
 وغسل اليدين من المرفقين ويدخلها منه الى احواف الاصابع ومس مقدم الراس
 مقدار ما يقع عليه اسم المسح وسحب الرضين من راس الاصابع الى الكعبين وكذا مسح
 واصابع واحدة وما قبلها من الرضين والرضين كاربعة ارجل وكعب مقدم اليدين
 على اليسار فان كانت قدم الحرف واقف القدم بالكم كعب واليمنى من اعضا الطهارة
 فانما انى وجبت ما سبق استأنف الرضوان وان لم يكف شي عليه وكعب نزع الخاتم
 اليدين وشبهه ذلك بالراس ولا يلزم اليمنى عما احاط به الشراعي انما غسل اليمنى
 فخليل اليمنى ولا غسل ما استرسل منها ولا كثر في شمس كتابه التران ولا يكره
 للخصيان ذلك لانهم غير متجلبين وكذا زوجه من العذوات الكثرة بالوضوء
 وكذا يكره افضل ومن قطع بعض عصبه مسح او غسل ما قبله وان قطع كله
 سقط عنه روضه اليمنى في رجليه من جوفه ارجله يميني فاستل من
 رجله يمينه بدم المرفق كيف يتوضا قال يسل ما تم من عصبه وتاك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الرضوان في غسل اصابع وسبابة اقدام يدي مستحقين ذلك
 او ذلك على خلاف سني وان ثبت على سني في جبهة اليدين وكذا مسح على
 مقدم الراس وان كان فيه شعر ولا يلزم الى غسل الشرة فان استقبل
 الشعر بالمسح اجماعا ولا يلزم وان كان له يدان على ذراع او مضطرب واحد او
 اصابع زائدة وجب غسلها وان اراد غسل رجله لثقله فدمر شي الرضوان

او اقره والقدم افضل ومن نزل بوضوء صلاه استباحها وغفران ذلك اليها
 او مسح عصبه ما كعب غسله او مسح او تركه الترتيب او الموالاة او استأنف
 ما للمسح او مسح على حائل غير راض او وضوء غيره كدلك او مسح على غير ذلك المسح او على
 اي يمين غير حرف او استقبل ثم الدين او مسح على اجمعه بلل واعاد فاصلي به
ما قبل السهو في الطهارة من مسح مديته فغيره واعاد العذوة فان شئ
 اكثرت الطهارة لا يعلم اليمنى او شئ اكثرت وشك في الطهارة او شك فيها
 فكله فان سبق الطهارة وشك في احد شي مسح الطهارة فان شك في الطهارة
 او بعضها مسح على حائل فغيره او غسل بعض اليمنى كدلك لم يكف اليمنى فان
 جفت استأنف الرضوان وان قدم ما نوى سهوا فذكر قدم ما نوى مسح ككعب
 اليمنى فان شك بعد انما قدم من حال الطهارة لم يمسح اليمنى ومن توضا على
 صلوته وضوء ثم ذكر انه احدث فغيب احدى الطهارات او ترك عصبه او احدا
 لا يبي من ايها كان توضا واعاد الكل فان توضا لصلاة ولم يمسح ولم يمسح
 ثم جدد الرضوان لم يصح ثم ذكر ترك عصبه احدى الطهارات من ذلك صلوته صحته
 فان ذكره هذه احدث فغيب احدى الطهارات تركه اعاد الرضوان والصلوة
 فان صلى بالاول ثم جدد الرضوان وصلى ثم ذكر ترك عصبه كدلك عليه اعاد
 الاول فقط ولم يمسح فان توضا وصلى فجدد ثم غسل ثم ذكر احد شي
 احدى العذبة كدلك صحت الصلاة وانما على هذا ما استأنف الطهارة

ووضع شي فيها ومس كتابه المصحف وكل كتاب فيها من اسماء الله واسماء انبياءه
 وائمة عليهم السلام ويكره الا لكل والشرة حتى يمتنع من شئ والنوم حتى
 توضا والغضب وحمل المصحف وشبهه الا ان كان في راحة اليد او في راحة
 في راحة اليد او ان كان في راحة اليد او في راحة اليد او في راحة اليد
 والاسكافي والاضل يصالح من ما او الرجل والمرأة معا فتسكن في كفة
 امدا او الدعا على النسل وشبهه غسل العصبه وسيله وكعب على النسل
 انما الى اصول شدة باقيا لم يمسح على النسل على ما قد ساء واستحبها
 كما في ترتيب الراس ثم ايجاب اليمين ثم لا يمسح في ان يمسح على الارض
 اجماعا وعلى الرجل الا سجد بالرجل فان لم يات اليمنى فبها ولا يمسح ذلك
 على المرأة فان جاعلها ثم الوقت فلهذا يمسح النسل ثم قدم فان لم يستبرئ الرجل
 عذرا ثم وجد بللا اعاد النسل وان استبرئ ثم وجد بللا لم يمسح ولا يمسح الا
 وروي محمد بن علي بن محبوب عن علي بن الرضا عن حماد بن عيسى عن
 عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يصيب ثوبه من ماء لم يعلم ان
 قال ليصل وجد ثوبه وليست وضوءه روي الحسن بن سعيد عن ابيه الحسن بن سعيد
 عن سماع قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يري ثوبه المني بعد ما يصلي ولم يعلم ان
 وضوءه انما هو انما قال ليصل ويصلي ثوبه وبعد صلاته وروي ابي بصير قال
 اغسل ارجلكم بعد ما يغسل رجليكم ثم تيمم فلو لم يمسح الماء فلو كان في يديكم

٩
 وهي على عشرة اشياء ما يوجب الرضوان وما يوجب النسل وما يوجبها معا فالاول
 البول والغائط والنوم الخالب على النسل وما يشبهه النوم كالاعطاف
 والرجل المتيقن خروجها ودليل الاستحاضة وان شئت ايجابة والشرة
 المحض والاسكافي على وجهه والاسكافي وسن اموات الناس بعد بردهم
 وقبل تظليلهم على خلاف ومن مسح على العقبين لا يمسح على ارجله او مسح على
 ارجله لا يمسح على العقبين ثم زال ذلك العذر لم يستغن وضوءه وانما
 بعض اصحابنا استأنف الرضوان ولا يستغن الرضوان ما في من دوو وغيره الا
 او شامو ثوبه وانما من كفت الحدة وقد استعاضوا او لم يمسح فانهن
 ولا يستغن وضوءه المسلم بانده اذ ارجع الى الاسلام ولا تستغف فعل الجبار
 ولا شي سوى ما قد ساء **ما قبل** الحنابة
 وهي ما يقع في ارجل او يمسح قبل او يمسح عليها النسل او لم يمسح
 ولا غسل على جميع غير الارضين وبانزال المني من رجل او ادماء شهوة وغير
 شهوة وقد لا تدفن الاضعف وعلامته مني الرجل يشبهه وفحانه ورجحه
 على الخلع ورجله ورجل الضعفاء وقد خرج في رقبته اصبغ كفي المرأة العذرة يخرج
 حمرة اذ اجمد منه فان اذهب الحمار ثم لم يمسح وجب عليه النسل ويكره عليه
 استبرأ صلوته ثم انما الرضوان ومن ارجل يمسح كفي رقبته ورجل السجدة والنجس
 وانما اباهم يركب ودخل المسجد الا بعد ما غسل الا المسجد اجماعا ولا يمسح على النسل

اصابعه من ضرب يديه ونقص يديه الزراب لا تلامس ترابا بلق بالاعضا واذا اجتمع
 وميت وجنب ومنه ما كان كان طحا لا حدم لم يفر عليه ولو استعمل المحدثا كمنه في
 غسل باليوت جاز اذا لم يكن عليه ما ينجس يديه واذا كان عليه وضوء يديه
 حره وان كان جنب اذ المراء حايضا او نزل او قبل اليوت ضرب يديه ضرب يديه
 للوجه وضوء يديه من البول والبرص واحدة ونواقض التيمم تراعى الطهارة بالماء ويطلى التيمم
 وجوان الماء واليمن من استعمله وسن كان على ثوبه او يديه يمسسه ويصير اليدين
 فقه الزاها به وتيمم وان يمس يديه مع الذرة بطل تيمم وتيمم الميت تحت الماء او تحت
 تيمم الحية وسن ما يتيمم ما استنجى بالماء واذا وجد وجده توفى ان كان يمس وضوء
 واعتل ان كان على غسل ان وجد الماء بعد التيمم انها وان عدم قبل التيمم
 حيلة تيمم ما شاء ويدي ان وجد قبله لم يمسح بغيره واستنجاها وان وجد بغيره
باب احكام الاموات تشمل هذا الباب على النسل وغيره
 والدفن وتندم على ذلك من الركن عبادته مرض المسكين والقتال البعث عديم الا ان
 ورثه اذ ملك وان يدعوه ونفى البقاء والى فيه ويجوز تخفيفها ولو ساقط او اجله
 او مسوم ويعد الحياوة ولا باس ان نصف منعه ولا شكوا وورثه بليت تمام
 به احد وعابد المريض من عرف اجتهاد اذ اصابه المرض تركه وعياله ولا عبادته في
 وجع الجمر والمزني في كثير السبآت وحمل مكرم كرامة سنة وحمل مكرم كرامة سنة
 وحمل مكرم كرامة سنة وحمل مكرم كرامة سنة لا يبرم ومن النية عن الاختصاص بالسنن

من الاجر
 ان ذلك لا يرد
 في وجهه
 في وجهه
 في وجهه

باطن يديه على قفاه وتنفيت اليدين وسن واسما الا يديه واحدا واحدا وكلت اليدين لا الالة
 اجمع اليدين على الاخرة ولا يسكن على اعقاب حال الزرع لان ذلك راحته لا يوجب كراهية
 راحته على الاخرة في البلا بطلاوة ولا كراهية راحته ولا يفيض وروي ان المليك لا ياتي بالاس
 ان يمس على ان يمس يديه في وقت نفي الاصلاء وشر كنه ما كان يصلي عليه وكل الايمان
 عنده وخلفه الحكاية وعرض عينا والحق فوه وسن يديه مصابة الى راسه ويديه كسوف
 ويصلي ثوب واسن عنده مصباح الى الله ان مات بلا ذكرا عنده ولم يترك رده
 ولا حدة على عنقه ولا يسن ان يمس به اليدين او يمس به اليدين الا المصنوق الممسك
 والمخض عليه والمهدوم والمخض حتى يبين امرهم فان لم يسن فاليدين ايامهم
 واذا بلغ السقط الربوا شغل كمن وجنح ودونها يدفن بدمه وان مات الولد
 فدفنها وماتت ربه في ميتة والبرص دفنت مع المسكين فخر الى القبر وان ماتت دونها
 اودحت امرأة او رجل يدان في جوفها ماتت دون شق راسها وافرغ في
 الشق والمقتول من يدي ايام عدل او نيا يده نحره واكرت قامة لا يمسك في
 طوره وتوشا بكنه فان لم يمسح يديه عليه وان ارثت اى حمل به رفق مات
 بعد كرب فكثير التمسك وكل قبل مسلم لما كان او مملوكا يمسك ولكن يمس عليه
 وان وصدت عفاه بدمه لم يمسح بدمه وان قطع مصفين قبل عافيه البقي كلف ان
 وجد لم يمسح بدمه بغير قلبه لكن ذلك الاى الهلاء وان وجد لم يمسح بدمه بغير قلبه
 انتم حقا او قودا امر بالفضل والسكين ثم يمسك او يمسح عليه ولا يمسح بدمه

سرسته

في التمسك بدمه

ويعدو الرعدة شئاً العبد باليقين وان كان القبر قد باق باس من شئ ساج او صاويل
 عبد الزاب اما خرون ظهوره فكيف بعد قبض الزاب بالاصابع الا اذا الرم وكذا لا يترك
 الى البقرة الا الولد فاذا دخل والده بربا ولا تترك حب ولا حافض ويسكن القبر وسبع الساج
 وكسب وضع بالما حرار جواربه بها بالراس والفضل على وسطه وسبع اليد عليه
 حتى تتركه وتنته اليك او غيره جاهد ايمده انظر اناس يستلوا به فان خاف
 من شئ سراً وكثر التهم قبل الدفن لابد ان يكون زعم انه قد وقع في الشتم وتنته بالباس من
 الشرب في موت الموالد والاف ولا يملك في موت الزوج والولد وكما انشاء وضع الراد
 في مصيبة غيره ونزول القبر بالحقين وتلك الميت الى بلد اخر الا تشهد شرف القبر بالثابة
 القبر الحزم وقدم شئ به الدفن ورويت رخصة في جوارحه الى بعض الشئ يدركت
 من اكره واداءت بيت اخر فاستفاد فافضل على الراس ودفن وسبع اليد والاداء
 بالزبي العصبية ومن الشئ هذا الطعام اليه لا شئ لا مصابة ولا شئ القبر من شئ شئ الى الشئ
 في كده ثم لا يابس ولا يابس ان يمشي قبل الرجل والكرامة بالظرب الى الشئ قبله
 من الشئ على القبر والصلاة عليه والبناء عليه ولا يركب الشئ فاذا وقع فلا يابس الا اذا وقع
 به شئ قبل القبر من شئ شئ قبله والاداء على اليه وحسنه احابا لئلا يابس
 اعدا والكسب وتكون به ويبرج كلما نظر اليه في الامانة ان لا يجر الفاسل بالاداء
 كونه شئاً كما كان كسالى يوم النجاة ومن يجره وكما يجره كونه شئاً كونه شئاً كونه شئاً
 الصلوات من القبر وليس من الشئ العباد من شئ من القبر والباس من شئ من القبر
 ويدخله م

فان اضر
 من القبر
 ويدخله م

وغيره

ويخط من الامانة فان في الامانة من شئ كونه شئاً كونه شئاً كونه شئاً
 لم يمتن برونه واصبح ورثته شائهم ولا بد من ميتان في قبر الا لضرورة ولا يملك ميتان
 على حافة واحدة واما الصلوة بعد الموت فمستحبة كذا باب الصلوة ان شئ استجاب
كتاب الصلوة بالاسماء اعداها ولقاسها
 الصلوة بانيان فرض الفرض والصلوات الخمس وهي عشرة ركعات في الصلوة
 الصلوة والصلوات اربع اربع تشهد من وسليمن بعد الشهادتين الا بعد الصلوة ثلاث تشهد من
 وسليمن والصلوات الا في الصلوة والصلوات ركعتان تشهد وسليمن والصلوات في الصلوة
 بعدتها وصلوات في الصلوة والصلوات ركعتان تشهد وسليمن والصلوات في الصلوة
 وسليمن وصلوات في الصلوة ركعتان تشهد وسليمن والصلوات في الصلوة
 في الصلوة والصلوات هو اربع تشهد من ركعتان تشهد وسليمن والصلوات في الصلوة
 بعدتها وصلوات في الصلوة ركعتان تشهد وسليمن والصلوات في الصلوة
 تمام وصلوات في الصلوة والصلوات ركعتان تشهد وسليمن والصلوات في الصلوة
 عشرة من صلاتها البس في ثياب واحدة تشهد وسليمن والصلوات في الصلوة
 وعلى ركعتان بعد الصلوة والصلوات السور المعين في الصلوة والصلوات في الصلوة
 غير المكتوبة في الصلوة والصلوات في الصلوة والصلوات في الصلوة
 اول الصلوة من الصلوة والصلوات في الصلوة والصلوات في الصلوة
 الكسوف ولم يجل الصلوة والصلوات في الصلوة والصلوات في الصلوة

وقت المني رعد الرض فان لم يصل فيه قضا وناظله العصر بعد الزوال من الظهر
 الى قبل مضي وقت المني رعد العصر ولا يصل قبل الزوال الا يوم الجمعة وناقلة
 المني بعد الزوال رعد الشمس الى افق وقتها وصلته الليل بعد استنساخ الى
 المني الى سنة ولا تتم قبل ذلك الا رخص او شجر او شاة فليكن الزوم او سافر
 وشكها وقضا ومن العذر الفضل وركعتا الفجر من صلوة الليل يصل بها وان لم
 الفجر الاول الى طلوع الفجر الشريعة يقتضي من السواقل المنة ان يت ليلا تبارا
 ونهارا ليلا ولباس بالبراء بالظهر سبب ان يمد شدة الحر لمن يصل جماعة في
 من شاة وناقلة المني رعد الاضيق وقت الحاضرة باب
القبلة استنباطها على ضروب واجب وندب وكراه وكفر في الاول للصلوات
 ولتساع خطبة الجمعة والذباغ ووضوء الموتى والشاة حال الدعاء وقوف الحصر
 من يدعي الحكم وعند احتضار الموتى وغسلهم وزيارة قبر المؤمنين ولافعال الجسدي
 في العتبة والقبلة حال الفلاح والاربع حال السوء والفاقة ويستند باركان هذه
 الشريعة في الصلاة في خطبة الجمعة والعبادة والشاة حال الحكم والركن في العتبة
 والزيارة في حكم العلم العام وان كانت حال الفلاح والاربع حال السوء والفاقة ويستند
 بالاستناد في حكم العلم العام والقبلة حال الفلاح والاربع حال السوء والفاقة ويستند
 حيا وذا جرح في اهل الحرم والشرق الى الركن الموقر والركن الموقر الى الركن الموقر
 واهل الحرم الى الركن الموقر واهل الحرم الى الركن الموقر والركن الموقر الى الركن الموقر

والشاة

واستحق وعين الشمس فليكن لكم على المكسب الامين والبرحمة على المكسب الامين
 واستحق حيا على المكسب الامين وعين الشمس عند الزوال على المكسب الامين
 فان فقد هذه الامارات صلا الصلوة الواحدة الى اربع جهات فان
 اضطر فليكن جهة شاة وحاضر الحرم يعرف القبلة مدة والعايب بالخبر
 الموجب للعلم او بان نصب من ثبت عصيته قبل او يعلم انه يصل الى جهة شاة
 او بالامارات المذكورة ويستحب للمراقبين والمشرقيين ان يسيروا قليلا
 وروي ان سبب ذلك ان الحجر لم ينزل من السماء وطلع نور ذات اليبسار
 ثمانية ليال وذات اليمين اربعة وليس على غيره ثم نزل وان صل بامارة
 ثم بان انه اخطأ القبلة فان كان الوقت باقيا عاد وان خرج لم يعد
 وصلى بعيدة الاستدبار لكل حال والاعى قبله غيره بها واذا كان
 جماعة فكل واحد قبله في غير جهة الا حرم اعتد بعضهم بعض فان
 اتفق بعضهم على قبلة استحب لهم الاتمام فان بان سلام خطاهم وخصم
 اخر فربوا لا تتركه فان بان لبعضهم سوى الانفراد واخر فربوا لا تتركه
 الا على من غير مسئلة بخلافه وان اصاب القبلة واذا افرغ شخص ان
 القبلة من فضله ثم افرغ اخر فليكن على القول او قلها عنده وان شاة ويا
 انها وان كان فرضهم الصلوة الى اربع جهات جاز لهم الاتمام منها ومن كان
 على بادلة القبلة لم يشبهه عليه فيقل غيره في جهة يد يصل الى الاربع والاعى

لا بد من العلم بان الصلاة
لا تكون الا في حال الطهارة

اذا لم يجد من يقبله فذلك اذا صلى صلاة اعمى او خوف ايضا اذا فرغ
منها ثم بان خطاه وقد صلى معه اعمى اعدا كما اعد ولا يرجع الى العسى
القول كافر او فسق واذا قلنا لا على غيره ثم ايمض فمها يصح وان
شك واحتج الى كل كثير استألفها وكسب سبيل القبله في الزايف
والنوافل وكوز في السفر صلاة النافلة على الراحلة وان خرج من القبله
اجرام احداهما فلا بأس وسبيل باول الصلوة المطارد والمسايف في
الفرجة ثم لا بالاجد وراكب السفينة يستقبل القبله فان دارت السفينة
دار الى القبله في القرض ورخص له الا يدور في النفل وان حافت
لم يدر وكوز صلاة النفل ثابستقبل القبله باولها ثم لا بالاجد ولا يكون
الفرصة من الخمس او السدس او الثلث او الصلوة الطواف والكسوف والجمعة
على الراحلة حتى را وكوز ذلك في النافلة في المصير وغيره احتيازا وتكره
صلاة القرض في الكعبة وسحب فيها النفل والصلوة على سطح الكعبة
لا يجوز الا لضرورة فان اضطرر ويصحها بان لا تسلم على غيره ويصح
الايستلحاح ولو فرضنا في اب جدار الكعبة صلى في عرشها فكلها مستلحة
فان وقعت على ظهرها بين يديه شي منها والآن لم تجز صلاة وان صلى فيها
جماعة جاز لم يحل ظهره ان وجه الامام فان حمل ظهره الى ظهره جاز وان
جمع حولها استداروا بها كذا فعل النبي عليه الصلوة والسلام والناس بعده

باب

باب ست العورة والتجوز الصلوة في غير

وعليه من كان ولا يصح عليه عورة الرجل قبله وهو القصب والاشياء
ودبره وكنت سترها وسحب ستر الركبة وما بينهما ومن السرة والبرص
عورة الا وجهها وكفها وظهر قدميها وراس الحبة والاعتر وسرة القصب
فان احسب نفضها وجب ستره وان اعتقت في الصلوة استترت وان
كان احسب الفعل كثير قطعها وام الولد والمدرسة والمكاتب التي
لم يحسب منها شيء كالامة وستر العورة شرط في صحة الصلوة مع القدرة فان
انكشفت العورة او بعضها في الصلوة عدا بطلت وسحب القبول
والستر والتروى والتحكك وبرج طيبة وفي ثياب حيدة صفيقة يمس
ولا بأس بالكتان والحنين والعمامة السود وكوز الصلاة في كل سائر
الا المصوب والابرسم المحض للرجال ولا بأس به النساء وترك الصلاة
اقصص لمن كان لم يكن محصيا بان يكون سدا او حكمة قطعا او كفا
دونه او اكثر منه او زوا وعلمه او كان مكفوف فلا بأس وان خيطه
لم يحمله وان كان في حال الحرب جاز في الدرع المحض والا الور والشمع
والصوف مما لا يوكك كحجر وحلده وحلده الميتة ولو دغ فان صلى في شيء
من ذلك بانفاده او غير بطلت صلاته وقد رخص في جلد الخنزير
ووبره الخالص من وبر الشهاب والارنب وغيرهما مما لا يوكك كحجر وفي النجاس

لانه دابة لا ياكل اللحم وفي الخواصل فان احفظتة فبما جاز فمادم وفيه الصلاة
 في سوا ذلك بسبب على ما تقدم وفي ثوب جمل وهو نور وشان وثوب
 كان فوق وبر الارباب والشايب او كته ولم يخلع من الورشي
 وان لم يجد ثوبا او وجد طيبا او ورعا استبرأ العورة فخلع عليه فان لم يجد
 صلبا عرايا وان اعاده غيره ثوبا او ورعا وجب قبوله وكجزان ليجل ديق
 الرقبه في ثوبين واسع الجيب محمولان زار وزره ومصل ثوب بكنة افضل
 وحليها ما لا يوكك كما اذا ذكي ودخ لبس في غير الصلاة وبوطاها وحليته
 لا يظهر بها للبايع وكذا لك جلد العلب والحز واذ احصا في ثوب غيره ثم
 اخبره انه كان جسا لم يجد صلاته واذا راكبا في ثوب محلي كما لم يؤذنه حتى
 يتصرف وشوكل الجدي سوق المسلمين الا ممن يعلم انه يستحق حرامه وذكره
 الصلوة في قبا مشدود الا في حال الحرب ولا تحل الارزاق في الصلاة وفي
 ثام ونقاب المرأة وفي جدي مشهور كالسكين والسيف ولا بأس بها
 في عدد وقراب وكذا الخفاح والدرهم الاسود وفي خلاص ذات صوت
 المرأة وفي حاتم جدي وحاتم فذكر لها وكبره الا في ارقوا العيص والتخافه
 بالاراد يرضى طرفه من كته يده ويجعلها على منكب واحد فعل اليهود
 ذوا السر اديب وحده يحمل جبلا او حيطا على عنقه ولا يجوز الصلاة في
 الشك والنحل السديب والسنة في العورة ويجوز في الخمين واخره من ثوبها

حال الميت والمجنون
 لا يظهر بالبايع

سنة

ساق ولا تترك الامام الروا ومع المكنة وذكر الصلاة في الثوب المخصوص
 المصنوع المشيع والمصنوع والمصنوع بالزعران وان يام بالسيب لا طار
 الحرب ولا يجوز الصلاة في ثياب عليها الكفر او الاستير من متحل المسكر
 ثياب ولا يجوز الصلاة في ثيابها ولا يجوز الصلاة في كبة وقلمية خلق من وبر
 مما لا يوكك ومن حذر خض وسال على حذر اخاه فوسه عن واث حرير
 ثوبه من الدياج ومصل حرير ومثله من الدياج ليجل برطاب الترم عليه و
 الشكاة والصلاة عليه في الثوبه وتقوم عليه ولا سيما عليه وتكر الصلاة
 والتماثل فقامه الا ان يظهر ولا بأس بها كمين وبساره وظف وكته وعرق
 راسه وان غير الصورة في الثوب فلا بأس وكبره ولا في ثوبه وكان سيد العابد
 علي ابن الحسين يبيع ثياب السنا بعد الصيف ومصدق ثيابها وتقول
 ان لا تسحق ان اكل ثوب ثوب قد عذرت الله فيه وسال علي بن هجر اخاه
 موسى عن الرجل يكون به الثوب والبركة هل يصح ان يقطع انما كوله وهو
 في صلاته او ينفذ بعض كنه من ذلك كبرج فقال انما لم خوف ان سيل الدم
 فلا بأس وان خوف ان سيل الدم فلا يخلو ولا يجوز الصلاة في فروت
 الخصاب الهاتر وتسحب الصلاة في الساجد والمسايد وفضلها صبر الله
 ورسوله عليه السلام ولا يجوز في المصنوع مع الاختيار والصلاة باطله
 ولا بأس بها الخائف على نفسه من الخوف بها ولا بأس بها الصالح

واما بيتي ولين دخلت في غير وقتها وعلم من شامدا حله الاذن وان
 دخلت باذن غم امره بالخروج او نذر عن المصالح فلم يغفل وصلى بطلت
 صلاته وان اخذ في الترتيب وصلى في طريقه لم يصح وان تصيق الوقت فقد قف
 تبع وتكره الصلاة في واحد من هاتين واول السجود واليها اوقات الصلاة
 ومن التبتور فان كان في غير طرفة حان وان كان في غير طرفة حان
 اذرع او ساقه فباس ولا يجوز على الغير نفسه وتكره في ارض الرمل والرخ
 ومطاطن الابواب وقرا نفل وجوف الوادي وحياته الطريق والحمام
 ولا تطل الصلاة في موضع من ذلك وسحب ان يجعل بينه وبين ما يكره
 من تراب او كوة من تراب فان لم يجد حظ في الارض بين يديه ولا
 قطع الصلاة ما حربه وتكره الصلاة في بيت فيه مجوسي ولا باس بها في بيت
 فيه يهودي او نصراني وفي ارض العنم والظواهر من الجراد وفي البسج
 والكنايس وتكره في بيوت الجمر فان نفل رشه بملأه وصلى بعد الخفاف
 ويطهر في ارض وجل وجوف الماء ايا ولا يجوز في ارض النمل فوش
 فوذا يسجد عليه ان وجدته والادقة وسجد عليه وتكره الصلاة في بيت
 ان ران يصلي في حلقته يار في حجرة او قنديل وشبهه او سيف حرم
 حقه راو في موضع غير حلقته من بول او قدر وان يكون من يديه
 معصوم متفق او قنديل مكتوب على شعله والمرأة تقعد على اهلها

اذا سجدت وقدر سجدة البيت ومما انما افضل من الصفة والصفة افضل
 من صحن الدار ومن الدار افضل من سطح البيت وتكره صلاتها على
 سطح غير حرم وان نفل عطل ولا باس ان يصلي في طريق المرأة نصا خلعت
 او قداسة وعن كعبه وثيابه وهي للصالح ومنها عشرين ذراع او قدرة ذراع او
 شبر غير كل جانب ويكون ذراع ذكرك وروى الحسن بن محبوب عن
 مصدق عن ابن عبد الله في رجل صلا صلوة فرفضته وهو محضو الشتر
 حرم بعد صلاته ولا يجوز السجود بوجهه الا على الارض او ما انبت الارض
 الا ما اكل او بسس وتعتبر فيه من الثياب والمكان ان يكون مملوكا
 او ما ذواته وان يكون ظاهرا فانما الوقوف على ثوب ومكان نجس لا يتكلم
 الا على صفة فله باس والتبر من هذا وضد لا يجوز السجود على المعادن على
 اختلافها وكجوز ان يسجد على الثوب في الاجنح الارضاء وارض ظلمة
 الاب ومن هذا العيوب وسببها وعند النخبة وعند حصوله في مكان قنديل او غيره
 الزنجير والقهقهرة والرماد ويكره على الثوب ان يكتب واذا كانت
 الارضاء ولا ثوب معه يسجد على كفة ولا يسجد على قنديل فان ضطر
 عطاه بايسجد عليه فان لم يكن معه يسجد عليه واخره المجهولة بالسيرة
 تنوعها بوجهة لا يسجد عليها والسته السجود على الارض للغير وباين
 فصار الشوط الاثني عشر سجدة ما وقع منه على الارض اجزاء

على الارض
 او غيره
 او غيره

تقریر

1874

مشهد أو مستند القبة وأنها لا ريب فيها غير متكامل فلهذا لم تزل الأذان حادثة
للاقامة واقفا على أواخر فضولها وانما صورة قول الإقامة أشد
وتفادلا في معنى الكلام دون الأذان ولو أغرب لم يظلم حكمه ولا
إذا كان على السواء ولو فعلته أفعال كان حسا وبغيره كان كغيره وتشهد أن
لا اله الا الله وإن محمدا رسول الله وسحب استمع الأذان أن يقول
مشهد الا ان يكون في صلاة فائلا تقول حي على الصلاة وشبهها وإن قال
لا حول ولا قوة الا بالله فلا بأس وإن كان في غير الصلاة لم يكمل أو يقول اللهم آت
قطع وقيل كما يقول المليون ويكره الكلام بين الأذان والإقامة
صلاة الخدوة وسحب الغضب بين الأذان والإقامة بكلمة أو بحجة
ودعاء أو خطبة أو صلاة ركعتين أو بحجة والنفس والخطوة في الغيوب
الضيق وقيل وينبغي أن يكون المليون دينا عارفا بالآوقات مضمنا
بالحروف حسن الصوت عالما بأن كان أعلى ولهم من يده ويؤثر
حازر وكجزا أن الله وإن تسا حوائج الأذان أخرج عنهم وكجزا أن
يكون المليون أكثر من واحد ولا يجوز أن يأخذ على الأذان والصلاة
بالسراج ولا بالسمان يرمى من بيت المال والإقامة أقصت
من الأذان فعلا كان أبو عبد الله عليه السلام يقيم ويؤذن عزه وإذا
أذن وأقام ليصلي وحده ثم جالس يقيم جماعة أعادها وإذا أصغر السجدة

جماعة ثم جاء وقوم آخر وان استغوا بالاذان والاقامة فاذنوا لم تنقض الصلوة
 فان انقضت اذنا او اقاموا وان احدث في الاذان او الاقامة
 ظهر وبين من خلف من لا يعتقد به اذن لنفسه واقام ويكفي واقام
 منها اذا كان ممن يعتقد به واذا دخل المسجد وفيه من لا يعتقد به
 حافظ صوت الصلاة بالاشغال بالاذان والاقامة انقضت على الكبيرين
 وقد قامت الصلاة وروى انه يقول حي على خير العمل فحين لا يسمع
 بركه ورفع الصوت بالاذان في المختار تنقضي الامم احيى ونهى الولد على
 ما روى والمروان في شاذ الاخبار من قول ان عليا ولي الله وال محمد
 خير البرية ليس من يقول عليه واذا قال قد قامت الصلاة فامام الناس
 على ارجلهم قال محمد بن مهران قد حواريهم وكبره الكلام الا ان يكون
 الجاهل من حسن فلا بأس ان قال لا تستمعوا له وان يستول في الاذان
 عن القبلة واذا اذن ثم اقام فامام غيره وان نام في صلاة اذنا او اقام عليه
 ثم افاق يمين عليه ومن سمع الاذان وصل جازئان يجمع بينه وبين ما لم
 يركع فان ركع لم يرج فان لم يركع لم يرج بغيره وروى في رواية ابن ابي ابيم
 قال قلت لابن الحسن الرضا عليه السلام جعلت فداك كنت في صلاة
 فذكرت في الركعة اخي يده وانا في المأذنة اني اقم عليك الصلوة قال
 اسكت موضع قرارك فقلت قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة

ان

ثم اقم في قرارك وصلتك وقد كنت صلاتك وسيل الاذان في المأذنة
 السنة وقد اذن للنبي عليه السلام على الارض ومن السنة وضع الاصبعين
 في الاذنين وليس من السنة ان يكون المودع من سبب تحضير الترتيب
 في الاذان والاقامة واجب ولا يجوز ان قبل دخول الوقت ان في المأذنة
 فيجوز الاذان خاصة قد دخل الوقت ولا بد من اعادة تسمعه وقرئ
 ان الاذان والاقامة تسبحة ومثنون فصلان بان يجعل اول الاقامة كاول
 الاذان وروى انها ثمانية ومثنون فصلان بان قال الله الا اذعن من اقر
 الاقامة جودك وروى انها اثنا عشر وروى فصلان بان يجعل مع ذلك
 اقر الاذان والاقامة كاول الاذان **باب كيفية الصلوة**
 الصلوة تكون على الغدق والترك والقبض وكل منهما ثمانية وثلاثون ركعة
 والاضطراب واجب ضربان ركع وغير ركع فالركع القيام مع المكنة والنية
 وتكبير الاقدام والركوع والسجدة من جملات الركعتين الا ان السجدة
 الموحدة وغيرها ركع قراءة الحمد وسورة معها في الغرض للمفكر المختار
 تسبيح الركوع والسجود ورفع اليدين من قراءة الحمد والتسبيح في السجود
 والارباع وحلقة الضم واليكبر والتشهد والتهنئة والاقامة والصلوة على
 والصلوة على الله والتسليم ويختلف بها ولا تطل الصلاة بركعة الركوع
 سهوا وتقبل بركعة عدا والتسليم من الاضطرار والدعاء بالما تورد بعد الاقامة

وذن ط

والتوجه بركعات وثلثة اذعية في الفاعل وفي اول ركعات الاذان
 واول ركعات المغرب والوتر واول صلاة الليل والوتر وركعتي
 الاذان وكثير الركوع والسجود وكثير الركوع في
 التراويح والتوجه بركعات في الركوع والسجود في الركعات والزيادة
 من التسبيح والدعاء في الركوع والسجود على سبيل واحدة والتسبيح عند الركوع
 من الركوع والدعاء بعد الركوع والسجود في الركعات والادعاء بالانكسار فيهما
 وحلية الاستراحة فان تركها من الكفار والمنظر الى موضع سجود قايما والي
 رجله الركعا ومخفا عينه والاركان في سجود حال جهر حال
 بطن راحته قائما والركعتين في كل ركعة وفي الركعة من صلاة الليل
 وحلة قبل الركوع وفي الركعة وفي الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 والدعاء في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 قايما وعلى ركعتيها وكذا في سجودها على ركعتيها في الركعة في الركعة
 قائما وتلق الارض بيمينه يديه الى السجود ويكسب على يديه ما يهنا
 والدعاء عند القيام كقول الله وقوله اقوم والحمد لله الذي انعم عليّ
 بكبر القنوت والزيادة على الشهادتين والصلاة على النبي وآله عاتاه
 ورسوله وآله والزيادة في التسليم والكلمة الواجبة ان يقول في كل ركعة
 او يحل له ان يقول في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة

والله اعلم

وانقطعت بعد الركعة وترتيب السجود والركوع في الركعات والاضاحات بها
 تحافت عند البسطة والهاشية في الركوع والسجود وفي الانكسار من الركوع
 وسجود الاذان كل سجودين والهاشية في كل ركعة والسجود على سبيل
 احدها في الركعة والكفين والركعتين والهاشمي اصابع الركعتين والترتيب في
 التسبيح والاضاحات المشدودة بفتح اليدين الى الحقن اذ يفتح كل ركعة مستقيما
 الفخذ مبطونة الاصابع مجبهة الا ان الابهام واسرار السجود والركوع على سبيل
 في موضع الاضاحات وترتيب الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 والدعاء في الركعة والسكينة بين السجود والسجود في الركعة في الركعة في الركعة
 بين قدسية قدر ثلث اصابع من جات الى السجود والمرأة يجمع بينهما وتقف
 قدحها الى صدرها حال القيام وسد كفها من عين ركبتها من جات اصابعها الى
 الركوع ووضع يده اليمنى على ركبة قلب اليسرى وادراكته الصلابة مسويا
 ظهرها ما دأبته واليمين قول سمع الله من جده عند رفع الركعتين من الركوع
 اذا استعمل قايما والركعة بالادعاء بعد الدعاء وخفية الحادوم وسط ركبة
 من جات الى الاصابع عند الابهام والتخوي اذا استعمل السجود وتجان الاضاحات
 في السجود جبهة عن بعض الركعة بركعة وسبيل الكفين مضموم من الاصابع الى
 الوجه كبر فان شيعا عن الركعتين في السجود والركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 وهو الجكوس على هذه اليسرى واصحاب ظهر قدم اليمنى على ظهر اليسرى والركعة

ويجوز ان يكون مترجما وسليما صاحب رجليه قبله قايما وراكعا وساجدا ونحو
 اصابعه صين وضعت على العذراء والمرة تقرب يد اليه فوق ركبته على
 فخذهما راحة ولا ترفع يديه وتجلس على اليدين وتضع يدهما على رجليه
 بالارض من خلفها الخاضع ومشد صامته فذبحها را فخر من الارض
 ركبته فاذا انقضت الركعة الاولى في قاست على قدمها ولا يشك
 سويديهما والاياء بالتسليم تجاة القبلة الا ان سبب الايمن للامام و
 الخنود واليمين على حرم واليسار ان كان على يساره احدا وحارط
 ويؤتى بالخروج من الصلاة وما يجب تركه فيها وضع اليد اليمنى على اليسرى
 وبالحسن فوق السرة وتحبها الا في النية وقول الامين كذا والالتفات
 بكلمة الغير قبله الا في الفله والاحداث المستعدة لظهوره من فعلته
 وتعد الغل الخضر لاجل الصلاة والهمة واليكاد لا يردنيك
 والكلمة باليس من الصلاة واقبله فان التسليم عامدا قبل وقته المجدد
 على الركن من موضع القيام بالتر من سنة مع المكنة وما عذب اليزا حديث
 النفس والقيام والالتفات والالتفات والالتفات الى حد الجاهل
 والعيت بالاعتناء والبراق والتم واتاه برفق والتأويب و
 التحيط وفي مقدمه الاضلاع والاقمار من السجدة وفي السجدة ووداع
 الاجئين وقد وضع السجود اذا كان من يديه والاختصاص راسه ويرفع

ظهر

ظهر راعها وبالحسن ان يجعل يده تحت ثوبه وان كان كذا وسب في سجوده
 ويؤتى من ذراعيه وضعت على فخذه وركبته وتضع يده على فخذه وركبته
 بركبته والحسن على قدميه واما رباطن اليدين الى السماء الا ان كانت
 ويؤتى للركعة ورفع يديه الى راحة وساجدة واما رفع الوجه وتقطع الصلاة
 ما ليس من ظهره وما يحسن ولا يتحاضه والنفاس واليوم والاعا
 ويجوز قطع الصلاة لدفع العرض عنه وغيره وعن المال اذا لم يكن بالابه
 ويجوز التمسك في الصلاة والعل القليل كالاياء قبل الموزيات كالعرض
 والتضييق وضرب الجدار للحاجة وقيل قلبه ودرغوث ودقة افضيل
 وعسل رعان اصاب ثوبه فلم يفر من ان قبله وحده عند العطاش
 ورد السلام عليه وان لم يفر من المصنف وان يجعل جانبته او
 ظهره الى جايده في قيامه وان يكون في فيه حرز وشبهه لا يخل من القراءة
 وان يدعوا الدنيا ودينه ولغيره ما يسع بلفظ القرآن وغيره وبغير الوجه
 لمن لا يحسنه وروي جواز شراب الماء للعطشان في دعا الموت وقارب
 الخوف وهو يرا الصوم وبين يديه ما عليه خطوتين او ثلثة منه وعدا للركعات
 باصابعه اوصى وشبهه واليكاد من خشية الله والتباكى وسحب امر
 ابصر بالصلوة ليست سينعها عدا اذا بلغ الزم واجبا ويجب
 التمسك بالاشد وشبهه الزهر اهلها السلام وساربه وشؤون بكسيرة

ثم ثلث وثلاثون سجدة ثم ثلث وثلاثون سجدة تسبيح وما دام على ما رثته
 فهو محبب وما اقر به فقد اقر بالحق فيه وليس يحسن الشكر ان يشرك في
 ليصدق صدره ويطه بالارض ويحفر فيه الايمن ثم الايسر ويدعو اليها باليمين
 او باليسار واذا ذكر الله تعالى فليذكر رسوله ومن حق رسول الله ان يذكر ان يحل
 عليه وعلى آله والصلاة عليه وعلى آله في الصلاة كالسجدة **باب**
شرح القول في كيف ترك القيام في الصلاة مع القدرة على اداها
 بطلت صلاة فان لم يكن في الصلاة اداء ما يربط ويغير وجب عليه ان يسجد
 لما يحسن الحكيم حجة وهو انه يحسن حاله فان قرأ جالساً للحدوث والكنة ان يقوم فممنوع
 فصب عليه وان لم يكن جلس مترجاً فارباً وتشهد ان يسجد عند الركوع
 فان لم يكن ما يقطع على جنبه الايمن فان تعذر فضا الايسر فان تعذر
 استلقى على بطنه فمحمياً بغيره عن الركوع وقامتها للرفع منه وكذا
 السجود وليكن تعجبه للسجدة للرجوع من الركوع فان ضيقاً لم يتم جهايتها
 جالساً وبالحسن ولو ضيقه غيره وسوى هو للحدوث ويجوز ان يرفع اليه
 ما يسجد عليه للحدوث ومن ترك اليه عداً وهو ابطلت صلاته وتكون
 ما يقرب لاداء السجدة وكجبت تعين الصلاة اداها وقضاها وقضاها او تعذرا
 مستعبداً بها فان كان عليه الظاهر والعصر فترها بها فقدت صلاته
 لانها لا تستد اخذاً فان عزم بعد الدخول في الصلاة على فعلها

المكرش

كما كثرته والكلام ولم ينفذ اتم وهي صحيح وان فعل القراءة والركوع مثلاً
 لا للصلاة بطلت وانما تعذر الصلاة بالله اكبر ولا تعذر بالحسن والاف
 اكبر بالنام ولا با في محله بالعبودية او غير ما قال لم يحسن بها ولا ساق له
 او صاق الوقت صلا بختة ثم تعذر بالمستحب وكذا القراءة والشهادة وبرك
 الاخر من في ذلك تركه لسانه وشارته ولا يدرى غلظته ولا يحسن بعد اداء
 انما فبطلت صلاته والما موم بكبر بالنام فان كبر احداً او كبر قبله لم تقع و
 قطعها بشيئة واستانها وتكبيرات الافتاح مثل متواليه يدعو اجوداً
 اللهم انت الملك الحق المبين الاخره ثم تكبير بان وتقول ليكن سعيك الخ
 ثم تكبير بان الثانية للاداء ثم تقول وتثبت وهي الخ ويجوز ان يكبر سجداً ولا
 واللام بكبر واحدة ويسر ثم تقول فتقول لا عوداً بالحق ليطمان الرحمن وان شاء
 اعود بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ويكون ما قبل التكبير التي تكون بها
 الدخول في الصلاة ليس من الصلاة فان نوى لا ولا ولا بعد كان ما بعد ما
 من الصلاة وليس التحوذ بمنقول اجداً ركعة الاولى واذا اكبر للاداء ثم اكبر انقلى
 لذلك بطلت صلاته فان كبر ثالثة انعقدت وكذا البداء ومن ترك القراءة عداً
 بطلت صلاته وان تركها سهواً وذكر قبل الركوع فعلها فان ركع مضمياً صلاته
 ويسمى الله الرحمن الرحيم كبر من الحمد ومن السورة وبعض آية من سورة النمل
 وترادوا الحمد واجبة في كل ركعة من الاوليين وترك الشدة يدركه عرف

فان تقرر الحن بطلت صلاته وان بها فلا يشي عليه وقت سجدة لله ولا يشي له
 من التواضع والادعاء الا ما سمع نفسه ويخبر في التواضع والادعاء بين الخدود
 التبتين وبها سواد وروي ان التبت افضل وروي ان التواضع افضل وروي انهما
 شيع كلتا سجدة الله والحمد لله ولا اله الا الله شفا والحمد لله في سجدة الله
 والحمد لله ولا اله الا الله والحمد لله ولا اله الا الله شفا والحمد لله في سجدة الله
 وادعاه سجدة الله في سجدة الله في سجدة الله في سجدة الله في سجدة الله في سجدة الله
 ان تقرر ويجوز في السجدة كبره وحدها والفضل والمشرح سورة والحمد لله في سجدة الله
 سورة ولا سجدة بينهما وقد التبت كما في المصنف وروي لا يحسن الحمد سورة
 بحسن مظهرها فان صاق الوقت خطا بالسجدة والحمد لله في سجدة الله في سجدة الله
 تعلم ويكره ان تقرر بين سورتين في فريضة ويجوز في النافلة ولا فضل
 ان يعطى كل ركعة سورة ويجوز ان يفتقر من سورة الى غير ما لم يبلغ النصف
 الا سورة الاخلاص الحمد الا في ظهر الحمد فدا الاما لم يبلغ النصف فله ان
 يتكملها ركعتين فاذا استكمل ركعتين بالحمد والحمد لله في سجدة الله في سجدة الله
 بها وان يكره بالقرآن فيها ولا تقرر في الفريضة سورة طويلة تسمى ففضل
 الحوت ولا يجوز ان تقرأ فيها القرآن الا بالركعة ويجوز في النفل وسجدة موضوعة
 السجود ونعيم بالكبيرة فان كانت السجدة آخرة السورة ولم يرد قراءة اخرى
 تقرأ الحمد ركعة واحدة في الفريضة بعد الحمد سورة القدر الاخلاص

لا يسلم الضمير الميم
 ولا يصح ما دون

والحمد لله والثناء لله في ظهر من كالتقدي والفضل والتكثير وفي مقدمتها من التقدي
 والاخلاص افضل وفي اعترا الاخرة كما لطارق والاخلاص في الصلاة بوقت
 كالاستان والمذنب والمدثر وفيما يوم الاثنين والحمد لله في سورة الاحسان وفي
 اول فريضة الحمد الحمد وفي ثانياه الاخلاص وروي سورة الاحسان وفي الاعترا
 الاخرة الحمد والاخلاص وروي المساقطين وفي صحتها الحمد والاخلاص وروي
 المساقطين وفي ظهرها الحمد والحمد لله في سجدة الله في سجدة الله في سجدة الله في سجدة الله
 كجب الحمد بالقرآن في الصلاة والاول والثانية من المصنف والاعترا والاعترا
 فيما عدنا بعد السجدة لاجل المرأة تحافت في الكفر فان حالها في ثانياه او جابها
 فلا بأس واعادتها وحافت في نفل ما فرض فيه الاضغاث ويكره في نفل
 ما فرض في الحمد استجبا بالقرآن سورة الحمد في نفل الزوال اول نفل المغرب
 واول صلاة الليل واول ركعتي الاحرام واول ركعتي الفجر والخلاصة واذا
 اصبحت بها وركعتي الطواف وروي الاخلاص في نفل والحمد لله في التواضع والحمد
 حوسر ولا تحافت دون السماع نفسه واذا تقدم انصافها لم تقرأ حتى يسبق
 يمكن وليا ل الله تعالى عند تلاوة آية الحمد منها وسجدة الاحكام تارة عذاب
 حنة فقد نزل الصادق عليه السلام قوله تعالى تلو نزلت بقرآن وتلاوه من ترك
 الركوع في الاولين وثلاثة الموضع جدا وهو ما بطلت صلاته فان تركه عدا
 في الاخرى فكذلك ان تركه هو حتى سجدة حنيفة السجود وركعتيها وافتح بحركته

ان يخفى الى موضع يكونه وضع يديه على عين ركبة تحت راس الزاوية من وجوه
 تسجد واحدة في الركوع والسجدة وافضل من ثلث وافضل من خمس والتمالك
 منه في السجدة والركوع والوقوف والاربعاء فيها افضل من سجدة في الركوع والسجدة
 في الركوع والسجدة والاربعاء فيها افضل من سجدة في الركوع والسجدة
 لا اله الا الله والعصر كركب في الركوع والسجدة في الركوع والسجدة
 بطلت صلاته فان تركها في الاخرى حتى ترك ركعة الركوع وسجدتها ثم
 قاما في ترك السجدة لا بعد بطلت صلاته فان تركها سوا حتى ترك ركعة ركعتين
 بعد التسليم وان وضع بعض ركعة او بعض ركعة او بعض ركعة او بعض ركعة
 والركعة وهذا الصلوة وطهر في الركوع والسجدة والركعة والركعة
 في كل ركعة من ركعتين وتعد افضل الذكر في الركعة والسجدة
 وترك في الركعة فان لم يحسن الدعاء سجد في ركعة ركعتين في الركعة
 في الركعة وان ذكر بعد الركوع ان لم يقبض فقام بعد التسليم والوقوف فيها سجدة
 اكد السجدة اربعة سجود الصلوة وسجود السجود الشكر والسجود والوقوف فيها سجدة
 سجدة السجدة عند قراءة موضع السجود من الركعة والاربعاء فيها افضل وان لم يقبض
 غير سجدة ركعة ركعتين وباقي سجدة الركعة سنة وهي احدى عشرة اخر
 الاعراف وفي الركعة والركعة ومنها السجدة من الركعة والركعة والركعة
 والركعة والركعة والركعة ومنها السجدة من الركعة والركعة والركعة

سجدة

بعد التسليم ويدعو فيها بالما توركنته وان قد سجدت التسعة الفرض
 لم يسجد وفي الركعة يسجد بها وكذا تركه وسجد المحدث في الركعة
 للركعة اذا سجد بها وكذا تركه وسجد السجود من الركعة والسجدة
 ان كثر في الركعة وكذا تركه وسجد الركعة في الركعة والسجدة
 اذا كانت وسجدة الركعة عند ركعة السجدة في الركعة والسجدة
 الصلوة وليس بها تكبير اجماع لم يكبر عند رفع راسه ولا تشهد بعد الركعة والتسليم
 فان كان في موضع السجود دخل سجدة على احد يديه فان تفرقت يديه
 وان جعل يديه للركعة سجدة والركعة واجب والشكر واجب واحسان في الركعة
 والركعة عية فان لم يقبض فقام بعد التسليم طالت الركعة او قصرت والتسليم
 الواجب للركعة في الركعة الصلوة السلام عليها وعلى عيالها والركعة والسجدة
 الا يفرق من الصلوة عن الركعة فان لم يكبر في الركعة او لم يكبر في الركعة
 وعقب بها بالاربعاء او سجد ركعة او صدر عن صدق اليه ومن احدث بعد
 الترخيم في الركعة التسليم بطلت صلاته اذا سجدها فان لم يكبر في الركعة
 او لم يكبر في الركعة او لم يكبر في الركعة او لم يكبر في الركعة
 او لم يكبر في الركعة او لم يكبر في الركعة او لم يكبر في الركعة
باب احكام الشهور من السجود لا يكبر فيها او تشهد او يكبر في الركعة
 غيبة النطق فليعمل عليها وسهوا لاداءه والركعة ركعتين وبها تكبيره فان لم يكبر

من الركعة

منها حفظها كالسنة وكل ان كثر السجود وهو ان يسجد في كل ثلاث اذ دخل فيها
 طلع في صلاة الصبح سجدة اربعون وقيل اربعون سجدة في صلاة الصبح وقيل اربعون
 من السجود اربعون سجدة في صلاة الصبح وقيل اربعون سجدة في صلاة الصبح
 رعدا الهزاعا في صلاة الصبح وقيل اربعون سجدة في صلاة الصبح
 بعد التسليم في السجود في صلاة الصبح وقيل اربعون سجدة في صلاة الصبح
 في صلاة الصبح افضل وان سجد فيها في صلاة الصبح وقيل اربعون سجدة في صلاة الصبح
 السجود في صلاة الصبح افضل وان سجد فيها في صلاة الصبح وقيل اربعون سجدة في صلاة الصبح
 ما تلافى وهو السجود في صلاة الصبح وقيل اربعون سجدة في صلاة الصبح
 السجود في صلاة الصبح افضل وان سجد فيها في صلاة الصبح وقيل اربعون سجدة في صلاة الصبح
 الحمد ثم ذكر استلزام السجود في الركوع في سجدة او سجودين في الركوع في الركوع في الركوع
 من الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 نفسه ولا يرفع راسه فان رفع راسه في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 فان كان في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 او اكثر سجدات في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 ولو طلعته الشمس في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 شك في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع

في الركوع

اربعية والشك في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 الاربعية والشك في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 ذكرنا سائر ما في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 سجدات في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 بعد السلام والكلام سجدات في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 سجدات في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 فتعد او بالركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 ولو تكلم بعد الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 منها يعلم بذلك في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 وذلك بسبب الله وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته و
 كل حين فان حصل في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 الوقت ومنه ما هو من الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 بين السجدة والاربع بعد اذان الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 ركعتين قايما والشك بين السجدة والاربع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 بين ركعتين قايما والشك بين السجدة والاربع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع
 وثلاث وقدرت في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع

في الركوع

7

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

كان اشكفت عن كفى صلواتنا وارجوا واشين فان فاته ذلك امر ارا حصة
 امر ارا فان فاته صلاة كثيرة حسنة فقد ما فان لم يحصها صلحها الى ان تغلب
 يا اخي المؤمن وسمعت في صلاة النافلة الرابعة خاصة سواها مستطابا في
 جميعها فان سمعت في كل صلاة ركعة بعد الاخير انك لم تجد بعد ولا فائدة
 كل صلاة النبيل فبعد كل صلاة الهداء الصلاة افضل فيكون ان تغني وانما را
 عدة بنبيلة واحدة والافضل جبالا فاعلموا والايدي والادوار فان فاته من النوافل
 ما لا يحصى من كثرة فضل ما لا يحصى من كثرة وتوفي النوافل في كل وقت لا وقت
 وفضل النافلة وان يكون على فقهه في نافلة وتوفي الابن ما فاته من صلواته
 ومن ترك الصلاة في يومها وقال الربيت واجبه وكان مما فاته انك وسنين
 حكم الله ولم ينكح لم يحسن ولم يرض في قضاء المسلمين وان قال لي واجبه يا اخي
 وعرفه ان ما حذر فان عادته عز فان عاد رايه قتله وفيه حجة عليه
 ووفى في قتل المسلمين ولا سقط الصلاة من لا يغلب على العقل ولا عليه
 ما فاته واجبه على حسب كنهه وقدره في الموكب والوقوف والسجود والكسب والفضل
 يصلون اياها للروح والسجود والسجود واحسن من الركوع ويستقبلون القبلة ان
 والا فاحسب له لا يحسن وحاصل امر احسن يصل عليها انك لم يركع و
 السجود ومع انك انما فان هذا النقص عليها لعدم تمكن من التزول في كل ركوع و
 سجود ومع الاسكان والايدي ومع التعداد واستقبال القبلة بها والاشك في الامام

محمّد بن عبد الله

والركب فيفعل الممثل عن استغفارها فيما يحب الخرج والصلاة على المجدد وكجز
في الغنى فان كان لا يمكن فيها من الغنى والصلاة على المال وصل الخرج
فان لم يزد صلح فيها غنى لم يزد وسبق الغنى ويروى بها والافقية الا انهم
وفي انفة فعل المصدر لا يبطون اذ اصبح وحديثه حادث ظهر له في
ومن يمس البول تحت فيطرو ويروى في روى عن ابي عبد الله اذا كان الرجل
يقطر من البول والدم اذا كان حين الصلاة ليتوضا ويحمله قطنا ثم يعلق عليه
واحد ذكره فيه من صلح كج من الصلاة بين الظهر والعصر وفي الظهر وهو العصر
بأذان واقامتين ويروى في الغوب ويحمله الغوب اذا كان واقامتين وانفك كل ذلك
في الصبح والوبان اذا الصان لم يزد في صلح قايما مؤميا بالكرخ والسبح وان لم
يامن صلح جالس مؤميا بها فان صلح الواجب جازت صلواتها معهما ما هم بركبة
ويروى بالكرخ والسبح ويروى في مسجد وان على جباههم وان على ارجلهم
صلواتها ما لا يدرك على اقلها واداءهم شواذ في انهم **باب صلوات السجدة**
السجدة في السجدة في كل حال طاعة وعبادة والعبادة في كل حال طاعة وعبادة
انهم صلواته وقدره وجه العاين سجد كما تبايع السلطان الجارية طاعة والعبادة
ويطرو ويحمله الحاربي والملاح والوالي والوالي والوالي والوالي والوالي
والوالي في والائيه وجبايته والوالي في ورق تجارته من شوق الحق والفاصل
دون سادة القصر والسفر فخر من ابرار وصدورهم هذا وجع من سادة قهر فان قام الحاربي

باب المجعة

والجعة واحدة على ما ذكره كونه كمال التمام من المصنفين
والجعة واحدة من فرك من المسافر غير ميم وبشره من المجعة فرك من فركها
ولا يجب على من بشره حضور امام الصلاة من مجعة واجتماع اربعة من المجعة
والخطبة وان خطبتين قنينا الا من عذر فظهر ان الصلاة على المجعة وسورة
حنيفة من ثمان على الصلاة والثناء عليه الصلاة على المجعة على المجعة وسورة
وقرارة سورة حنيفة من الثمان وسورة المجعة على المجعة وسورة
ولخطبة الحمد لم تجز اذا حضر من لم يحضر لم يجز المجعة ولو ادرك الامام
الوقت فذكر كعتن بلا خطبة لصلا ظهر او لو ادرك الامام في ان يترك الصلاة
جمعة وصلى حقا منها فخرج وبطلان ال وقتها فان سمعت احدنا شجرة
الاولى سمعت وان لم يعلم الا على سائر جهات مكة مطلقا وصلى الظهر ان
كانت الوقت والمجعة ان لم يكن على الكافر ولا يقع منه واذا انكسر حضوره حلف
لا يترك عليه وجبت عليه واجباته ولو صلى في وقت ثم سمع الى المجعة لم يقبل ظهره وان لم يصلي
او لا الوقت وحده وفي جماعة فان كان على اكثر من اثنين وعذر وجبة دخل
والاصح ظهره ان عليه المجعة اذا ظهر المجره ووجهه الى القبلة فان لم تقبل
حتى فاتت الصلاة وكنت المجعة على اليد اليمنى والى يداها واذا لم يجز في وقتها
ثم لم يبق الا الصلاة للمجعة ولو دخل بها ثم خرج وقتها قبل الفجر المجزى ويجوز
ان يستعمل ان احدها قبل الفجر ويجوز ان لا يجزى على المصنفين المجزى المجزى

المجعة

احد من ثمانية اربعة ومن عذر من مجعة ويجزى على مكنتها المصنفين المجزى
حتى يصلي ويجزى على الصلاة على الصلاة على الصلاة على الصلاة على الصلاة
ويجزي على الصلاة على الصلاة على الصلاة على الصلاة على الصلاة على الصلاة
وكذا في الصلاة على الصلاة على الصلاة على الصلاة على الصلاة على الصلاة
فقد فاتت المجعة وحصل الظهر ان كثر من ركعتي ثم ركعتي ثم ركعتي ثم ركعتي
الظهر واذا ادرك الثانية ثم سلم الامام لحافا له اقول فان ذكر ان ركعتي
لا يدرك الثانية سجدة وصلاة وان ركعتي ثم ركعتي ثم ركعتي ثم ركعتي ثم ركعتي
على ظهره فاذا اقام امامه واكمل السجود والحق به ففعل ان عذر حتى ركعتي ثم ركعتي
معدا فاسجد امامه سجدة فان لم يسهل ولا استطاع ثم سجدة ثم ركعتي ثم ركعتي ثم ركعتي
للا وقت ركعتي وان باقى ولم يسهل ولا استطاع ثم ركعتي ثم ركعتي ثم ركعتي
دول الدرجة ما هو على السجدة ركعتي ثم ركعتي ثم ركعتي ثم ركعتي ثم ركعتي
يسر على سائر ولا يرمي اذا دخل الامام خطبته ان سلم عليه ركعتي ثم ركعتي ثم ركعتي
الامام عليه في المجعة لا يجوز وكذا ان الامام لم يجز اذا كان اقر الجماعة ولا يكون
واستاء ولا امره ولا ينفذ بالمرأة المجعة ولا يصح في السنة ان يكون المجعة ان
واحد ويجزى السجدة على مكنتها حتى تقوم الامام على المنبر بعد الاذان فان فعل
صلى السجدة ثم ركعتي ثم ركعتي ثم ركعتي ثم ركعتي ثم ركعتي ثم ركعتي
شأنه عند ركبته على السجدة فان عذر انقضاء عذرهما ونسأ وترى الزوال وكذا عند

20

صفت عبد القنفذ ولا يخلط الصدأ إلا بدمه والآخر من السائر ٢٠

ولادركم كره فان كان منها صفة جازالة في تركه ولو لم يكن بالصف وان لم يكن
كحق بالصف جازا وان وقف وحده جاز ولو كان يكون المانع من عوض الامام
بالاعتدال والفسخ والحد كالحايط عن من الامام وكذا المفسورة ودون جواز ذلك
النسب وكثرة الصفوف لا تنفع الامام ولو كان من الامام والمانع لوجوب الاحتياط
بما ذكرتم كان لا يثبت من هذا المانع مطلقا جازا ولا مؤثرا ولا يجوز الصلاة
في الصفين والصفين ولو كان الامام قبل الزواجر لا قبل الصلاة ولا يكتفي بالاعتدال
ومع عدم الثبوت على الفقيه فان تساوى الزواجر مقدم للافتقار لتساوي مقدمتهم
ايضا فان تساوى باقية شتمها فان تساوى فاصح ما وجبها فان تساوى اختار ما كان
في منزهة اليها ولو تساوى احد المصاحبة والآخر او اخص بالزواجر مقدم ما كان
اليه الصلاة والافتقار ليس شرط في الصلاة وتزيد بالنسب من كان مستغنيا عن الامام
ولا تترد الزواجر اذا الت بالنسب والقوم وسط من الامام من غير ان يكون الامام
فيه الامانة والاعتماد على الامام واذا اختلفت فافضل شتمت الحاجة اليها
بجمع وان كان في رتبة الامام صاحب الشهادة كمن خلفه فافضل من غيره فان لم يكن
ما كان في رتبة الامام او ما كان في رتبة الامام فافضل من غيره فان لم يكن
اصلا فهو على صفها فان لم يكن مع صاحب الشهادة او جازا ولا يترد وان كان
صلاة اخذت بجمع صفه وجماعة وذهبوا في رتبة الامام لا يجوز في صفه
ولا يرضيه او جازا فان خذ حذر الشتم في رتبة الامام فافضل من غيره فان لم يكن

24

قبل الامام سبع مائة من هذا التاريخ ايما كان ان فصلت وثمن ثمان مائة فاجابة وقد علمت
 لا عاصمها واذا اخذ الامام راكعا لم يلازمه ولا ركوعه ان لم يكن له ركوع ففقط طلبة الصلاة و
 ان نواها طلت والمسبوق يجعل الموقوف او الصلاة تنقض الركوع وسورة قتها والا قبله
 في ذلك الموضع طلت الصلاة واذا وجدها ساجدا على وجهه سجد ثم يقوم فيصلي في الصلاة
 ويجلس في الثانية للامام ولا يستشهد فاذا صلى الثالثة جلس في تشهد ثم خضع فاقبل
 ان امام فتنه فليس جلا مشهدا في ذلك الموضع فقام المصوم فقام في الصلاة والا امام ثم سجد
 المصوم اذا ركع وسجد اذا سجد وان لم يكن له ركوع ففقط في بان خلافه في ذلك الموضع
 وان كان معه ولم يجد الايمان كان امامه فرض لم يرجع اليه بل حال في الصلاة
 ان الموقوف من ثم المسبوق طلته وان سجد خلفه الصلاة الثانية ولا يلزم المصوم سجد
 باس لمن لم يجعل الظاهر ان اعتدل فمات من بعد الصلاة ومن لم يفسد الصلاة فمات
 ثم لو كانت جماعة الاعداء معهم المصوم والمواظبة ان الزواجر كان ونقض الصف
 الاول في الاعتدال والصلاة لا الصلوات والعبد ولو كان من الصفين قد رخص
 غيره وان وجد في الصفين في صفه سجد كما عليه ووقوف الامم في عزاء داخل في حيزه
 وسجد المصوم او الوقوف لتعقيب الامام فاذا انقضت الصلاة لم يجد الايمان واقف
 البنا وخلف الرجل والصلوات وانما في ذلك الموضع من المصوم
 غير فرض في سجدة العوازم ولم يسجد او ما يابوا او ابان باب المساجد
 قال لهذا قد علمت من هذا ان الله تعالى في الجدة وتوحيدها وتطهيرها

وتدبرها وتضربها باليد يكون منها ثوب واحد الحائط وجعل الميعة واحدا وحيد المنة
كذلك بل هو ضابطها لا يتقيد عليه وان تبتن شرف بل يكون جارا وافر الحشا
منها واخفوف منها والبطاق والتعب وسهل السيف وربما انفسع الصعاب
وكشف الغم والسرور والكرامة وبلغ القدر وان يصفى الوجه واذا خففت في ذلك
وانتدبوا الشتم ورفق الصوت والبيع والشراء والمجانزة وانشدوا الفاتحة واشادوا بها
واقاموا الحذر والصبر وان التوضي عنها من طول اوتوا في حلة والبرق فخاصة
في سبيل الله ورسوله وسبيل كسب المسير وتطبيقه والاربع فيه وادبرها في
من خصها باليد والحق المساجد وبه لاكل النعم وشهدايمان الحق من حيث
اليد وسبيل قدوم رسل الله واحدا والبرق في حيا وموت فله اوسارق او خففت
بخاصة والادب بالناشر واحدا وحاربا وينتقد عسا وكبر الخلة في رقابهم في
ضرورة ولا يجوز نفقة الا اذا استهدم ولا الخلة في ملكا ولا يملكه وتستعمل في
احادتها ويحصل المساجد وكبر على الله لدا اليه والحق المساجد ولا يعود
المسي ملكا بانه لا يجوز نفق البيع والكفا في استعمالها في المساجد اذا انشئت
البرق وكما في داره في كبر زيا وكما مساجد وكما الخلة في داره مسجد النفقة
فله غيره وتقبله ولا يجوز دفع البيت في المسير وكبر زيا والمسجد على غير عارط
اذا طهره وذهب رجليه ولا يجوز في المسي عبادة هؤلاء الرض من المساجد الصلوة
مها في المنزل صلاة الصلوات وحاشا صلاة الليل وحر الرضا على الصلوة

في المجلد

في المسجد الحرام وسجد الرسول عليه الصلاة والسلام في القعدة سواء وقع الصلوة
عليه ان الصلوة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم والصلوة في المدينة مثل الصلاة
في مسجد البدران وروي السكوني عن حمزة عن ابيه عن علي عليه الصلاة والسلام في بيت
المنيرة في صلاة وصلاة في المسجد الاظم في صلاة وصلاة في مسجد القبلتين
وعشر في صلاة وصلاة في السوق اثنا عشر صلاة وصلاة في جبل في بيت وحده
صلوة واحدة وقال الصادق عليه في مسجد الكوفة ان صلاة الفجر في غير
مسكوت وانما في غير مسكوت وروي عن ابي الحسن عليه السلام ان المكتوبة فيه
حيث مبرورة والفضل مبرورة وعن الصادق عليه السلام من تخلف في المسجد
ثم رآه في جوفه لم يزد الا امة واحدة وقد قال بعض اصحابي ان لا صلاة
في مساجدهم قال لا صلاة كما من مسجد بن الاية بن ابي حنيفة في صلاة
تلك البقرة رتبة في مسجدهم ان ذكر فيها فادعها الى الصلاة وتواضع اليها
ما في ذلك وعنه في مثل المسجد لم يضع رجلا على ركب ولا يلبس الا في صلاة الارض
الاجرة وعنه من كان في ان حذيرة في المسجد ميتة في امة رتبة في الجنة في سنة
الرسول صلى الله عليه وسلم في مسجد كافر صلاة في غيره الا المسجد الحرام قال
الصلوة في المسجد الحرام بعد الف صلاة في مسجد ياب صلاة الخوف
صلوة الخوف ثمانية ومكبر زاد كان العدو في القعدة ومنها لها مكبر
انكسار به عليهم وان مكبر والمكبر يكون في صلاة صغيرة في صلاة صغيرة

واخذ السلاح واحد بشا كل الاطروحة وهي مقصورة سقا وصرها جماعة و
فادى الى الحروب وكيفية ان يصير الامام عن يمينه الى اليمين والاول من يمينه الى اليمين
فرقة فرقة وتتم صلاتها وتقرضها فادى استواها الحق حيا رت الفرة الاخرى
فصلت حواشيها وهي لها الاول فاذا جازع يستشهد بنوا اهلها وما جازعوا
وسلم بهم ونحوه المومنين الى ايضا الاول لكونه وباشايد كثيرة واعلم ان الظانية
الواحدة والاثني عشر فصلا وحق الظانية كل صلا ما عدا رقة واحدة
فان احتاج الى الترتيب اصحابه الى رتبة من يصلي على الصلاة من صلوة الخوف رتبة
او ثلث لثلاث فان صل الصلاة لثلاثين صلاة وفرضا بهم جاز فان كانت الخوف
ويصلحها الى الصلاة صلواتها في الصلاة واحد ما كان ثلثة ويصلحها الى الصلاة
وسجد على ركبته فان تقدر على الينا والى واحد او السجود اخص من الركوع
فان وقتها الحادثة فمن ركعتي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والصلوة والسلام
ثم يركع الى الثانية ويستشهد ويسلم وفي الحروب ثلث فان كان العدو في القبلة
والارض مستوية فلا يلزم صلاة الخوف ولا صلاة منه الخوف فان صلوا
صلوة النبي عليه الصلاة والسلام بعين جازع فقوم الامام مستند القبلة واحد
اما هو وحده وصفه او فريده فركع بهم جميعا ثم يجلس في سجدة الصلوة
يذكر الاخرى والقيام فاذا سجد من يمينه السجدة يركع وقاموا سجدوا في سجدة ثم يركع
من يمينه القيام الاخرى وبالعكس ثم ركع بالكل جميعا ثم سجد وسجد يركع وسجد

قيام كبر فاذ اجلس سجد الحارسون ثم طوى اربعهم جميعا وكبروا ان يجلسوا في الصلاة
وسجدوا عليها بالافاضة فقلنا له وفضلنا لكم ما فعل عليه بطرف الخلق فاذ اجلس
صلوة الخوف في الامن جازية صلاة الكلب وقد فارقوه الخوف عذر وسجدوا
ولا فرق في صلوة الخوف بين ان يكون العدو مسلما او كافرا اذ كان متديرا فان كان
ظاهرا كما يخافه وحقا على الطريق وخافوا من الحقين لم يلزمهم صلاة الخوف فان صلوا
لم تصح صلاة الخوف لاعتق الالمام **باب صلاة العبدان** وبها
ارتبان ما يجتمع في يوم العيد والكعبة فيم ذكركم مسقط عن من سقط عنه فاذا
تركها مكلمها بعدا ثم اذن ثم تكلم بعدوا ولا اعتدال شرط الصلاة في وقت من وقت
انه يصلي اربع ركعات وهي مغيضة واذ اذاعت للقبض وودعت من طلوع الشمس
الى الزوالها والصلب يوم العيد سنة ووقفه من طلوع الفجر الى الصلاة العيد والغير
يوم الفجر عشرين في الصلاة وتابع بها وقد هما يوم الاضحية ولا يصح تباعث
يعود قطع مما مضى به والاذان والاقامة لها بدعة بل يستقر الخوض في كل ركعة
الصلاة وتضع في الجنازة في المساجد لا في القبلة فانها انما هي للمساجد والحرام وكبر
الامام حافيا كما سب الاخره وانه عليه كسرة ووقار وليس يرد او يمشي شامطا
ويسير على غير الارض ولا يصلي يوم العيد قبل الصلاة وعبادة من في النوافل ابتداء
ولا قضاء الا بعد الزوال الى الميمنة وانما يصح ركعتين في مسجد من على الصلاة والامام
قل ان خير اليها وكبره فضا فاعت الترابين في كل حال وخبرنا به الصلاة العيد

٢٨ ان كان يوم جمعة من حضور الجمعة والا فاضرب وبعلمهم الامام ذلك في الخطبة
وكنهم على الفطرة وفي الاضحية والسحب النقيب وبعبر اهل المناسبات
والدعاء بان شؤره عند الكرم والاربعين في غير طريق الجمعة والصلوة وهي الحضانة
يتروى اولها الحمد وسورة الاعشاء بعد التوجه السجود وتكبيرة الايام الواجبة
والنصف خمسة وتكبيرة ثمانون وتبديعها بالثلاثين والاربعين والاربعين
قائلا كبيرا الله وقوته وقدمه وتقدمه في الحمد والشعر ونصفه ونصفه
يكبر لها ربعا ويكبر بالعقيدة فيها يكون الزايد على غير ما في الصلاة تسبيلات
ومنه التكبيرات وربع الدين بها والادعية سنة فلو اختلفت لم ينقل
صلاته وقد يتقدم من الاول بالتكبير ونصفه في ثلثه ثلثا وتكبيرة وان قرأ
غيره ما كان جائزا ثم تكبیر بعد الصلوة فخطبتان كما تكبیر في شبعة المنبر من طين
ولا تختل المنبر من مكانة ولا تكبیر السامعين استماعا على جميعهم ولا يقرأ
البيان في الصلاة الا بعد ذلك وسبب التكبير وقت تكبيرة النقيب عشرين
والعشاء والصبح والجمعة وفي الاضحية والاربعين عشرين صلاة اولين الظهر
يؤتمن ثم خمس عشرة صلاة اولها من ظهر النعم والاربعين صلاة على غير ما قام
المنشور الاضحية وهو الصلاة الكبرى الله الله والله الله والكبرياء الله والكبرياء الله
تدعى على ما كان عليه الشريعة ما كان في الاضحية ورضاعها من ليلة الاحرام
والسجود على الفطرة وانما كانت لا بعض التكبيرات العبدية والاربعين

تَقْبِيلًا
 فان اتى فقيلها ولا بأس بخرج الحج من في العدين للصلاة ويكره السفر إليها لخرج
 منها العبد ولا يصح صلاة عيد الفطر الا بين يديها فحق رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الحاق في الخروج في العدين للتقوى للوقوف وعلى احد ما ياتي بكلم به
 في ما بين العدين في العدين فاستمع من الكلام الحسن وعسى ان يحسن على الله الامام
 لما كان في ذلك من الصلاة والاعمال الصالحة
باب صلاة السجود
 وهي واجبة عند السجود شخص وضوء والقراءة والركعة والمحافظة
 على عشر ركعات باربع سجرات وتتم قنوتات عند كل ركعة قبل الركوع
 وبعد الركعة وان قفت في الحاشية فقد جاز وتشهد واحدة وتليها الصلاة
 وتقرأ الحمد وسورة ثم يركع ثم يركع راسد ويكره ثم يركع وسورة الحمد وسورة الحمد
 حضا ويقرأ سبع اهل عهد عند الرض من الحاس وسورة ثم يركع وتتم فغير
 مثل ذلك وسورة ثم تشهد ويسلم والركعة الحمد وبعض من ركعتي الركوع
 لم يقم في العادة الحمد في المثال بل يقرأ في الموضع الذي لم يقرأ في السورة ثم
 الحمد في المثال ان كان انها ما ذكره الوتر السورة من الحاشية جازة ويقرأ
 بالحكم في اول الركعة وتتم ركعة الحمد في اول الركعة واول وقتها اذا انقضاء
 من اوقات وانها اذا انقضاء في الاوقات كان وقت صلاة في غيرها وانها ان شاء الله
 بالسجود الا ان يضيق وقت الحاشية فينبذ بالحاشية وان دخلت صلاة السجود
 ثم دخلت حاشية الحاشية قطعها وصلى الحاشية ثم تم صلاة السجود وصلى ركعتيها

انصاف لوجه

عن علي عليه السلام قال قال الله عز وجل ان عبد لم يستغن في فاضله
فيغضب وروى رسول بن عاصم عن الصادق عليه السلام اذا
اردت امر اخذت رقع فاكبت في ثلاث لم اسم الله الرحمن الرحيم
خيرة من الله البور الحكيم فعد من فلاة اخذ في ثلث شدة وفي
آخرة لا تغلب ثم طلب رقيق ثم سجد سجدة تقول فيها استغفر الله برحمته
خيرة في عاقبة ثم استوحا ساو قل اللهم في كل حين في ربي
وعا فبهم اظهر يدك على الرقاق واخرج واحدة واحدة فان فوج
ثلث ولا تغلب فاضل الام الذي تريد وان خرج ثلث ولا لا تغلب
فلا تغلب فان فوج واحدة اخذ في الف لا تغلب فان فوج منها الى
فمن واعلم ذلك ثم ادع السادة واما مسكوة الخواص
فكثيره منها اذا استحك الحجة سجد ان تقوم الاربعاء والخمس
والجمعة ولا تغلب يوم الجمعة وليس ثوب جديا وضعت
اعلى ما في دارك وتصل ركعتين وتزحف برك الى السماء وتدعو
بالماء ثور وهناء اذا كانت في حاجة اغتسلت ولبست
انظف ثيابك ومسحت طيبا وبررت تحت السماء وصليت
ركعتين بها تحت الكتاب والاحلاص خمس عشرة مرة في شدة

مسكون

مسكون

فتوما كذا كصفوة السبع والقرآن بها خمس عشرة مرة ثم تعبد
قائما اللهم ان كل عبود من دول عندك الزار ارضني
فهو باطل سوار فانك انت الله الحق المعبود ارضني حاجتي
كذا الساعة الساعة ونعم مما اردت واذا قضيت حاجتك فصل
الركعتين الاولى بالحمد للكتاب والاحلاص والثناء بالحمد والحمد
وتقول في كل ركعة سجدة في الاول الحمد شكر الشكر او حمدا وفي
الركوع الثانية ويجود بالحمد للذي استجاب دعائي واعطاني
صالح وروي عن جابر انه ايضا ركعتين ويسأل الله ان يرزقه
فانه يبرقه واذا اراد سوا اصل ركعتين ويستودع الله اهله فانه
ونفسه ودينه ودينه واثمة وامانة وهو اعلم بما استخفى
عبد على املة بخلافه افقد منها وروي اليهم القمي قال
قلت لابن عبد الله عليه السلام ار يدرك الشئ في سعة الله فيه
فلا يدرك في هذه الراي افعلا او ادع فقل لا تظن اذا قلت الى
الصلاة فان الشيطان ان يجر ما يكون من الانسان اذا قام الى
الصلاة ان يثني وقع في قلبك فخذ به وافع المصحف فانظر
الاول ما تركي به فخذ به ان شاء الله وروي السمعاني ان
الارقط وانه ام سبعة احب الي عبد الله عليه السلام انه مرض

مسكون

مسكون

وفي الباق عليه السلام من اراد ان يجد رقيقا ركعتين
بعد الحجة لطيف الركوع والسجود ثم يقول عبد الله
اي اسألك بما سألك به ذكوان اذ قال رب لا تدرك
فردا وانت خير الوارثين اللهم عبيد ذرية طيبة
انك سمع الدعاء اللهم باسمك استخلتها وفي اسألك
اخذتها فان قضيت في ربهما ولدا فاحد علما و
لا تحب في الشيطان نصيبا ولا شركا والذين على الصلاة
والسلام والحمد والاكرام قال لا يدر المؤمنين على السلام
اذا اردت ان تحفظ كل شئ وتم ادع في ذلك
صلاة سبحان من لا يجذب على اهل ملكته سبحان من
لا ياخذ اهل الارض بالوان العذاب سبحان الرفق
الرحيم اللهم اجعل لي في قلبي نورا واهل او فها و
علا وحلا انك على كل شئ قدير وعن الصادق عليه السلام
يقول في الركعة عشت كل صلاة اللهم صل على
محمد وآله محمد وسلم اللهم ان الصادق عليه السلام
قال انك قلت ما تروى في شئ انا فاعلمه كتر ديك
في قبض روح عبدك الموصى بك الموت واكره

مسكون

مسكون

مسكون

مسكون

المجلد الثاني من تاريخ مصر
الجزء الأول من تاريخ مصر

1797

— 32 —

- 3.9

لله الامانة فان تعددنا في القضاة لعلمهم بحسبنا وان تول قوتها سفه
 اسباب الموضوع اجزاء مستحقين كان على منتهى كل امسا الركا و تحسب
 على غيره ولا يجوز جعلها له بل اخر الا عند عدم الحق او اني جازله اعطاء
 المستضعفين من عيوهم والافضل اعطاء من خاف من غيره ولا يعطى حق
 دون صلاح فان ضرة جارية ليس عند سواه اعطاهم ذلك ويجوز اعطاء الواحد
 اصوا اكثره وغنا منها دفعة واحدة وانما ربه افضل من اللبان و جبره افضل
 من اللبان و اذا اشترت روية و حوت عن عيال او انق بده جعل بال الشتر
 على افطرة عليه بها ولا يلزم الروية المحسنة تحت الرقع فطروا عنها و فطرنا
 عليه من الفضل بعد وجوب الوصية بعد موت الموصي قبل ان يات الشتر او قبل
 و احضر قبل اللال و اكثره كذا في حجة الفطرة على الموصي لو الموصي له و
 المشترى ان اخبر به من ذلك لم يكن عليه فطرة و ان مات وعليه من
 بعد اللال و لم يدر بعد من سكرته الفطرة والدون و ان مات قبله فلا فطرة
 عليه حتى لو لم يكن عليه من ذوات قبل اللال كان عليه فطرة و كذا في حجة
 روية فان لم يكن المكتسبة عيال السببه فلا فطرة عليه و هو منى المخرج الفطرة
 عن العيال جميع عليهم النفقة و هو الموت والعيال والولد و
 الملوكر والزوجة فان لم يولد و هو يرعونه و ارعونه لم يولد و

والزوجة و ام الولد و دور و رعين و دار عن علي بن عبد الله عليه السلام
 قال قلت ليعقوب بن يوم عليه السلام انك ان كان لكل ايمان
 راسك فليدرك ان يورثه فطرة و اذا كان عدة العبد و غيره المولى
 سوار و كانوا جميعا فمهما اذوا ركا تهم بكل واحد منهم على قدر حصته
 و ان كان لكل واحد منهم اقل من راسك فلا شيء عليه ولا فطرة على كل واحد
 بقية و كسوة من ليس من عياله لا لها بها
باب في الركا

ومن اربع الاول اسلم اهلها طوعا كان رض الحزن والحدته و هو ملك
 لهم سعدون و شتر و ن و شتر و ن و شتر و ن و شتر و ن و شتر و ن و شتر و ن
 العشر او نصف العشرة فان تركوا عيالها لم يملكها لم بقدره و ان تركوا
 فزاد بها الا انهم ممن يجرها بآراء و فخرج المتقبل الركا بعد حق البان
 و اعطى الامام بها حق الرقة و الشتر ما قدر عليها اهلها بالسيف و ان
 الامام قد يملكها بآراء و الركا بعد البان على المتقبل لا يقبل منه من
 الشتر و ليس له ان ينفق فيها من غير ان ينفق رعاها من طاعته
 المسلم و الركا لا اهلها و الشتر ان يرضى كثره ليعلم الامام بها
 يرضى و ان يرضى و ينفق بعد التقاض و حجة الصلح فان ما عدا ذلك علم
 صارت الحرية لا رؤسهم فان اسلموا فلا حرة و الرابعة اسلمها

الزوجة

باب في الركا

اسلم الركا ثمانية اشخاص العقار و المكاتب و العالون عليها و الولد و هو يوم
 و في الرقاب و الفار من في سبيل الله و النفقة اسود عا لائق المكاتب و من قبل
 بالعكس و انه خلاف لا تظهر الركا كجوار اعطاه احد بها فقط و انما يظهر فيها
 اذ اوصى بائنة للعقد و تمام الدت لك اكبر العالون المولى على الوصية
 مطرهم كنفار استعانة بهم على الجوار و قوم رضى حسن اسلامهم في الرقاب
 المكاتب عيان منها في ملك رفته و ينسب العبد للمو من يكون في غيره و
 شدة اذ و غرضه و شك منها مع عدم الكسبي و يعقون و اذا ايت
 و ترك الا و لا و ارث له و رثا العقار لانه اشهر بالهم و الفار من من
 عليه من اعقبة و طاعة فان كان اعقبة معصية او لا يرضى به اعقبة
 لم تنقض منها و لا تنقض منها مورا لغيره و من كل حاله لم يخط منها اذ كان
 غنيا و سبيل الله لغيره و في بيان الخصص على و يعق عنه بقدر منها
 اذ كان عليه كفاية لا تجوز و في منها المجد و الشطر و كسب المكاتب
 السبيل المتقطع بل يعق نفقة او نفقة دائمة و ان كان غنيا فلا نفقة
 و قيل الضيف نزل بك لحاجة لما الضيف و اذا اعطى الراسيل
 التعداد و الفان و المكاتب فاعقبة في ذلك و في منه عن عاقبة
 الركا تزد منه و قيل لا يشر و لا يحل الركا لغيره في الاغتداء

اهلها او طوعا و كل ارض لم يوجع عليها بخيل و لا ركابة و لا جاد و
 و كسب الجوار و يكون الا و دينة و صواق الملوكر و خطا بعهم
 المعصية من سكرته حرته باء اهلها و ارض موات لا ركبها
 و كل ارض عمت فقال لم ياذن فيه الامام و منه كل ارض خاصة
 سمع و يبيع و يبيع ليس لا صلاصته و لا التفرقة فيما لا بد و لا ينفصلها
 بماش و من اصاب ارضا منها كان اولي بها اذ اصابها ما اصابها الغني
 فان اقبله زعمها من يده و الركا على المتقبل كما قيل عليه و في النقص
 عن الغنا و قد ابيع ارض الانفال حال عينته فاد خضرا و ليس له
 ابا و اشرار ارض الفراج و الصلح و بيعها و ان جاد و عيسى من ارضهم
 زيا و مال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الشرا من ارض الخزينة
 فقال اشترى فان كان الحق ما اشترى من ذلك و عده جرد عن ارضه
 عليه السلام راض الى ابيه لو منهن عليه السلام جعل شترى ارضا من ارض
 الفراج قال اياه لو منهن الشتر ما اذ اعطى عينا سلا لكان اوكافا له مسا
 لا يملك الله و عليه فاعلمهم و ردوا بوجه انز جاد و قال قلت لابي
 عبد الله عليه السلام كيف يرضى شرا ارضا من ارضه قال من يرضى و كذا
 ارض المسلم فان قلت يرضى بها الفدي يرضى و قاله من يرضى بها المسلم فان
 لقرى عليها و قال لا يرضى شتره فيها و كذا في المسلم عليه و كذا في جبر اهلهم منه
 اهل

الزوجة

والفاسق وان وافق فيه ولا يحكم فيه الا الولد فلو بهم ولا العبد ولا العني و
ومن عنده موت العام والموتة ولا تقبل مكتوبة دخل صاحب الدار و
الحامد والضعة الا اذا كان في علقها كتابته ولا يلزمه ان يعقبه
لاكتشفه وهم اولاد ابي طالب والعباس والحراث وابي لهب فان
منهوا النفس واضاجوا حاجة ضرورية طلت لهم وكل من بعثهم غاب بعض
يحل عليهم صدقة الفروع من غيرهم وتقبل لوليهم الزكاة منهم ومن غيرهم ولا
يحل ان يكون الساع عليها منهم ولا حل لمن يجب على الجمع لعقبة كالاباء والامهات
وان علوا والاولاد وان استغلو والروضة والملوك والسج ان يداينها
بارحمة عشر من ذكراة ان كانا اباها اياهم صدقة البرادر اصل
البرادر صدقة الحضرة اصل الحضرة ان لم يجدوا مستحقا في موضعها جاز
جمعها الى ما خرافان ملك فلما حصل ومع وجود المستحق منهم ومن وكل
او وحى الزكاة الى الزكاة ووجه السحق واذا باضن ومن اعطى زكاة لغيرها
على المحقق وكان منهم احد منها كذلك ان في السحق ان في غير مكانة
بأنه جاز ان يكون منهم من عين صدقة الزكاة او لو اشترى سالم يجره منها الا
اليهم ومن ملك عشرين درهما يحبس العيش ويكفيه لم يحل له الزكاة ومن ملك سبع
درهم وهو خلف وانك بلغت فان صل على الزكاة اضر ملك المحقق
من غير ان يجعلها اتمار زكاة فان علمت صاحبها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وبين اعطى زكاة الاثمان من معرف باخذ الزكاة وزكاة التمام لا يملك
التمتع وبين ان لا يوطى العترة اقل من واجب العصاب الا وادوا الثمان
لواعطى ومنه اجزاء واذا اعطى من ثلثه ايتا لها ثم ما لم يخلو وكان
قد اجتمع لم يبد وان لم يكن اجتمع اعا ولا يلزم من اعطاء الزكاة وبين
من لا يلزم من ادراك الزكاة وقد وجبت له كائنا وقد وجبت عليه ومن
كان مصلحاً على احد هذه الاموال ثم استبصر لم يعد شيئاً ما اخذ الا الزكاة
لاذ وضعت في غير اهلها والاولى الاعلان باخر ارج الزكاة الواجبة
والا سرا باخدا وكان جعفر بن محمد عليه السلام يتصدق بالسكك لاذ
كان محبة وقال كان ابى عليه السلام اذا صدق نكس وضعه في يد
السكك ثم اودع منه فقبته وشتم ثم دعه في يد السكك وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة على ذى الرحم الكاشح ولا بأس ان
يأخذ زكاة يوسع بها على نفسه من وجبت فقته على غيره اذا كان لا يوسع
عليه في كل ما يحتاج اليه الا ان اعطى السكك على ما منى من ان ينفق
الزكاة وقال الربيع واوجه مكان مسكين كان مرته او ان اخر برجر بها
الزم بها وعذر بتركها والجهة واجبة من الزكاة ووقفها حال اعطاه
الغنيته فان لم يتسلم منع زكاة وان اعطى الا ان اعطى ما يوسع في نفسه
ذلك فان منعته في يد الامام ادرك على قبل الوصول الى المستحق

برست خسته وان صلح الي وليد بن جهم بن عبد شمس اليه ولوني
الولي عبد شمس الي المستحق وان ستمها فخذها الامام قبل ان يجرأوت
وتصل الزكاة اتيهم المومنين بعدهم وعزم ولا تعطى اخلاف المشركون ولا
بادس ان بعض الدين عز المومنين بعد موت عز الزكاة اذ الم كملت
وعادة له وكان السنة في طاعة ولو كان انما اعادة وان كان الدين
له احسبه عز الزكاة وقدر حصص في تجريد الزكاة قبل مجيها لبيدة
اشهر وابعد اشهر وشهرين وقال زياره لابي جعفر اريد اني ارجع اليه
اذ مضى ثلث السنة قال لا يا بصل الاول فخذ الزوال قبل ان تفرقة
ان مات المصل قبل تمام الحول اعادة المصل لو مضى او استثنى
بغيره استمر جبت منه ان كان غير له غير ان اعطاه انها مجبلة فان
كان قال له انها زكاة او صدقة لم يستخرج منه واذ اعلم عز ارجع
ثلاثة اشهر لم يستحق عز الضارب بذلك فان استعملها الغير في
الحول فلا زكاة لقضاء الضارب وليست حج التيمم وان بعض
اصحابنا الرخصة وجعلها على الترض على المستحق قال واكثر من هذا
اذا ايسر المصل وقت الوجوب فان لم يكن ايسر اجازت عنه قال
ولا فرق بين ان يكون شهري او ما زاد او اقل منه الجدة حديث الاول
عز ابي عبد الله عليه السلام عز رجل عمل زكاة قال ثم ايسر المصل

الحمد لله

فقد راس السنة قال جعل المثل الزكاة واداره فتح محمد الزكاة و
لم يذكر فرضه ولا حكمه فخص به ويجوز تأخير اخراجه الزكاة في الحول
لنفسه المستحق الى ان يجد فان لم يجد من امانة لا يلزم الا بالتمريط
وليس على الكافر اذا اسلم زكاة ما مضى ولو كان الضابط بما جاء به
قد حال عليه الحول ثم اسلم لم يجز له واذ كان الشخص صبي في الظاهر
اعطى منه من غريمه ولا يلزم وان كان عبدا في الظاهر حلفه فان عت
له مال ثم ادعى ثوبا او ادعى العبد ان سبته ائتمه او كاتبه او ادعى
الشخص ان عليه دين او ان له عيالا كلكتها البينة وان لم يثبت له مال
بالاجل منها بلا بينة ولا يلزم ويعطى الفائز والمولود والارسل
مع الغنى والمغتر ويجوز ان يعطى والدها وولده من سهم المرأة والمولودة
والزوجة بان كان منهن وتدل قول صاحب المال انه اخذ زكاة
الحال بباينة ولا يلزم ولا يملك الغير الزكاة الا بعد الاجاب والقول
والقبض والوجوب اليه ثم مات واحد من المستخبر قبل القبض لم يرث
منه والده ويصح ان يسمى المولى الصدقة ويتركن في اصول الفوائد والفتن
في اصول اذ انها كتبت صدقة لله او زكاة وعلى جميع الجزية او مضار
باب الخمس وقسمه للاضال

٥٩
 وقد روي انه اذا حقن بالانعام الماضى عدة ايام وصام يوم الحام
 او حقن بالانعام بعد عدة ايام وصام يوم الحام وصام يوم الحام
 على صوم بني سحان وان غلبت ابدانهم فكلوا فخذ بعض اصحابنا
 يعمل بالزوايا لان الشهوة لا يكون كلها تامة وقال اخرون بعد ما تكثرت
 غشش واليه واجبه ولكن بنية التوبة في شهر رمضان ونية واحدة بين
 كله ولا تعتبر قارنه اليه فيه ويجوز به اليه في كل ليلة افضل فان
 اصبح ولم يترجعه انه يوم صوم بطل صومه وغيره من الصوم يحتاج
 الى نية التغيير المتأخر له وكلها ليلة الصوم وينبغي كل ليلة فان
 اصبح يوم التلاوة من شعبان بنية النية فان اذ من شهر رمضان
 صوم اليه الى الزوال وكذلك كل صوم وروي في الصوم السد
 بجدة الى الزوايا وبكل على انه تدبى من الزوايا ما يملك فيه فان
 زالت الشمس في الزوايا لم يجز بنية واحدة واسمك وقصده في
 شهر رمضان والله المعتبر وان كان افطر في اول النهار فلا كفارة
 عليه وان اصبح بنية الصوم من شعبان ثم ما كان فما بعد انه من شهر رمضان
 اجزاء وقت الامساك طلوع الجزاء في وقت الافطار وغروب
 الشمس فكلما زوال الجزاء في وقت الافطار وغروب
 الشمس الى طلوع الجزاء الى ان يسقط الليل قد ر

الغسل

الغسل فان غلبت في غلبه ذلك ثم طلع الجزاء وهو من نزع وان صومه
 فان طرأ له من قدر ذلك فجامع ثم طلع الجزاء عليه موطا بطل صومه وان
 طلع الجزاء في شهر رمضان او غيره من الايام وصام يوم الحام وصام يوم الحام
 ووافق شهر رمضان او غيره من الايام وصام يوم الحام وصام يوم الحام
 ان يمسك قبل ان يطلع الا ان يكون غلبه من نزع وخطره او يكون به
 حاجته شديدة الى الافطار والمنظرات فربما ضرب بوجوب القضاء
 والكفارة وهو الاكل والشرب عاذا بالجماع في قبل او جوعا عاذا
 بالجماع فان طارعه زوجته العارية على ذلك ففعله مثل ما عليه وان
 اكرهها ففعلها صحيح وعليه كفارة اخرى فان جهر فلاش عليه و
 الاستسما ومعه او عند نكاحه ومباشرة فان ابدى السماع او شابه
 او اذن فلاش عليه وتعد المصاحف على الجارية والعسل مكر حتى يطعم
 الجزاء ومساودة الصوم جنباً بعد ان يمسك حتى طلع واضاف الى
 ذلك بعض اصحابنا تعد الايام من في الماء وتعد الكذب على
 الله وكسره والامانة وايصال غبار النقص وشبهه الى الحق وشروط
 بعضهم ان يكون له منه يد والكفارة غشش قد روي انه او صام شهر من
 شتا بغير اوطام يستبرئ من كل مسكر من غير طعام فان لم يمتد له
 تصدق بما يطين فان لم يجد صام ثمانية عشر يوماً وكل من وجب عليه

صوم شهر من كفاية فغير صام ذلك فان افطر على حرام او عاص
 حرام فعليه الملائمة جميعاً فان كثر الجماع في يوم تكفرت الكفارة
 نعتاً وان كثر الاكل والشرب او اكل ثم جامع او شرب فلكفارة
 واحدة لانه افطر بالاول لا بالثاني والضرب الثاني يوجب
 القضاء دون الكفارة وهو من مساودة الصوم جنباً بعد ان يمسك
 واحدة وطلع الجزاء والاكل والشرب والجماع ولم يرصد الجزاء
 قدرته على رصده وبان انه كان طامعاً والصوم على نية ان الجارية
 الشهوة او جبهة وتعد الحق والحقة بالمصالح وان زاد ما لا يوطئ
 كما يجوز على قول وتواني الخافض بعد انقطاع دواجز الغسل حتى
 أصبحت صائتة على الرواة وترك المستحاضة ذات الدم الكثير
 الاغتسال وصامت ودخل الماء حلقة بلا قصد وقد قصص بعض
 اوليها فان كان للصلاة فلاش عليه وروي ان كان لصلاة فزنى
 لم يفسخ وان كان فزنى فافطر لظلمة شديدة ثم طهرت
 الشمس والاولى ان لا قضاء عليه وحسن ما ذكرناه منظر اذا وقع
 سبباً او باكر او لم يفسخ في قبل ولا فرض وانما يفسخ بنية وجوب
 القضاء والكفارة او القضاء في صوم متغير وهو صوم شهر رمضان
 وقضاء او بعد الزوال وصوم الاعسكات والنداء المختبر وان

الغسل

واذا شئتم الصيام قال ان صامتم سلام عليكم وصوم شهر رمضان مقبول وصيام
 لا بد له والصوم المستحب ما عداه فانه مضيق وهو قضاء وصوم شهر رمضان
 والافضل وصيام الاغصان وصيام رمضان وصوم الحبوب وصيام طلاء
 بطنه لا بعد قضاء فدية وهو صوم كفاية قبل الحطاء وكفاية الاطعام
 وكفاية البيرة وكفاية نصف المرأة شهر راسها في الحجاب وكفاية لطعامها
 وجهها حتى يبين وكفاية شق الرجل ثوبه في موت زوجته وولده
 كفاية انظار قضاء يوم من شهر رمضان بعد الزوال وكفاية بعد الاقامة
 من غرات قبل الغروب وصوم من كان عليه بدنة في فداء لم يجد ما ولا بد
 لها وصوم من زاد الصيام يوم الحقة ومنه المخير وصيام ما لا يحل له او فعل
 بدله وهو صوم كفاية انظار شهر رمضان وقيل على الترتيب وكفاية انظار
 النذر المخير وكان انظار الاغصان وصوم كفاية حتى الحرم راسه
 وجبا كفاية الا صوم من اذا الفاقة وصوم النذر المقيت بالمتابع
 وصوم شهر الجدة في طهارة وصوم كفاية البيرة وانظار رمضان شهر رمضان
 ونصف المرأة شهر راسها في حجاب ولطعام وجهها حتى يبين وصوم دم
 الحقة الا اذا صام يوم التزويج والذى يلبه وصوم الاغصان وصوم
 كفاية شق الثوب وكعب البطح في كفاية فداء المخير العشق والاطعام

وصوم شهرين متتابعين وكفاية فداء شهرين متتابعين كفاية اذ نذر قضاء
 بالمتابع او شهر كفاية طهارة الجدة او شهر نذر متتابعين كفاية فداء شهرين
 او حتى ينش وان انظار البيرة ذلك استأنف الا اذا صام من الشهر الثاني
 ولو يوم صام او نذر شهرين متتابعين كفاية فداء شهرين متتابعين كفاية فداء شهرين
 البيرة وشبهها استأنف بطل حال وكفاية نذر ثوبت عثا الاخره حتى ينش
 نفسه البطل ان يصح ما على رواية وما لا يجب نذر قضاء شهر رمضان
 والنذر المطلق وقضاء النذر المخير وصوم من زاد الصيام وصوم حتى الحرم
 راسه والسبعة الايام لدم الحقة ولا يصام من في الشهر الا على الايام للمحقة
 وصوم الايام منه وصوم من عليه بدنة في فداء والنذر المخير المقيت بالمتابع
 ولا في يوم الجدة واليوم المخير بين وكذا في غيره من الايام والذى في الفاقة
 في شهر الحولم وصوم شهرين متتابعين كفاية فداء شهرين متتابعين كفاية فداء شهرين
 اثم ولا قضاء وان نذر صوم يوم فواته انظار وقضى ولم ياتم وقيل لا قضاء
 وان نذر صوم يوم قد تم نذر لم يصح الاستحالة لصوم الفاتية وان نذر صوم ما خسر
 صير صام يوما والى العالم المبلغ ان شؤاته وان شاء انظار وكفاية ان ينظر
 بعد الزوال الا ان يرضى بغيره فاجابة بغيره ان ينظر ولا قضاء
 عليه وان كان عليه شهرين متتابعين في اول شعبان نذر حتى يخرج شهر رمضان
 الا ان يصوم مع شعبان ولو يوم ما خسر فبطل بعد وبين عليه ونذر صوم

المخير من الشهر والى زمان فبطل شهره صام من الشهرين فان صام بعد ذلك
 بعض الشهر عدل الشهر وقيل يصوم ما ادركه وبعد ما مضى منه ومن نذر الحولم
 بوجع فبطل شهره عليه فان صام بعضه ولم يكن تمامه ففوت فبطل
 عدله واذا نذر يوما صاموا فوافق شهر رمضان صام ولا قضاء والميسون
 منعت بجوار المستقل اما لبيب كصوم ثلث ايام الحاجة او نذر شهر صوم
 ثلث ايام من الشهر اول خمس في الشهر الاول واول اربع في الثاني واول خمس
 في الثالث وروي خمس من اربعين ومن بعد من صوم الدهر ولم يمت قضا
 اذا فاته فان لم يمت في كل يوم نذر صوم او صوم النذر والمبغش
 والولد وهو صوم شهرين مع الاول وروي انه الثاني عشر منه ويوم وهو
 الارض من تحت الكعبة خامس عشر من ذي القعدة ويوم عاشوراء
 وجه الحزن وروي النظر في بعد العصر ويوم عرفة اذا لم يفتقه عز الدعاء
 وحقق اول الشهر واول يوم من ذي الحجة واول يوم من رجب ورجب كله
 شعبان كله وايام البصر من كل الشهر اثنتي عشرة والاربع عشر والاربع
 عشر والجمعة مكرمة العيد فداء على السلام الصوم حبة وفاك
 الصوم يسعد وجه الشيطان وقال الله في الصوم لي وانا اجزي به وكفاية
 الصوم الدهر على العبدين وايام التشرع لانه يفتقه عن كبره العبادة
 وروي التخيير في صوم الجوع والخمس وسنة ايام من شوال ولا وصان في صيام

المخير من الشهر والى زمان فبطل شهره صام من الشهرين فان صام بعد ذلك
 بعض الشهر عدل الشهر وقيل يصوم ما ادركه وبعد ما مضى منه ومن نذر الحولم
 بوجع فبطل شهره عليه فان صام بعضه ولم يكن تمامه ففوت فبطل
 عدله واذا نذر يوما صاموا فوافق شهر رمضان صام ولا قضاء والميسون
 منعت بجوار المستقل اما لبيب كصوم ثلث ايام الحاجة او نذر شهر صوم
 ثلث ايام من الشهر اول خمس في الشهر الاول واول اربع في الثاني واول خمس
 في الثالث وروي خمس من اربعين ومن بعد من صوم الدهر ولم يمت قضا
 اذا فاته فان لم يمت في كل يوم نذر صوم او صوم النذر والمبغش
 والولد وهو صوم شهرين مع الاول وروي انه الثاني عشر منه ويوم وهو
 الارض من تحت الكعبة خامس عشر من ذي القعدة ويوم عاشوراء
 وجه الحزن وروي النظر في بعد العصر ويوم عرفة اذا لم يفتقه عز الدعاء
 وحقق اول الشهر واول يوم من ذي الحجة واول يوم من رجب ورجب كله
 شعبان كله وايام البصر من كل الشهر اثنتي عشرة والاربع عشر والاربع
 عشر والجمعة مكرمة العيد فداء على السلام الصوم حبة وفاك
 الصوم يسعد وجه الشيطان وقال الله في الصوم لي وانا اجزي به وكفاية
 الصوم الدهر على العبدين وايام التشرع لانه يفتقه عن كبره العبادة
 وروي التخيير في صوم الجوع والخمس وسنة ايام من شوال ولا وصان في صيام

المعصية الصيام وحكم القضا

بالاصوم في الملاك ان الزيادة فيه يجب فيه الاظهار فان صام من كثر
 واذا برى قضاءه فان لم يقضه حتى مات قضى عنه وليه فان كان له وليان
 فأكبرهما فان استويا فخرهما ورايتهما فقد حصل والا صام ما كان
 الاكبر امرأة لم تنص وان مرض حتى مات لم يقض الذي وان اوصى الى من يقضي
 لم يبره القضا ومن عفا فافاته باليسر بطل حال وقضى عن المرأة ما فاته
 باليسر والمرضى اذا دخلت في قضاءه ورضي عنها ما فاتها باليسر بطل حال

V 3

باب
تحریر ان شیخا محرمی الاوام جلیل جرمه اذا سبنا فذا كان علیه الاصل
وروی خبر دای قرصه له بعد بفتح جیم له طعنا کثیر وبنرم ما کان فی القبر
او الذی قبله الوتف بالحق فصر فدا وای ویدنه وانهما وای عز جابر واولی
من حج الاسلام وان اطاعة الزبیه فعلها شدة فان لم یقدر راعی الجدة فمرد
ان علیها اطعمت سیر سبکها الطرینة فان لم یقدر اطعمت کایه عشرین وبنرم
ایضا وای اذا بنی موضع احد اثبات ثلث من صلیح الذی مکله وان الکرم باجری
صلی وعلیه کن رت ان جامع فی القضا وقلید القضا واولی جامع فی عمر بنیوة
قبل الطراف او السی نعید بنیة وانهما وای فخره فی الشهر الدافله وان جامع

از برج استوار استوار شد
 خورشید و ماه و اجرام
 و در دل صحرای سحر و جادو
 عید نوروز و سال

فانما يخرج من هذه وقص القيد على الطعام والحل حكيمة لغت ولا يلزم الزائد
على العشرة ولا تانم انقص عنهم فان خرج صام بماء حرك لغت صام والآن
سلمت في ايام وقدم شاة شاة بغير عام الحرم ولم يرجع فان رجح شاة حرك
واذا اخفق على عام الحرم فقلت قبل الايام حلي للغير درهم وللشجر
والعصفور ربع وان كان ذلك بعد ايام امد للغير شاة وللشجر حرك للغير درهم
والحرم اذا اخطى صيد لا يدين فاص فصيد شاة اذا اخطى الحمار فصيد كل واحد
شاه درهم وفي النطاة وشبهها حل علم ربع الشجر وفي القنفذ والبربع والضب
وشبهها حدي وفي العصفور والبربع وشبهها مد طعام فليس في الزبر رصاص
لظادش وفي القود وحل العظاوة وفي الحمار يعصيه حرم في حل درهم فان اخطى
كل من الحرم فدرهم فان اصابه حرم في الحوم درهم وفي الفخ في الحل يعصيه
الحوم حل والحمار في الحوم لغت درهم والحوم في الحوم حل ولغت درهم وفي البعصية
الحوم في الحل درهم والحمار في الحوم درهم وفي الحوم في الحوم درهم وفي
الحوم شترى شاة حلف طام الحوم او تصدق به ولا يدين تصدق شاة
الحمار وكب الصنيفة فالحل على الله وكلوا وطعام الحوم او اوطاء او غيره اواراد
خليفه مات فغيره ذاه او طاب فمارش وفي العصفور وشبهه فدينار باصا به
حمار في الحوم حرم شتر بربر طيب في الحوم حلي درهم ونقمت البربر وفي ضرب الحوم في الحوم
يطرط الاض حله درهم وممن فيه الحوم وقسم الاض حله درهم ولغد اذا اخطى

باب الكعبة في كل شوط والاستلام والركن الحج والعمرة في كل شوط
فصلها فان تعدد ركعتيها في كل شوط فانه لا يشترط ان يكون
ركعتيها والا فخير به فتميمه وانقطع عن الركعتين موضع القطع فان كان
من المرفوع فبشأنه وركعتيها من الركعتين والركعتين في كل شوط
والدعاء في الطواف والدعاء في الركعتين والركعتين في البيت وان
يكون ما شيا ومشي به مشي والدعاء قبل الركعتين والركعتين في البيت
في كل شوط الساجد وهو في الكعبة يجدها بها ويدخل على البيت
لغرضه ويدخله به والدعاء عند الركعتين والركعتين في البيت
فيها ولا يجلد وجعلها الى المقام واستدبار الكعبة وكما في المقام
ودخل الحج والمشقة استسكان البيت وجده اياها في المقام وكما
في الشرح والاطلاع بغير ما ذكرنا ولا يجوز الزيادة في طواف
الركعتين ولا التفتت منه عاذا برطبلانه وان زاد ما شيا شوطا
ترك السجدة وبين شوط واحد طواف منه صلى ركعتين عند المقام طواف
الركعتين وهو كذا مما ذكر صلى ركعتين طوافه التفت وان نقص
سواء لم يذكر ثم فان لم يذكر الا في صلاة استسكانه وان شك
في الركعتين فيما دون السجدة عاذا وفي الفاتحة لم يجد وان قطع لما جده
او عدت او دخل البيت او الحج قبل ركعتيها استسكانا

عليه السلام ان كل الرجل مني نجس وان كان سحيا وكون ذلك لنفسه وان
ترك طواف الحج جهلا وضعه الى ابيه اعاد الحج وعليه بدنة وكون نقصان
والجزء تعدل الطواف والسعي على الوقوف بالموقيتين وليس ذلك
للمتعمد لا الخوف مرض او حيض او خوف على نفسه او ناله او ندم طواف
النساء ولا كبره الا لا يحلف فان قدم طواف النساء على السعي لمدا
اعاده ونسأ نألم بعد ذلك طواف التلبية فربما عند التمام وهو
خسب هو ان عند وصلته وصل الى ركنه فان جهلا او نسها او كونه
مكة او منى رجع اليه فان لم يكنه بحيث ذكر صلواتا وروى رخصة في
صلواتها يعني فان ماتت فضاها وليه او لم يكن ركن طواف النساء اشياء
من المسجد وموضعها عند النزاع من الطواف ولو كان بعد العدة او التيمم
الا ان يكون طواف ناقصة فانه يشترط ان يكون بعد طلع الشمس وبعد فراغه
من الخبز وقال الصادق عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف
في اليوم والليل عشرة اضعاف ثلثة اياما وثلاثة اياما او اضعاف
بعد الظهر وسبعة ذلك راحة وحب ان يطوف بالبيت ثلثة وستين
سبعا فان تعد ثلثة وستين مشوا والمروى الاول فان تعد
ثمانين والظهر بالصلاة لا يركب الا بعد من الطواف والمجاورة
في السنة الاول الطواف وفي الثانية يكتفى بالصوم والطواف وفي

[illegible]

184

نخرج والخروج الى منى ومنها الى عرفات ثم المشعر ومنى وقضاء الحاکم
بها وليستحب ان يحرم باليوم الترويه بعد الزوال والفضل والتقليد

٧٨
 واذ قال الشجر جديدا وبسطه وبعد صلوات الامام والدة لعل
 وذكرك بلفظه والشرط على ان يجلد حيث جسد ويجوز ان
 يكون في رصده بكم وفي المسجد عند الحاج او تحت الميزاب انما
 وبعد صلوات الطهر ويجوز غيبه عن يوم الترويه وابداه بالشمس
 حصرا ولو قفيرا فان نسبه حتى حصل بركاته وانما طوق كنه
 للامام والاربع والحقوق عرفات فله والامام بما فاته لم
 يذخر حتى يبع الى بلد وقضى مناسكه فلا شيء عليه ويكتب عليه
 للامام بالحق والقبليات الاربع وليس ثوب للعراه او واحد
 عند الضرورة واذ اراد الامام بالحق فاطلا على الحرم عدا
 على الحق فان كان ما ثبت بينه من موافقه وان كان راكبا فاذا
 تمنى به بغيره وليس بالقبليات الاربع المرفوضة فاما اذا
 على باب المسجد او فاه بعد استقبال الحق الاسود وبعين بئر والقبليات
 الاخره الاشراف على الاصل فاذا الامام بالحق لم يطوع بطريق
 فان فخر جده والقبليه وما روى من الاخبار في اختلاف
 ادنى ما شك محمد الله والحق فليس يتناقض بل هو على
 اخذت احوال الناس في التوق والنفق والازل و
 الحنف والرفقة ودعوا ولازال على القبليه الى يوم عرفة

٧٩
 بظهر الغيب يودى من الرمش ذلك ما صفت مثلا ولتقل قلب
 نفسه ولا يتعلم النظر الى الناس وليدع برعاع من كبره على الناس
 وما سخر له وقت الرقوت من الزوال الى غروب ابي وقت وقت
 منه اجرة وجب الكون في غفلة الى الغروب فاذا انقضى عايدا
 على بالقرم ولم يرجع فغلبه دونه وروى ثمة فان قد رخصا ثم غاب
 عشر يوما وبقصر انكر كبره فانت وقيل للصناديق عيدا السلام ان ابل
 كنة تيمون خالف ويحكم واي سخر اشد منه فاذا غابت الشمس كان
 الى المشيم بالكنه والوقار دعا بالمرسوم عند الكنت الا لم يتجدد
 في السبر وليتدلى الدم اعقبت من النار كبره فاذا انقضى لفته
 فليكن له بظهر الروي عريضة الطريق من سائر المشيم وليتجدت
 ان يصلي بها المغرب والعشاء باذان واحد واما مشر ولصار
 الى ربح الليد او ثمة جامعا بينهما بلانا فله ويجوز ان يصليهما
 في الطريق وان يصلي منهما بالثمة والا اول افضل وتبين للفرق
 دخل المشيم بوجه او بعينه وكله ابرع من الافاقه عند المشيم بعد الافاقه
 وحده المزدلفة من المازن الى الجياض والى وادى تحته وكلها
 موقت فاذا اصبح صلى الصبح وقت على عمل حيث بات او فرست
 من الجبل ومحمد واثني عليه وذكر منه واحسانه وصلى على النبي

وآله ودعا بالى نور فاذا اطلعت الشمس اعرفت بدونه سبعا
 وسارا التوب سبعا فان كثر الناس ارتفعوا الى المازن مير ثم
 لبعض اذا اشرق شبر وراوت الابل مواضع اخفا فيها كبره
 والوقار والدعة فاذا اتم بواضى كبره ورجع جمع ومن والى
 حتى افرج سعي فيه ما خطرة وروى ما ذراع والراكب
 يركب وابنه ودعا بالما ولوق حتى جاوزه وان لم يتعلم رجوع
 فسن به وام جعفر بن محمد عليها السلام رجلا بعد الصراقة من
 كنه ان يرجع فيسبح ولا يفيض الا امام الا بعد طلوع الشمس ويكون
 لغيره قبل طلوعها ولا يجوز وادى كبره الا بعد طلوعها وان اقام
 الحج قبل طلوع النحر فاعدا اعلا بالقرم فليد شدة والفايت و
 المرأة الافاقه من المشيم ليل فتنه رخص رسول الله صلى الله عليه
 وآله لفت والصبيان في ذلك وان رجوا الحار ليل وبعثوا
 الفداء في سائر لهم فان خفن الجيف مغير الى كنة وكن من
 يفتق عنهم وروى لابي اسس لمرأة ان تفت بالمشيم اذا زال
 البدر سعة ثم سطلق الى من لى كبره وتغير ساعة ثم تقصر
 ثم ستر الى كنة فتلوط ثم تفرط من يذبح والمسطح حتى حصل الحار
 سبعين حصاة من جمع او من رجله يني ويسحب عليها وشدة

٨٠
 في طرف ثوبه ولا يجوز من المساجد ولا من حصن الخلد و
 الامار من به فاذا اتم من يوم النحر الى الجرة العسة لبيع
 وليكن الحصاة قدر الالفه فتنطه برش كلفة منقطة لاصها
 ولا سودا ولا حمر ايكة فخر جذا فاضعها على الابهام
 ويدفعها بظهر المستحجة ويرميها من بطن الوادى واجعل
 الجمار على عيك ولا تفت على الجرة ولتفت عند الجرة
 الجمرتين الاولى يميز ولا يفت عند جرة العتبة ويجوز الرمي
 راكبا ومجذنا والمش والطور افضل ويرمي حرة العتبة
 من قبل وجهها لست بر الكعب ويدعو بالما ولوق وليكن
 بينه وبين الجرة عشرة اذرع او خمس عشرة ذراعا ولا
 يرمى بغير الكعب والحصاة النجس كالطاهر في الاجزاء و
 ان رمى فوقع على بغير ففرض عنه فاحص الجرة ورمى
 فلم يدر احص الجرة ام لا او وضعها على الجرة وضعها
 لم يجر ثمة فاذا رمى الجرة فخرج يدي متعته وقرانه
 ان كان فارنا ويجز عن الاضحية والجمع بينهما افضل
 ويسحب الاضحية ثمز ولا يرمى يدي المشيم الواحد
 الا عن واحد فان لم يذر المشيم على الهدى فلف

ثمة عند ثمة نذ عن العام التاب في ذى الحجة فان نذر منه
 عليه صام ثمة ايام متواليات وسبحة اذا رجع الى اهلها وكلمها
 كالأبدى يوما قبل التزوية ويوم التزوية وثانته فان صام
 يوم التزوية وثانته صام يوم الكعبه وروى ربيع النحر فان
 فاته صام يوم الكعبه ويرمي من بعد متواليات ولا فاته
 الشهر اذا فاته فخرج عقب ايام التشريق صام من في الطريق
 والامع السبعة عند اهلته فان دخل الحرم ولم يقيم فعليه دم
 شاة واستر الدم في ثمة ولا صوم عليه ورضع في صوم
 الثلثة اول ذى الحجة لغيره فان مات ولم يهد ولم يعم لغيره
 صام وليه عنه الثلثة ولم يذمه صوم السبعة بل سب له فان جاوز
 بكته استمر وصلى اهل يذره اليه او شهر صام السبعة وشا بعتها
 افضل من تزويها فان لم يعم الثلثة حتى رجع الى اهلته فذكر من الهدى
 بشت به فان صام الثلثة ثم ابصر ابدى فهو افضل وان صام اياها
 جاز ويكثر سبحة الملوك الاولون في التمتع ان شاء فخرج عنه وان
 شاة امره بالصيام فان اعقبت قبل الوقوف بالوقفة وجب عليه
 الهدى الا الا كحد فليصم والا فليكولاه بعد منى ايام
 التشريق ان يهدي عنه ومثل الهدى الواجب في الحج وهدى التمر ان

٨١ من راحة في العرة وغيره واجب بله اوصى وانما الاضاحي عن
نوم الخ والشئ بعد وبلا اضاح نوم الخ وروى ان بعدوا افضلها
او انها فادعانت فلقضاء وروى السبع مذبح او يخرطون في الخ
افضل من انما الاضاح والبر والبر والبر والبر والبر والبر
الغزوة الثالثة ولا يجوز من الاضاح الا الاضاح وهو ما لم يفسد
ودخل في السادسة وهو من البر والبر والبر والبر والبر والبر
ومن الاضاح الخلق لسته ولا يجوز من الاضاح الا الاضاح في هذا
واضحية الا اذا لم يجد ولا بأس بالوجود وهو افضل من الاضاح والاشاة
افضل من الاضاح والاشاة من الاضاح في الاضاح ثم الاضاح فان
قدم من الاضاح اما سببا او جازلا فلا بأس والبر واجب وفيه ان ذنب
وكذلك المبيته بين ويجوز استئثارك جماعة في اضحيته
واحدة ان كانوا اهل خزان واحد ومع الضرورة وان
لم يكونوا كذلك ويجوز ان يذبح عنهم واحد ولو ذبح على
المسكين فان اراد بعضهم اللحم لم يجر ولا يجوز في الهدى
والاضحية العرجاء البتة عرجها والعور البتة عورها
والعجفاء وهي المهرولة والمجذوء والجذاء وهي المتطوعة

الاذن والاضحية وهي المكسرة القرن فان كان داخل حيا وكل الحيا
والاضحية والاضحية والشاة والمطالبة والمطالبة والاضحية فانها و
بالليل ويجوز ما كانت اذنه مشقة وشققة ويجوز في الاضحية
الكباش عن الجبل واهل بيته والبطرة والبدنة عن سبعة من اهل بيت
او من غيرهم وروى في الجبل يكتفى عن عشرة متفرقين ويجوز الشاة عن
سبعين اذا عجزت الاضاح وروى ان الاضحية واجبة على الواحد من نفسه
وان شأني عن عياله ويستحب ان يكون سبيبا ومن النعم فداقون
السلح ينظر في سواد ومشي في سواد ويترك في سواد وما عرف به وفل
باضحية مقبل فيه فان شراها على انها حسنة فبانت مهرولة او انكسر
اجزائا على انها مهرولة فبانت كذلك وهما لا يكون على الكليتين رحم
لم تجز مع التسليم وان اشتري هدفا من ذن من شراه وبيع
الايمان شاة فبانت افضل وان سرق الهدى من موضع حرز اجزا
وعده افضل وان خسف حلاكم قبل الجبل ذبح وقصد قربان وجب ذبح
والاغث فعل بالقدم وضرب بها سنامه او كتب عليه كتاب الله
هدى ليله الماتية فان هلك قبله وان انسان كسر الى الجبل
اجزا واذا عين هدى الكفارة زال ملكه فان عطش في الطريق في شراه
واذا عين الكفارة زال ملكه عنه وسادة الى الجبل فان عطش في الطريق

٨٢ قبل الجبل اجزا فان لم تكن ذكاته تصدق بحجة فان لم يجد المستحي اعلم لضيف
وتناج الهدى هدى ولا بأس بركبها الهدى وشرب لبنه ما لم يفسد
وبلده ويجوز النيابة في الذبح والخمر وتفرق اللحم وتولى ذلك الضيف
افضل وتشرع الاضاح بالركلة وتحرر كامة في بيتهما وقد جعلت بداها
بالرباط كبد واحدة من جانبها الايمن ويسمى الله ويترجمه فان لم
تجسج جعل يده مع يداها في الناحية والناحية الا فاحضروا كاف فان
نواها الذابح عن نفسه نهي عن صاحبه فان وجد هدفا ضالا عرقة
يوم الخمر ويومين بعد فان وجد صاحبه والا ذبح عند اجزا عن
صاحبه ان كان ذكاه عني ولم يجزى عنه بغيرها فان ذابح هدفا سكرى
بدله ثم وجد الاضاح فله ذبح ايها شاة ذبح الاخر الا ان يكون اشعر الاضاح
او قلده فلا يحل بيعه وان اشترى هدفا فادعاه شخص وانام بيته
فله لحم ولا تجز عنها والسنة ان يأكل من هدى المسنة والقران
والاضحية الثلث ويطعم النافع والمعترا الثلث والناع السالم
المعتري من يترحم ولا يئسل وقبل النافع الرافعي بالليل ويهدى
لاضحية الثلث ولا يأكل من هدى الذبذبة والكفارة الا الضيف
ويصدق بتمته ما اكل اختيارا ويجوز اكل لحم الاضحية بعد ذكاته ايام
واذا حازها ولا يخرج لحمها من احكام ويجوز اخراج السنام والجبل

منه ويخرج اخراج لحم الاضحية واضحية غيره من بيتي ويستحب ان يصدق
بالجبل والاضحية والاضحية اجزا ذابحها فان احتاج مناصفة
بتمته واذا استوى شاة فتوى انما الاضحية قال ملكه عنها فان اعياها
لم يبيع السبع فان اكلها فعليه ضامنا واذا لم يجد الاضحية تصدق عنها
فان اختلفت اعياها فطرا الا ان اكلها بثلثيها او بثلثيها من الاضحية
فانه دين مقضي وضحى النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه وعن لا يذبح
من اهل بيته ويكسر عن نفسه وعن لم يضح من امته وضحى على الناس
عن النبي ويكسر عن نفسه وقال لا يضح عاني البطن ولا يحل في
ولا يذبح البيت الا بعد الذبح او يذبح الهدى بحله وهو حصركم في حله
بني فلان يحل ولا يفضل ان لا يحل حتى يذبح ولو حل قبل حصول
الهدى جاز وتملكه افضل وان ذابح قبل الحلق عدا نفسه دم ولا شاة
على الناس وعليه عادة الطوائف ومن احتاج الى بيع ثياب تجل في الهدى
جاز له الصوم ومن طبع بريق هدى بنية تحرة او ذكاه في اوكمة
ولم يشره لم يئسل بملكه عنه وان هلك فلا ضمان عليه والحلق واجب
على الفزرة وعلى غيره ان يئسل شعره او عظمه وغيره من النقص
والحلق افضل وقيل لا يجز الحلق ويكفي النقص وليس على المرأة حلق
وكثيرا النقص تدواغلة فان رعل من نسي قبل الحلق او النقص

ناصية ارجا خلا رجح وخلق بها فان لم تكن فمكانه وبعث بشعره بعد
 عيني فان لم يكنه فلا شيء عليه ويبدأ بالناصية من القرن الايمن الى العنق
 الناصيتين من الصدغين يستقبل القبلة نظرا فاذا ادمع اعطى بكل شعرة ثورا
 ورم النساء وبنده ورجل الحصى على راسه من الشعر له ورجله وكل الجمع على الخنجر
 او القصير الا من النساء طفت له وركب ليس بخطه حتى يغسل طواف الزيادة
 والطيب حتى يغسل طواف النساء افضل وكل غير الجمع الحلي او الصبر من
 كل شيء الا من النساء طوافهن طلعن ويحلى الجمع الفضي الى مكة الزيادة
 يوم النحر الا عند ولا يرفع عن عنقه والعمامة والحذاء والباضة اخصاها واهل
 التمدد وعن هشام بن سالم عن سالم بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس
 ان اخذت زيادة البيت الى ان يذهبا الم الشرقي الا اكله لا تقرب النساء
 والطيب يوم الحج الا كبر يوم النحر والا صغروا العرة وابتعثوا اخذوا الشارب
 وقصوا الاظفار ونزلوا العانة والابطين والعانة واليمنى صلى الله
 عليه وآله وسلم وقلم اظفار واخذ من شارب واطراف الخبيثة ويسحق الفسل
 الزيادة البيت قبل دخول المسجد طواف واحد طوافا والشارب له
 الفسل يعني رتبا او يطوف في سلام الحديث او يغمق فيد الفسل ويكون له
 المرأة ثم يغسل عند الطواف وركبته واسمعيها فغسل قبله طواف
 طواف النساء ويصلي ركعتيه عند المقام ثم ياتي بتي حيث ما اراد الى الشرق

فان بات ليلة طائفا وعباد فلما برزوا لافضلهم شاة فاذا التي على نصف
الليل يعني ان يواست ويجوز ان يخرج منها بعد ولا يدخل مكة حتى طلعت النحر
وايكون في معنى الى بعد النحر افضل وان بات منورها لبين فليدربا في
النهار ثالث النحر بعد الزوال ان كان اتقى وهو الاياتي الفاسي
اخره او ضيفا او احرار عليه في احرار او غربا الشمس ولم يفر
فيجاء ان بيت فان لم يغفل فليدرب دم وملازمة حتى ايام التشرق
سنة وهي افضل من اتيان مكة لطراف القطر ويؤى كل يوم من ايام
التشرق ملث حمرات كل حجرة بسبع نيدا بالعظمي ثم الوسطى بحجرة
العبيد فان رماها متكونة اعاد على الوسطى بحجرة العبيد فان
دوى حجرة باويع حويات وما بعدها على السام بمهما سئل نقط
فان رماها بعدن الاربع اعاد عليها وعلى ما بعدها وان دوى اثنا
فاقصة تمهما فقط وقت الرى طلوع الشمس الى غروبها والفضل
عند الزوال ودرخص الحرة والحائض والعبد والرعي والعليل و
اهل الساية في الرى لافان فاستدوى من قضاء من العبد مكره
ويرى الحافر عند الزوال ويقف عن يسار الحجرة الاولى من اجل الميل
ثم يتقدم عن يسار الطريق متابلا القبلة ويحمد الله ويصلي على النبي
واك ثم يتقدم بقلبه ويدعو ورسال الله المتولد لم يتقدم ايضا و

٢٨ من في الثانية كاضع كذا كذا الا انه مستندوا بقوله ولا تقعد عنها
ويستحان دعوا والمضامني كذا اليسرى ويرى اليه بكبر اس كل حصاة
وراءها عند الرجوع من المرى الى رطله فان جهل او نسي المرى حتى في مكة
عاد فيرى فان ذكره وتخرج استناب في القابل ومن نقص حصاة القابل
ان لم يدر من ايا كانت مري شلت على الثلث ويرى من العليل والمطعم
والصبي اذن القابل منهم ويرى كالحصاة في العليل ثم يخذ منه فيرى براد
نفر في السفر الاول وفي باقي الحصاة يعني والا فضل النفس من رابع الخويع
مطلع الشمس حتى شا والامام يصلي الظهر بكة ولا يجبا الرجوع الى مكة على من
تضا مناسكه ويستحب ان يصلي في مسجد الحيف من بني تيمم عند المنارة
التي في وسطه ونحوها من عينا ويسارها نحو من يمشي ذراعا ويصلي فيه
ست ركعات ويدخل مسجد الحصاة يستريح فيه قليلا ويستلقي على ناء
ولا ينام فيه فان نفر في السفر الاول فلا تجيب عليه الايام الموعودة
عشر في الحج والعمرة ايام التفرق وقد ذكرنا ان الكسري في صلاة
العبد من يرضى فمن يشاء الى مكة واما ما في الفروع الاجزاء من فروع
باب حكم الادراك والفوات
وحكم النساء والعبيد والمحصن والمسدود والنايب في الحج من ادركوا اربعين
وقامة الاخر نسيا او افسح ظالم او كذا كذا فان مضى الوقت فمات عاد

اليها ما يندرج من غير الخرفاذا اطلع ثم لم يكد وادرك المشربلا ناس وان ارد
 الصلاة يمكن لموقف عرفات ولرب سبعا ثم المشرب قبل طلوع الشمس وجعل عليه
 ذلك كان وقع في نفسه انه مضى الى عرفات لم يلحق المشرب قبل طلوع الشمس
 اقتصر على المشرب واجزاء وادرك المشرب قبل طلوع الشمس ودرك الحج ودرك
 الزوال وعن علي بن ابراهيم عن حفص بن محمد عليها السلام من افاض من عرفات
 مع فلم يلبث منهم كبح وصلى الى منى متبدا او مستحقا فغلبه بذنه ودركها فله
 فلم يبق فري الحج فبني ثم علم رجوع ايده فوقف ثم رى الحجرة وحين حمل العتبات
 يدان القنبر حتى العدة بجزيرة ودوي فان لم يصلوا فذلك هو الله ابراهيم واراد
 بعرفات وتصد المشرب فلم يلحقه ثم حجه فان لم يلحق عرفات ولحق المشرب فطلوع
 الشمس فانه الحج والمستحب فامس على احرامه حتى تقضى امام المشرك ثم يركع
 بايت ويسبي ويحلق بالعمرة وان كان معه عدي غيره فله وجع من الزوال وان
 كانت حجة الاسلام وان كان تطوعا كان بالتحيا ورسقط قرايع الحج عن ثابته وانما
 كالزوال في وجع الحج وليس من شرطه وجود حرم او زوج ولكن وجود
 من يشبهه ولما انقطع الحج بالعمرة ونسأ أن الزوج في الطلوع فان لم ياذل
 وخرجت ائتت لانت الصلاة ولا نسأ ما وان خرجت باذنه او في الحج الزوال
 يحل حال عليه نسأ الحضر المحدث عدة وجهه كذلك والباين يخرج الى البلد
 والراجل وان حاسها بخان فغلبها الكثرة فيهما لها والنسأ وان ساعا

٨٥ ولما نهضت عن الحرام ونفسه لا يحرام وتحتشفي وتستشفى لا يصلح فان
طلعت حظوا الاحرام فان ذلك المساقاة وجعلت ليد فان نزلت من مكانها فان كانت
قد دخلت الحرام وجعلت خروجها قد ريت عليه ما لا يشربها الحج وليس ثبات الاحرام
نما وانما هو الاصل وليس ثباتها الا من خرجت تظهر فان حرمت بالمشقة ثم حاصرت
وعليها مشقة استمرت الطهر ثم قضت النكاح وحرمت الحج فان ضاقت الوقت وضقت
فوات عزرات جعلتها حجة مسرفة واعتبرت بعد ما ولا هلك عليها وان طافت دون
اربعة اشواط ثم حاصرت لم تكن لم تطف وان طافت اربعة اشواط وصوت
واصوت الحج وصوت الركعتين بعد تمام الطواف وان حاصرت بعد الطواف
سنت حاصرا وقضت الركعتين فان قضت الركعتين حاصرا حاصرا من اعلام
مالها ودانها وزجرها ثم رجعت الى بلدها فليدعيه وادعاه الحج ولا يشترط الخروج
واذا احرمت بالحج فحالت الحائض قد استطاعت ان تفسد ركعتين وان
لم تقم وجبا الحائض بعد الركعتين بالركعتين فعلى الامام الاقامة لها حتى يظهر وتم
النكاح وان طافت من طواف النساء اربعة اشواط ثم حاصرت ما زاد ان يخرج و
تتزوج من ابي باب السجود وتؤدي السجدة ثم حاصرت ما زاد ان يخرج و
عليها ولا دخل النكاح والركعة في حواجز الطواف بها وعتها في العدة
والاحرام عنها ان اعطى عليها وتجنب محظورات الاحرام وليس عليها دخول البيت
فان دخلته في غير ذلك جاز وليس الحائض وكبر ايام التشرية احدا من المحصر

فان كان شرط على وجه اصل فلا بد من ان كان شرط اصل من
من النساء والصدقات والصدقات كذا لا يدخل النساء من ان كان شرط اصل من
ان كان في الحج الى بيتي وان كان في حرة فاني مكة فان لم يكن لها من مكانها فادام المحصر
فروي حصة من حرم من ابي عبد الله عليه السلام في المحصر لم يسكن المدي الى النكاح
ويجوز قبل ان لم يجد عدلا فان لم يجد في كتاب الشيخين لا يجوز ويؤدي صلاح
عن عامر بن عبد الله بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل خرج من منزله
في سفر الطريق وهو محصر قال فما يخرج من منزله ويجوز ان يبرح الى محل كالمحصر
انما فان لم يجد عدلا فانه يخرج من منزله ويجوز ان يبرح الى محل كالمحصر
في اسبوعه وان كان قد شرط لنفسه ان يخرج الى مكان ما فانه يخرج الى ذلك
للحج او الى غيره ولا بد ان استمرت الاستطاعة في بابه والعمره الواجبة كذلك
في الشهر الا طهر وان كانا شرطت من ثمانية ايام او ازيد استقامت المحصر الطواف النساء
وصلا لثابت حلت له النساء بوجوه التخلل بالاحصاء في حج النساء ولم يردم الا حصة
وبنية للاسناد والنساء في التخلل فان زال النكاح والوقت بان قضاء من عاود فان
فمن قابل وان لم يتخلل من النساء والحج ولم يثبت معنى في التماسد كحلها فان
تخلل في العدة وعليه بدنه الاضا والاضا فان قابل واذ ابعث المحصر على التخلل
ونفسه لم يقصر قبل فرائضه او توفيق فداد وكذا الحج واذا عاود من يومين
في حرم المدي او غيره واذا كان اليوم اصله فان لم يكونا اهلوا فلا شيء على المحصر

٨٦ لكن يسكن عما عاكس عند المحصر ويعتد بهدي في قابل ويصل المحصر في القابل
في مثل ما خرج منه ومن يشهد بهدي فوطا وادعاه من ما عينه باشارة او عليه
اجتنب ما يجنبه المحصر اذا اصل ذلك اليوم حتى يبلغ المدي بخله ثم حل محله وان
يطيح العبد والجد والمكاتب وام الولد المستحق له الحج باذن المولى ولا يعتد
بغيره ولا يقطع المراه بغيره فان اذن المولى والحج ثم رجعا بعد
الاحرام وجعل التمام وان اشد وجهه قضاء وان نهي الزوج والمولى فان جاز
قبل الاحرام ولم تعلق المرأة والعبد فاطاها فاستاء الاحرام والامنة المروجة
لا يحرم الا باذن المولى والزوج واذا احرمت باذن مولاها ثم اضدادا عتق بعد
الموت والموت من اتما وعليه قضاء وحج الاسلام فان بعد ان دخل استقام
وان عتق قبل الشراء فالاستاء قبل العتق وبعد موته بعض في التماسد وعليه
القضاء ويحرم من حجة الاسلام واذا ابرح السعد بعد احرامه اذ نهى
بيعه وليس للشيء تحليله كالمساع ولا حيا ولم ان علم حاله ولا يحل ان لم يعلم
وان سلك محظورات الاحرام كالطيب والطيب والصيد فروي موسى القاسم عن
عبد الرحمن بن حجاج عن جرجس ابي عبد الله عليه السلام قال (كل ما اصاب العبد
وهو حرم من احرامه فهو على السيد اذ في المحرم الاحرام قبل عليه الصوم والسيد
منه من لا لم يقسمه اذ نهى في الاحرام وليس له منعه من الصوم عن المشقة
لا اذ نهى في التمتع فلهما في الحج الواجب والندية وحج الفحاح

فها لا يلزم المستاجر ما اعدوا الاجرة من النفقة ولا يسحب له ثوبا ولا اجرة على العمل
واذا حج عن وجه عليه الحج بعد عدة اجزأت عنه بطريقه او اجرة ولزم الاجرة
كان محظورا الاحرام في مالها وان اضدتها فليدعيه القضاء ويجوز عن المستاجر ما
لم يطع الحج عن نفسه ان يطع غيره من غيره وروي النجاشي باسناد
عن سعد بن ابى خلف عن ابى الحسن عيسى عليه السلام عن رجل الصرور حج عن الميت
قال نعم اذ لم يجد الصرور ما يحج به عن نفسه فان كان له ما يحج به عن نفسه فليحج
عنه حتى يحج من ماله وهي تجزى عن الميت ان كان للصرور مال وان لم يكن له
مال ويحوزان حج الصرور عن غيره وان عين في العدة سنة تسبعت فان لم يحج
فما طلق العدة ودية الاجرة وان لم يمينها فليدعيه التسبيل فان لم يملك طلق العدة
ولا فسخ المستاجر وحج عنه في عام اخر وان شرط التاجيل الى عام عنه وان
ويحوزان مستاجر انما ان فضا عدا دخل الحج عنهم حجة واحدة بطريقه وان ترك
الاستاذ في حجة حاشية وكان لكل واحد منهم حجة من غير ان ينقص من حجة سوان
حج عن والديه بكذا وكذا لم يبرها اذ اشد ما لا يحج عن غيره حج
عن نفسه حتى من صاحب المال على ما روي ما اذا ماتت النايبة قبل الاحرام
الا حرة وان احصر الاجرة فله التخلل ولزم الاحرام عدد ما اعدا وان كان في
حج الاسلام استمر حرمه وان كان في الطهر صا حيا واذا استمر حرمه على
طريق الحج على غيرها فلا بأس واذا استمر حج حاشية او قانا فلهما على الاجرة

في انفسهم للبيع الحج فاما او ينزل في السلم ليعطي الامر. وان استقر للعلم ان او انزل
 الحج فاستقر له تسليح الامر. وفتح ان يضيح السطوع والاحمر لم يزل السطوع
 سطوع عن الحزن الحج حيا وسيا لان كون مملوكا ولا يحج الموسى على السب
 الا ان يكون اباه. وان اوصى الانسان ان يحج عنه فلا يلزم كراهة العود له وان استقر
 على ما ساء او حج او لم يحج كان له امر. المسئلة وان استقر الحج ما عني او بالعكس
 لم يستقر امر. وان اوصى ان يحج عنه مستقيم كبره. فان وصى امره حاضرا
 عنه فاما حرم عليه لم يزل في السلم ليعم وتكلم وكان على المستأجر وسمى للباس
 ذلك المتوفى عنه لفظه عند الاحرام وسمع الناسك ولو لم يذكر. اجزاء عنه لانه اذا
 انزل امر. تحم لم يحج حاضرا حتى يحل الاولى ولا يقطع الحج اليه بعد ذلك الخارج
 من التكميل من حل المال وسالما بعد الحل على من رجع استودع مالا وما ليس
 له من حق من الحج تحت الاسلام فال حج عمر وما حصل ما عظم وروى من يحرم
 على من يما زال حمله فاعين الله علماء السلام من حل في المسئلة
 الصلوة والصوم والحج والصدقة والسر والاعاذا لم يدورح او ادم لا يلج عنه
 وان لم يكن حج او كاسد لله ولا من فاعله وان كان حج تقيت لولده فانه لولده
 فاعله وسادك المحج عمر ان سب حتى يظوف فلا شرك منه او اذ صلى الحج من
 اخيه بعد موته حجت اعمه عنه وقيل لا تدخف عند الصلاة احك حكمة ولو كان
 طوافه وحجته بشره عنه فان

وادع المسئلة والبيان

المسلمة في ما دلت
فما لا تدور حولها من جهة الضرورة ومن لا تكفي من كل واحد من الطرفين
ما لا يصح ولا يفيق فان عليه بعد اوجده ويخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومن دخله كما رأينا فاستحي من عدلك عند الله واصل ركعتين من الاسطر
على النواصة المحترمة الى الاولى حم السجدة وفي الاخرة عدد ايمان من الزمان والبر
التي كلها ما زادنا الله من رسول الله من تها وتعب الى آخره ثم تقوم مستقبل
الحائط من الركن الغربي والشمسي مع يد يد وتصلح به ويدعو ايم يحول الى الركن الثاني
مستقبل مثل ذلك ثم الركن الغربي كوكبك واذا خرج من الباب فخلع ثيابك فترجل
على يمينه ركعتين فاذا اراد ان يركب فافى فالت سبع طواف الرواق سنة
مركلة ومن لم يزل قبله دعا يا ارحم الراحمين واقي احطط ما بين ما يركب الكعبة ويجعل
وتصل بالاستار وسجدوا ثم وصل على محمد وآله ودعا ما لا تدور من ستم الحجرة ووقع
اليقينة تلا اللهم لا تجلجل اخرا النعم من منكم ما في فني من عشره ستم كرج ما لا
آسرون ما حنون عاديون لمرضا عاديون الى دناء داعون الى الدار احسن ولكن
حرمهم من باب الحنا نحن خير ساجدا ونسج وقول ساجدة الكعبة اللهم اني اقبلت
على الله الله وشهدت على عذابي فودع عمر استعدده ان شاء الله وقال
الصالح عليه السلام ستم يوم قبل ان يصل من ستم يوم من يومك من راد
ان يحج كل سنة ولا يبلغ ذلك ما لموت من الغيرة وامر ان يطافوا بسبع عشرة

والذي عذرنا وكان من عذرنا ليس شامدا ونسبنا والى المسجد فلو زال في الدنيا حتى قريب
الشمس لمضى ذلك كل الصالح على السلام ويحببنا بحقيقة المحرم وقت وعده لم
تتلبوا المدي أو اشعاده حتى يبلغ حله فان ليس الشايب فله دم يوم الاصحى عن
نفسه الا لا يلحق في خالفه في المساو وكان هذا كله على ما ورد في مخرج
عدا وتعال الشار من الحرم بقولنا صلى الصلاتين فودي من صلواته من بيت لا ذكر
اياه ولا سمى لا على ذلك منع الحاح المود والمنازل وان يحلوا على دودهم انما عذر
كانت ليس على شى سبها واول ما يرد بها موعود ولا يرفع شوقا للكعبة ولا يخرج شى
من حصص المسجد ولا من قربة ما حوله الكعبة فمن خرج ذلك رده ومن اهدى سبها
للكعبة اعطاه من قدرت نفسه او موداه او اوصى غيره او لا ولا حتى يخرج وان
كانت عاوية سبها ما عذرنا ولا ينش ذلك ويد كان التماسا لا مستانما لبيت محمد
البنى صلى الله عليه وآله وليس في الحج شى من البيت اذا وصل انسانا من باب الكعبة
صلح للصالح والمصاحف والمخاض فمغني به البركة وفي رواية سكر اسماء اوسع
منه واحصا بحكم الحاد وكلما الظلم فخرنا وحى وما وقعنا دسلا لعلهم يكرهوا لما يكلم
سنة ولوروا ان الهام بها تسى العلب وصلى الحرم منها بعد قضاء التماسك فانه اشرف
للعود اليها ويكره الا جبا قية البيت والخروج من الحرم من بعد طلوع الشمس حتى
تسلي الصلاتين وتسبحي الحرم على العود والدعاء بذلك لمن خرج لا يرد العود
مقدرا قربة عليه ودعا عذابه وعذره لا سدا للحج لمن لا لا يصلى منه ليس للمعص

ابي عبد الله عليه السلام وكبر الخراج واقرب على اهل الخلافة والصلوة بطريق
 في البيعة ذات الصلوة وبجنتان وبجيرة الامام الساس على اهل الزمان وانزلوا
 وعلى الامام عند حال انزلوا فان لم يكن لهم اهل ائمة عليهم من اهل البيت
 او حاكم يوم عرفته والامام عند المشاهدة والمواضع الشرعية والافرن اسما
 شرب بعد السقاء ولا كراهة للقطط بشرط وضوء لمن لم يحج ولا حج الزواج
 فاذا اجمع متوجها الى المدينة للزواج وبلغت الخيلته الى المعبر وصل على نفسه
 لئلا يراها فان حاله رجوع وصل في الوصل طيلة فاذا اتي مسجد النور فخله
 وصل ركعتين وحرم رسول الله صلى الله عليه واله وهو ما بين طلع غاري الى
 طلع وعنه يردني من اهل المصنح يحجها الا عروى الناصح ولا يحكي صلا حاكم
 ما بين ما كل صدها الا صدها من اهل البيت والصلوة لئلا يراها ولا حوله
 السجدة وانما هو ابي عليه السلام ما دخل المسجد ما ومن اتي المسجد فليحج
 وصل من القرى والمنزلة وهو روضة من روض الجنة ويؤد طائفة عليها السلام
 من هناك عروى انما صفة من روضتي في بيتا وهو الاصح وروى انما في البيت
 وهو بعيد وسبب الحادو بالمدينة واكثر والصلوة الى المسجد وكبره الزوم
 ومنشئ ان يصوم ثلثة ايام الاربعاء والخميس والجمعة وصل الى اهل البيت
 ابي عبد الله وهي اسطوانة القوية ويقعد يوم الاربعاء عندها وبالي ليلة الخميس
 الاسطوانة التي في تمام النبي صلى الله عليه واله وصل على عنه وصلى

عبدالله بن محمد

الغنيمة وما انما فان تقسم الغنيمة على صاحبها وعلم لمن حصل في سهم
قيمة من بيت المال وحده الكفاي الى المسلمين والحرب بقاءه غنيمة ولا يبيع
فصل حصص الحرب يستقل بغير عقد او قطع يده ويدخل من خلافه لا ينفذ
وبعد تصبها حيز الامام من المن والنفاء والاسرة فان كان من
لا يقدر على دونه بالحرب فبقي المن والنفاء فقط وصل بحوزة كونه عقد صبرا
والصبي اذا اصرح ابوه او احداهما حكمه حكمه ما في الكفر ويبيع من كافر
وان يبيعه بغيره يبيع السباي فان كان مسلما لم يبيع من كافر واذا سبي
الزوجان معا او المرأة وحدها انسخه الكساح منها لحدوث الرق وان كانا
مملوكين لم ينسخ والعبيدان مستقرون بالسبي والاسرا فان اشكوا
بلوغهم ممن انبت منهم فبطل ومن لم ينبت لمن دونه واذا اشترى الزوجان
فالكساح باق فان اختار الامام رقة النسخ ويكره التفرق من المرأة
ولو هاهما لم يعلما سبيهما او قايما ففقد التفرقة والبيع صحيح في الحالين والا فانه
دار الشركه حرمه على المتكلمين من الهجرة الخاف من ولاه على اهلها ودينه
ومكره للمتكلمين منها الا على نفسه لقاد على اهلها ودينه ولا يبيع على من
لا يملكه لولا بسدي الطريق حتى يسقط ويقيم ما كان في يده المشركين
ما يملك في الاسلام ما لم يكن عضوا يفرق من مسلم فيرد عليه ويحرم بيعها
في دار الحرب ويهد الامام لبيد ما يتوهم منها وان استقرت ثمن يبيع منها

اجرة حفاظها ومن حصل له او سر له لم يسلب بقتل لم يسلط على منها ما لا يحفظ
ما لم ينجح فحسب لاهل الحرب وقد ذكرنا نعم ثم تقسم الا غنيمة الا غنيمة من اهل
الغنائم من سبيهم ولا يسلب سبيهم ولا يبيع سبيهم ولا يبيع سبيهم ولا يبيع سبيهم
من يبيعهم شيئا قبل ان يفرقهم وتقسيم السيرة على الغنائم اذا كان من اسرا
يملك بغيره كالا حصن قبله الامام وتقسيمه من المسلمين باصمهم بعد
يخمسها فان قيل اهل الحرب يفرقون في غنائم اهل غنائم وملك الغنائم
الغنيمة بالحاقه مشاعة منهم فان مات احد فحقه لورثته وان كان فيها من
يعتق عليه من قبيله وان وطئ منه جارية فدبي عنه ما وجد عند مالك
منها بعد تدويره ليس لو ان سرق منها فقد حقه فلا قطع وان سرق منها
من لا سهم له فيها كالا عراب المماثل مع المماثلين قطع وقيل لا يملك احد
الا بعد التسعة لان الامام ان يعطي الشخص غنيمة دون عن وان كرهه والغني
ما حصل بلا قتال وكان للذي صلى الله عليه من الغنائم بعد تسعة مائة
الغنيمة فيه سبعة مائة على نفسه وما يتوهم على اقربه وما لا الهذبة والحكمة في ذلك
يختص وقيل لا يختص والمراد من قطرة وهو من لم يزل مسلما او لو من
مسلمين قتل من غير استقامة وعدت بالدارية المسلم حتى لا يفرق
فوجبه واعتدت عدة الوفاة وان كان كافرا اسلم ثم ارتد استتيب
ملاك فان تاب والا فقتل يوم الرابع ودارية المسلم يوفى فقهه وقدره بمكاحه

٢٩ على انفسا العدة فان اسلم قبل تعصبا منها على الكساح والا فعدة
الطلاق وان ماتا قبل في العدة اعتدت عدة الوفاة فان لم تكن دخل بها كانت
في الحال فان عادت قبلت لراية والمرقة يتكسبا ما حتى يتوب في الحالين
ويضربا وقتا الصلوة ويستخدم خذته شدة ويكسب شدة ان شاء
ولا قطع ولا تسفي الا قدما يسك رتوبا والباقي من لم يدخل بها وقبل المسلمون
من جهة الاسلام او كلف بغيره فعلى من استغفره الامام لقسمهم الغفر لهم
ولا يجابى في ذلك ما يجابى واذا قتل الباغي لم يرجع عنه حتى يدخلها ويقتل
المسلمون فيه او سئل فان كان لفرقة يرجع اليه فقتل قبل ان يردوا او اجوز
على الكفر حتى والام ببيع المدون ولم يجر على الكفر وسبي ودارية الغنيمة لا يملك
وعلقت ما سعى من مال في خلاف ولا خلاف ان اموالهم التي في دار الحرب لا
تقسم ومن مات منهم لا يسقط عنه من مسلم جرمه او قتله او اخذ ما للمسلم
الحاجب من شره لصلاح في براون سفر او حضرا يملأ او ينادي اعدا او اوار
فان اخاف ولم يكن نفى من الارض بان يفرق على قولنا ويحبس على اخرون حتى
من بلاد الاسلام منه حتى يتوب ويكفر انما منفي بخلافه فلا توفد ولا قتال
فان اوفد قتلوا وان قتل وكان قتله عزيمة خيرا لولي من التوبة ثم خذله
القتل والنفاء وان قصد المال فحق قتله او صلبه حيا ويترك له الامم من زل
ويقتل ويكمن ويحفظ وصلى عليه ولم يكن العترة ولا الصلح على مال الاما

جناه قبل الحاقه وان ماتا الحاقا ليعلم بصلبه في حرج فقط حرج ونفوان
حرج ثم قتل وصلى فان حرج واحد المال حرج ومطقت غناه ووطئ البري
وان قطع بين شخص ولست له بين قطعت يسرا وان هرب طلب لقيام
عليه الحد وان تاب قبل القدره عليه ولم يكن حتى على غيره عني فشر وان كان
حتى على غيره عني عن حق الله تعالى واخذ من حق الناس الا ان حفر اعشر
ولا نعم مال المحارب ومن اراد مساس انسان وماله او اهله دعوى
ان اوى الى قتل المظالم في هو شهيد والى قتل المدون او جرمه فدمه حرم
فان ادبر اللص لم يجر زمية وشبه المحاربة بعدلين او اقراره فان شدا
انه قطع عليها الطريق وعلى العاقلة لم يقتل لهما ولا للعاقلة لظهور الخصومة
والعدالة **باب الاصل المعروف في النبي**
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الكفاية بشرط علم المحدث سر وقا
المشرك مشكرا وتمكينه من ذلك ونظرة استمارة من المكيك والمحدث
لا يورث الى منده ولا يكون منده من خوف على نفس او مال له او
لعنه في الحال والمال والامر يتبع العاصي في الحرب والنداء النبي
عن المشرك وجب عليه النبي عن فعله الا ان يتركه فبذلك في المالك
والنكاح وبدأ بالوعظ والخوف فان لم ينجح ادب فان لم ينجح الا بالنداء
الاجماع ففعل فان لم يملكه فبالنكاح وقيل اذا طلع الى القتل والنجح لم يجر الآ

بأن الامام والاولاد ورجالهم والنقل في المصنفين تمام التوكيد لا عراض
 عنه والاولاد من بعدهم جروا طهارا المردف لتاسي به وصلها بما يجان على
 الامام والاولاد من بعدهم جروا طهارا المردف لتاسي به وصلها بما يجان على
 في مصنفها في محله وان اكره المكلف على طهارا وكله الكفر بالنقل جاز لا طهارا
 ولما حمله ولم يظهرها كان ما جردا وان اكره بالنقل على الاطلاق لو ايسر
 سمى او عتلى او على فعل قمح سمى جاز له ذلك فان اكره على قمح عتلى
 فان كان ماله عنه مندفع كما لكذب وروى في نفسه وان كان غيره كالعلم
 لم يحسنه الاكره وروى انه يأخذ المال الاكره فان عتق من رده ضلوه
 لا خلاف ان فقد النفس المحرمة لا يستباح مالا كراهه او اولا فانه بالواد
 منى على ما ذكرناه هـ
 ثم اجز الاول معون الله تعالى وحسن تفسيره وصلى الله على خير الورى
 محمد وآله اجمعين الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على محمد وآله
 كتاب مقدمه وما يتبعها من
 باب

منه وما لا يحوز مقتضى ان يبدأ بفضة النجا ولا سلا تقدم على محظروا ان
 شترين نجا وروى الله فيها تسعة اشعار وروى صلاح الحال و
 لم الشح والشحوة على صلة الرحم والمروءة والصدق وتركها من جهة
 للعقل والشر وان كان غايبا فان رزق من رزق الشكر واذا فتح باب
 ووضع ميزانه فقد مضى ما عليه ولا يمكن اوله اذ لا سوق ولين اذ لا
 او اشترى رابع ويقلل النادم وليستقر المعسر وليأخذ الحق واذا انقضى
 وقت والوفاء ان قبل الميزان ولكن سهل البيع سهل الشراء سهل القضا
 سهل الاقضا ولا خلف فان ايسر الحق اليك ربحا وسهل السلوة ولا اظلم
 ولا تقربا لربا فذوقهم ربا اعظم عند الله من سعيهم فيه كلها فذا ذكركم
 وذوقهم ذواتكم اعظم من سعيهم فيه فخرها ولعن اكل اموالها
 ومشتريه وكاتبه وشاهدها وغبن المومن حرام ويكون للسامع
 البيع ويمنه المشتري ذمه وسيله ان يزيدا الاستيذان اعظم
 للبركة وان قنع بفسد ارجع على المومن وان ولاه فحسنه واذا اؤتم
 في شراء سلعة لم يعط من عهده وان كان خيرا منها كذا رواه هشام
 بن الحكم عن ابي عبد الله واذا اؤتم في البيع لم يشتر من نفسه ولا يخط
 التسليم ولا يعلم علمه والمخاطبة لا ذاعا ههنا فانه اظلم شي ولا يضمن
 ممن لم يكن مكانه ولا يكره شراؤه الا كراهه ببيع وشراؤه وكراهه العتق حرام

٩٤ فمن غش غش في ماله وان لم يكن له مال غش في اهله ولا يجوز بيع الاشياء
 في الموضع المظلمة وشيئا للبيت بالماء واذا رزق من شيئ لزمه
 وان عسر عليه نوع الجرمي عسره واذا دعا غرة لحسن الله ولاءه و
 منفي له التسوية بين الناس في البيع ولا يطلب العاهة في البيع واذا
 كال او وزن لغيره ان يحجر واذا اتفق لثقتا احدنا فاقصا وان منعتي
 السلعة عند سكوت المتاعدي وكفر السوم من طلع الفجر الى طلوع
 الشمس وعن امير المؤمنين عليه السلام سوقا لمسلمين لم يجد من
 يسبق الى مكان فهو احق به الى الليل وكان لا يأخذ على موت الشوق
 كراهه واذا لم يحسن الانسان الكيل لم يحل له ان يتولا وعن الصادق عليه
 السلام لا تلق ولا تشتر ما يلقى ولا تأكل منه وكراهه الاستحطاط
 من الثمن جيد الصنعة وسعيه قد يراعيه فقد كان الصادق عليه
 السلام يامر بخلط الخلطة بالسجور ليعال ويقول في القدر ان اظلم خلطة
 على وجهها لكن اجبالا يراى في احسن تقدير المعيشة واجر صلي
 الصلاة لو تمها افضل من قانع بصلتها الرتبة والبيع جعفر
 تحت طينة الفول مع الاعيان الحاضرة والاعيان الغائبة والمقرون
 في الزمة ولا يبيع الا من مطلق التفرغ ما لا يجاب بالبول لفظ الماضي في
 مجلس واحد وهو بيع او شرب فيقول المشتري قبلت او شربا وابت

وشبهها وان يكون السامع ما لكا لبيع في حله كالا لا يوجب ولا كراهه والمبيد
 والوكيل والوصي فان لم يكن ذلك واجبا انما لك لزم وقد شغل المبيدات فباع
 الى شرط آخر نذكر ان شاء الله واذا وقع البيع تبعا باختياره لم يشتر فاختار
 بان يختار والمضاييع او بعدد على ان لا يختار منها او الشرف يكون محظوره فان
 زاد فان تابا وشيئا مما فيها على اختياره وان تابا حيوانا ببيع بغيره
 اختيارا ولا تأمل شرط وان شرط اختيارا لهما اولاهما عدة معلومة وان
 زادت على الثلاث وابتدأ الحدة من ضمن العقد وصل من الشرف وان
 تابا يبا ولم يتبا ايضا فالبيع لا دم الى ثلاث فان مضى من غير قبض للمبيع
 النسخ والا مضى كذلك من قبض بعض الثمن او كله فبان مستحقا رابعا لا يبي
 يربا الى الليل لم يباع الحيوان وروى في الحادية في هذه المسئلة الى شري
 للبايع وضيارا المجلس والشرط فان جانا او عتق عليها او من احدنا او اعطى
 عليه قام الولى مقامهما ينسب الاصل وان اكره على الشرف من المجلس
 ولم يمتعا من الطلق سقط الخيار وان مضى من اختياره ربا فان افضا لبيع
 قبله ليقض من ثمنه ان الباع وكذا كره على الملة امام على الحيوان عالم كره
 المسوى منه حديثا يدل على الرضا في الحيوان الملاك من لا يضا له منها
 فان حلك البيع في المثلث ولم يتبا بيا او في اليوم فما لا يبي في الملاك
 من الباع فيسلك من المشتري ويودعها من الباع قوله او اعدا وان حصل

من البيع غاي في الحدة او السطوة او غيرها ان كان وقتها في المشتري و
 ان شرطها غير ما يجوز بطلان البيع ولا يستقر الصانع على المشتري حتى يقضى
 القبض فاما شرطه فلا يتناول بالبدل والشاؤن وفيها سواهما التحليلية
 فتنقل البيع الى المشتري بالعتد وانقضاء الحين وقيل بالعتد ولا ينفذ تصرف
 المشتري فيه حتى يقضى فيها المشتري ولا يصح البيع فيها لا يملك المسلم كالحق
 والمحرز والمحرز هو الكليل الا كلب حديد او ما شئت اوصافه لا يزرع والبند
 سكر والشعاع كالحق ولا يجوز بيعه كغيره وبول لا يؤكل لحمه والدم المسفوح
 والميتة وما لم تكن ذكاته وما ذكاه يحرم من صيده ليس هو الا حله ذكاته ويجوز بيع
 الدخن الجوز لا يجوز الاستصباح به تحت السماء والشرب بالجنس يعلم المشتري
 حالهما ولا يجوز بيع الحشرات كالجمادى والخنفساء والحشرات والورقاق
 والسلاحف والصفادع ولا بيع الوقت الا على وجهه وام الزوال الا على وجهه والحلابة
 حتى يبرد في الرق والعدايج في وقتها يجوز بيعه حتى يحد او شرطه لا يكره
 في خطا دون الهدم وتهدد بالعكس ولا بيع البعير المشاؤد والطير الطائر ولا يكره
 بيع السمك في الماء العذب لا في الملح ولا يكره بيع الحمار في وقتها بالبيع
 البعن في الضرع والصفوف والبرد والشر على الظفر مستوفيات ولا ذراع من ارضه
 توجب له ثلثه من ثمنه او ثلثه من ثمنه او ثلثه من ثمنه او ثلثه من ثمنه
 ولا بيع الميكيل والموزون والحدود جزا فان كان كسكيل او وزن او عدد من شئ

في وعاء ثم ملأه حتى يفرغ وما سب عليه فان اخبر الباع بالكيل والوزن او العدد جاز
 فان ادعى نقصا ما لا يكون غلط او زيادة كذلك فلا يرجع بالنقص ولا الزيادة
 وان لم يكن الا عن غلط تراه فان ادعى النقص نقصا لا يبره ولا يبره حتى يبره وان
 كان يدعي الكيل او الوزن او عدد بخصه ثم ادعى حلف خصه وبره ولا يجوز ان ينسب
 او يقر ما كايح حتى يبين بطلان ليس له منة قد ساقف ولا غائب ولا مجهول لا يخل
 السلطان والنية كطال السلطان ومقدم الحاج ولا يجوز بيع كسكيل الحمار او
 الملازمة والملازمة ولا الى جليلين كان متول عدنيا الى كذا ابدى من الى كذا ابدى
 جازية لا يبرها فان اشترى كالا من الناس واليهام لم يدره ان كان في البيع
 ان اشتراها المشتري ويجوز بيعه ورواها المشتري جمع في صفقة واحدة من
 ما يبيع ببيع وما لا يبيع ببيع كالوقت والطاق وام الولد والبند وشاة ميتة حية
 ومثل وخروشاة وخنزير وفروشة الصفرة وجمع في بيعه وبطلان لا يجوز للمسلم
 ان يبيع ما يملكه وان يبيع ما يملكه ويجوز بيعه ببيعها ببيعها ببيعها ببيعها ببيعها
 قاطر واذ اختلفت الاوصاف في ملكها فخره ببيعها ببيعها ببيعها ببيعها ببيعها
 ومالكه بغيره بغيره على اجازة صاحبه والمشتري ان يبيع ما يملكه وان يبيع ما يملكه
 تخلف في الحكم كالباع والاعادة او الباع والمكاح او الباع والحكم صحا وشم الوض
 على قبة الباع واجرة مثله لوان وقد مر في مثله وان يبيع في صفقة واحدة من
 كتابه ببيع او كتابه ببيع او طلع من موضع واحد وجمع ذلك وكان العوض مشتركا

م

على قدر قيمته ويجوز بيعه بالمثل فان كان في اجنبية يبيع به في الاجنبية ما يخصه منه
 بالحساب من المثل وان باع ما عا خلت بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 جمع من عقدين في الاوصاف فكل واحد منهن صحا ولا يجوز بيع الحدود كان يبيع
 ما تخلل الا في اوصافه فلا يجوز بيعه في اوصافه ولا يملكه في العوضان
 ولو قبضا ويرجع الباع في اخذ البيع فان وعد ما عا على ان يضمن او يضمن
 في اذ ذيادة مصلته كالسنة او مصلته كالسنة او مصلته كالسنة او مصلته كالسنة
 عينا للمشتري كطرد الثوب فذلك للمشتري وان كان مذكورا كقوله الثوب فلا شيء
 ومنه المشتري ان يملك ما يبيع قيمته مضمين البائع الى التملك ولا ان يملكه
 تصرفه لم ينفذ تصرفه عليه اجرة ان كان له اجرة وان كان جازية بكونه فطما
 عليه عشر قيمته والولد هو عليه ثمة الباع يوم سقط حيا وان سقط ميتا فلا شيء
 عليه وما يجرى بين الناس من التساوض بغير البائع فما تصرف به جازية لم ينفذ
 وقيل ان لا يتم في المشتري للمساواة وليس بها صحا ولا بأسوا وكل منهما الرضا
 فزالم يملك احد العوضين فان اشترى شاة الا بطلها او مملو ما ساعه ببيع
 ولا مستثناة ويؤدى ان يكون شركا للمشتري من درهم المستحق منها ويجوز
 البيع بشرط الا يلد والرضع والبعثين ولا شاة والتسليم والعق والفرق
 والاستراضة والبيع والاشياح وتكون له لواء عدة معلومة وقطر الثوب خطا
 وشية فكل واحد ساعه في الساع فان وفي الا اجهر عليه وان شاة المشتري

فصح البيع فان شرطه لا يملك بطلان شرطه وجمع الباع وبيع الباع المسلم ان كان
 لا يبيع وقبله ببيع من المالك ولا يبيع مع الدين بطلان شرطه على من شرطه وعلى
 غيره وبعد طوله ببيع على من شرطه وعلى من شرطه وعلى من شرطه وعلى من شرطه
 بالدين ولا يبيع الدين قبل قبضه ولا باس مع كسب العلم ولا يبيع الدين ولا يبيع
 المصحف وبيع الجملد والاعادة ولا يملك ببيع كسب العلم ولا يبيع الدين ولا يبيع
 بالعتد كراوية ان يبيع حرة المشتري قبل قبض ثمة مكره ببيع الا ان كان
 وصنفه ان يبيع الباع والحايك ولا يجوز بيع السلاح المحارب للمسلمين حال
 الحرب **باب الوصية**
 اجاعا وحك ورواها على صاحبها ان يهدى بعتد بعتد ويؤدى في شاة او باعلا
 يتخير ثم علم كاب وليس عليه ردة ولا ربا من الولد والولد والجد وصبيته
 والرجل والاهل اعني زوجة والمسلم والحرة بائنة المسلم الف درهم بغيرهم
 ولا ينكس ويثبت بين المسلم والذمي والربا دينيا يكال او يوزن او يبيع
 الجنب بعض فان بيعت الاثان بثلثا والجنس واحد وصبا فملك من النساء
 والتفرق قبل القبض وان اختلف جنسها فملك كذا الاحواز التناضلا
 تباعا غير الاثان بثلثا بعض الجنب الربوي كالحظير بالخطير وجب التملك
 وبان النساء والتفرق قبل القبض والنكاح مكره وانما قبلا القبض
 لا يملك الباع وان اختلف جنسها جازية التملك والتناضل والنساء

م

الحفظ في سبلها والياقنى في قشره اليقنى في رايحه وذا القدر كذا كذا ولا يتلخا
المجلس في العقد والارادة سوى البيع واما العقد الحان كذا ودية والارادة
مطلقة منها النسخ في المجلس وبعد ويدخلها في العقد والارادة كذا
والعرف والعرض والشرط في التمسك وليس فيها كذا والمجلس لانها ليست جميع
ولا دخل الحان وان في الطلاق والعشاق والظهار لا يصح تعليق العقد اجمع
والطلاق والعشاق والظهار عندنا على المستقبل ونحرم تقيش وهو ان يرد
في التمسك بشرطه ولا حية ولشتره فيرد السوم على السوم ويدل ان الشراء
الحان في مجلس الحان وعرض سلعة كالسلعة او احوذ منها على المشتري بالكلية
ولحق السوم لشراها على وجه البذلحة ودية فرا سنان من قبل خصا صيا السلعة
ياقنى وادان ان العبد على التزويج ان داد عليها او كان راجعا الى يده كان
مادبا من ولا حاكم روهو حبس الاقوات كالحفظ والشهر والتمه والزيغ
والصن والخلق مع حدة الحاجة اليها ودية انام في العدا وفي العدة او المون
يوما فاحتمك بعد كذا يكون واذ لم تكن سواء وحصة للثاء ويحجر على البيع
دون السوم الا اذا اذوان حبس لثوة وقوت حبال لم يستره واذ اختلف
احدا السوتى بيا ودية ونقص كذا ولا عود ان يبيع حاضر باء واذ اشرك
صيرة طعام على يده كذا اقترا اذ اذ ارتقت ما يكون لا عطا اخذ المشتري
حقه ودية الزيادة وفي النسخ ان شأ فيه ابيع وان شأ ابا ودية من التمسك

وگذاشت که ما میسای جز او و اذاش می افشای انما که از میسای او را میسای انما که
اذاعه جان زدا میسای ابرام فی السخ و الاغصا وان بان ناقصا غیر المشری
فی السخ و الاغصا السخ و الاغصا ملا میسای ابرام و من کان فی السخ و الاغصا
حق برجله لم یزله بقوله قبل حلوله و لا بعد حلوله فی غیر موضع شرط التسليم فان
انما به بعد حلوله فی موضع شرط التسليم من جنسه لزوم التسليم فان لم یقبل
و هکذا فی مال و ان عا به غیر جنسه لم یزله و ان عا به یراقص الض
لم یزله و لکن ان قبله سه برسته سه و ان قضا زدا الضه لزوم تسالمه
و ان کان فاعدا الضه فان ارد جبهه عکله بالقبض و ان کان ناقصا لود لزوم
قبضه و لو الس بالقبض و الا قاعه فی حق انما قدیم و غیرهما بل قبض
و بعد فی کل الس و بقیه بشرط بقایه و ارضا بقیه و نقا السه اصل فی حق
من غیر زباده و الا نقصان و لا یجوز بالیس و لا بان من مازد فی عا و ان نقص
من السخ فوا برأ لا یجوز به و قبل ان ابراه و قبل الا فقران فی حق به و استماع حق
کالحق و قبله الصاع غیر لازم المستصحب و لود و لا یجوز مع العلم قبل التنبه
کافی میسای او قضا فان باع حقها الطعام من مستقره بشک کان قضا لهینه
و ان کان من غیر جنسه و قبض فی المجلس و غیر الطعام و غیر فی المجلس صح و ان غیر
و یجوز مع غیر الطعام قبل القبض و کذا فی بیع شاة بشرط ابرام نفسه السخ
ستی عا بان من الجید سسما محاکات و اذ اقبضه المشری فقبل فی مال

وان اعلش فله وان ما ياتن في الحدة هذه النسخ وان يامدها فلا نسخ له
البرق ان كان قد سلك الاثرين اذ انسخ على المصنف ولا يجوز ان يمسى من الاطام
ما سلكه فلما بينه وذكر ان المسمى منه ما لا يصلح حاله للمسمى اياه وكذلك
مما سلكه من كتب الحكماء كالفرائد والعشاد وغيرهم منه ما علم به من حراما ومكروا
كسب الصديقين وسب القوم والعيب والتجسس لمن علم منه ما لا يحل كالحرق والبيع
والوش والخذلان والجمع ويكروا استعمال الصور بشر ما علمه تعالى ويكفر في القرض
والتهمس والبرسم وعظام الميت والصوف والشعر والوبر والعرقن والعظام
والظلف والباقر من الميتة طاهر ويجوز بيعه وان منعه من الذي من حرمه كآ
ودين عليه السلم من شئ من حرام او فريب او اذا عاها الذي واسلم قبله بقرق الشئ منه
المطالبة به وان اسلم في يد غيره من شئ من ذلك لم يحل له ان يفسده فيه بنفسه ولا بوكيله
فان اسلم عليه دين في يده فخرقها عاذا به وولي له ان يفسد السلم وقضى منه اجزا
عنه ويحرق شر الغنم والقروا والاشنام من سلطان حراما عاذاها على منه اخراجا و
انزكا والمقام منه وان اهدق في الارباب ولا باس ان يهدق بها من سلطان
البرد فان ذلك في بيت المال نصيبا ويعدى من غصبه الا ان اشتري بها عارية
الباضة الخارج ولعله منها في المال ردوي من اشتري هيئته من سرقة او قتل طريق
لا يمتري شئ احله حرام ولا يحل استعماله وشر الاكل وبيعها من الاصل
ان يملك بغيره من المبيع كالاطلاق حال وشرط الحلال ان يكون شرطا للآجال

الى اجل معلوم لا ذم والدين الحال لا يابل ستاجل صاحبها وان بناها معلوم الحاشية
 وثمن البيع لا ذم وان شرطت قرصا الى اجل زمره الترخيص مؤجلا ولا يصح مع المكور
 وان دعى على شخص ماله وهو ما ضر اوصو على عليه فسكت لم يلزم ذلك ولا يكون
 مسكوتة بخبر او نحو مع الابد ويجوز على الظاهر بحكم الحاكم من غير المسكنة
 وان بيع المصلحة الطنك وصوري كل واحد منهما لنفسه مال الصديق ففسد وصري
 له وكذلك لا يمانا خلاف غيرهما من وكيل وعالم ومن غصبه لا يباعه
 ويقتضى فسادا وان صاحب وجه ويرجع على الغاصب باق من الثمن ويحكم ان يرد
 مستاعدا ونساء ثم حصه من باعه بدون الثمن ويحكم ان يرد من ان يفسد
 ما يساوي دينا من صاحب الثمن بالدينه شرط ان يحل الدين والتمس الى
 اجل معلوم وبغيرها الزمان كذا دعى عليه السلام عن بيع ما ليس عندك وكل بيع
 في بيع وهو ما ذكرنا من بيع سباع بالبيع وثمنه بالاشارة ان يفسد مسوعة
 انك كذا الحاشية **باب** **ابيلع الحيوان**
 يجوز بيع الرقيق وشراؤه والمعد والكاسية المشروطة عليه ان يخرج من الادور
 ان كان مع المدي قبل فسخه بغيره ومات باعه صار حراما وام الاول من فسخه
 مع تناوله هو اجد مودة مطلقا ويصح ما يملكه المسلم من الانعام والاصود
 والطير والخلد الجوسه والحيول والحمر والبغال والودود والقرود وارض الطير
 والسباع وكلها الصيد والحائط والماشيه والاربع ودوى ارض الخيل والري

١٠٩
ليس بملك صيد تحت وسائر اوصاف عن شئ الحبل العبد فقال له باس تحت
والاستحقاق لئلا يتعذر ان يباع من الحيوان ملكه انما تشتري وان لم تشتري
فان مات الحيوان فنهال من مال البائع ملكه يكون المستوفى قصير فيه فملك من
من ماله واستسلم الاله واجبه على البائع والمشتري والسائي والوارث ومن
استلم اليه باي وجه فان كانت ذات اقرب فحقيقه وان شراها حاقضا
طهرها وكناه وان كانت لا كيف وسماها حيض فحقة واربين يوما والنفقة
مدة الاستبراء على المهر وان كانت لا وادخل منه فحقة واستبراءها او
كانت بكر او صغيرة او كبرية لا يحبس مثلها او اشتراها فحقة فلا اشتراء
عليها والاصل ترك التولية على غير المهر واداء المهر كدم ودخل في البيع
ما فيه من مال الا بالشرط وان علم البائع ولم يدركه واستحب تركه وان دخل
في البيع وابعده منه فحقة ودخل وان ابعده منه فملكه بالترك وبيع
ايتاع الحيوان وجز منه سبع لا يتعد وعوى الوترين الحرة في سعة البعيدة
ويكون منقلا سبي الظالمين اذ استنقوا او سباع البسبي وتسرع تناوطها حتى
او غيرها يشترها حيوان او غيره منها فعدتم هكذا الحيوان منها ولا نظر في امر
البيعتهم بغير العبد ولا من ماله العصى وكجز من الما ليك من الكنا اذا اقروا
بهم بالقبولية وتشتري زوجة الكولي ولو ثمة وبكره فان يرى المملوك فحقة
في الحزان تروى له ما يبيع ويستحب ان يقره اسره ويصدق عنه باربعة دراهم

ويطهر شاة من الخلوة والعمارة ان لا يكون لها في التجارة او الاشترى مكانها اجماع
 من علماء فالحاكم السليمان من زمانه وقتنا ليس باطل وقيل الترخيم بينهما
 ويحكم بدتر الحايبة الطول والوجهها وسكانها ومنها ما لم ينظر اليها الاخصي
 النظر اليها ويحكم بوجع الامة الزانية وقولهما من الزنا والجماع الممنوع والصدق في التهمة
 مندر وتركه اقصى ويحكم وطاعة من زنا بعدة او ملكا في هذا يلغى عنها واسقط
 دار الاسلام من مسلم في الحكم ونقض دار الامة حرمي كوكوك والباع المحرم ان اذا
 حلك في الاسلام اطلاق المشركين ان اعدا عليه عقوبة فان كان حلكا فالملك ان
 الباع وان كان في الملك من مشرك اشترى حايبة منه ومن ارض الصلح ودون
 صاحبها واستخرج عنها من باعها فان مات غني تركته فان اشترى حايبة ثمة
 مندر لو تم ثبت انها غصب ودون على صاحبها وعزم المشركي لثمة الربو بيع
 يد على باعده ومن اعطى ملكه غيره لا يفتن عند ذمة ويحكم فاشترى للملك
 بقاء وابقية واعطاء ثمة المال بيع عن صاحب المال ثم اختلف على الملك
 وودعه الزانية في الارض الذي اشتق منه فالحكم ان يزاد المشتري على الباع
 كان ثم اجماعا بالبيعة التامة المشتري بما لم يسلم اليه فان كان المشتري جاعلا في
 فلا يرد وان اشترى بعين من فضة فاستأجرها في المرافة فان باعها بغير ثمة
 الباقي ولو اشترى دارا وباعها فضة فالتا بعد في المرافة وكذلك في البيع
 ودارا ولا يترقب بين الاخرين ولا اخمين والارواح والام والارواح

١١٢
 الاطبيب نفسها او يبلغ الولد سبعا او ثانيا فاجاز حسنة ودوى ان ترشيع السبع
 من دون ذلك وحرة الخناس مكرهة **باب سبع الثمان**
 اذا ظهرت الثمرة وابدأ صلاحها وحرمان نصفه من الخلل او حرمان نصفه من حسنة الكرم
 وفي الثالثة ان يتعدى بعد سقوط الورود عن حاضيتها فان لم يبدأ صلاحها فتمت ايامها
 ساعا او اياما حشيتين فصاعدا او شرطها القطع فذلك وان اطلق السبع وشرطها
 البساتين دون ذلك فان سبع ماسد وصلح على كراهة اذا قلنا ماسدا وقضيه
 المشتري ان يوصفون عليه وانما قلنا عليه قبل قبضته في الصحة وانما ساد واذ ابيع
 بعض الثمرة في البستان في البساتين عما كد بان سبع الكد ويكون مع اخذ ثمره
 حاله بعد جلاء الصبح ويكره سبعا حليين وان لم يبعه وتركه او شرطها فان اخطلط
 قبل اخذها بحدوث وليته فلا يمس وان لم يتغير ولم يتركها الساع حقه فبيع السبع بمقتضى
 اقتضى فان قبضتها ثم اودعها الساع فاشكلت على امرائه المشتري ما ووجه
 الساع فاشكلت على امرائه قوله انما بيع مسرعا يبيع ولو كان في ذلك ثمة فبقيته
 الجاه وسقط الى المسمى وحديثه ثم اشكلت على المشتري انما قوله انما اشترى
 مع حشره يبيع ولو ان لم يكن في الاصول ثمة السبع مع المدهم عاملا اكثر شهرا
 واذا اشترى الاصول وعليها ثمة فان كانت مكررة فليبيع الا ان شرطها
 الميسر وان لم تكن مكررة فالمشتري الا ان شرطها الساع ودعى في العقد للميسر
 بطل حال الا ان شرطها الميسر ولو اصدق امرأه او اخا لها على امرئ لخل لا يكر

عليها ثم لم يرد عليه في الصداق بل عصى الخلع بكل حال الا بالشرط ويحوز مع الرقبة
والورق المتروك والانس والحاصر بها جرة وجزئين وحرطه وخرطتين ويحوز
بيع الزارع فضيلا وعلى المشتري قطعة فان اشترى حتى سبل ثلثه وله اجرة
مثلا لاربعة وكان الراشترى بخيلا يسقطه اذ كان فان يبيع ما ملكه الا ان يبقى
فلا اجرة له ويحوز بيع الثمرة المستأجرة على اصولها يروح قبل ان ينقص ويحوز ان يشتري
من الثمرة حصته مشاعة وتخلو وشجره اعينها وارطالها معلومة الهندو ويجنس
فان اصابته كلما فلا شيء للبائع وان اصاب بعضها فبالباقي المتيقن فاما
اجتنابا على بستان فيه بخل او فاكهة جازان ما ملك منه ما يكتفيه من غير ائساد فالم
يسته صاحبه ولا يخله مع شفا فان كان بين شركتين ثمة فقال احدهما صاحبه
قبلي انما كان كذا وتقبلت من ذلك فلا واس به وروى جواز بيع ثمة الخلع
سنتين وان لم تقطع وبهها مع صفه ساعة اليها يكون الثمن على السليمة ان
لم تقطع وروى انه يجوز ان اخذ من رعي على صاحبه بخله ثمن ثم ثمة بخله ثمة
باب عيوب المبيع واحكامها العيب
ما نقص من الثمن عدا التجار فان باع عيبا وعرف المشتاع عيبه حين البيع
او رعى اليه باع من العيوب بجملة او تفصيلا او عثر بعد البيع على العيب فبغيره
او لم يرد على الثمن مع الكثرة فلا وله ورجع بالادنى من ما بين المستلكن
وقبل سقط وان ادعى الباع البراءة الى المشتري فأكفاه ولا يرد على

الباع فان صدرت ما لم ينع على المبيع وكذا اذا دعي عليه الاقدام على المبيع
 العلم به او السقاط من اورد فان اكر الباع حصول العيب عنه وان كان
 العيب ما لم يعلم فقد صدق عليه عند المشتري فلا يفسد وان اكتفى بما فعل
 الباع البين انه باءه خالصة الا ان يكون للمبيع منه واذا ثبت قبل المبيع
 خيرا المبيع بين اورد والبايع وان اورد الاورش من خمسة صحها وبها يثبت
 الى اصل الثمن بالحق المبيع فان عاظم العيب او قصره او بطله او ليس له
 وكذا لو اورد انا فعلا او اذن الرقن او كما يرد او قلته او قبل الجارية او لهما
 او نظيرتها الى ما يحكم عليه بكل الشر او غيره ولكن لم يرد ولو دعي في الاورش
 فان لم ينع المبيع في يده لم ينع له سوى الاورش فان كان العيب جديا جارية
 وكان وطها وبانت ام ولد الباع وجب اورد وان لم يكن ام ولد واما المشتري
 اورد فعل وودعها نصف عشر قيمتها فيما يورد الرقن ما حادته من الاقدام
 ويجوز ان يبيع الرقن بسكون الراد الى سنة من حين العقد ما لم يتصرف
 فيه المشتري او يحدث عنه عيبا اخر او يحدث هذه السنة والمشتري
 رد الجارية غير كاملة لم ينع منه اشئ وشكها ينع ما لم يحصل ما في
 من الرد والعيب ما حادته عند المشتري ما في من الرد والعيب ان كان عند الباع
 ولا الاورش فان قبل الباع فلا ينع له على قوله وان ظهر العيب في المبيع
 فله رد الكمل او اسأله مع الاورش فقط والمشتري في شره اورد او لم يورد

فظهر منه عيب اورد او اسأله مع الاورش لا ينع له على قوله وان ظهر العيب في المبيع
 او نقص عنها فموجب العيب والرقن او لم يورد السرة والبايع او يورد الجارية
 في الاورش والتخفيف عيب ومن اشترى بعدا مطلقا خرج كذا في الاورش
 فلا خيار له فان شرط الاسلام في ان كانا فلا خيار وكذا العيب وان
 اشترى الاورش فبانت بكون او شيئا فلا خيار فان شرط السكارة فبانت
 كصحة شيئا فلا خيار واذا اورد في ان شرط السرة فبانت بكون او
 شرط صفة فبانت كصحة فلا خيار فان باع عسيرا وسأله من جود المشتري
 فخر اورد على انه كان كذا كذا عند بائعه فله المبيع وبما لا يكون المشتري
 بينه وما حدث من عيب قبل البيع او في العقد في الجوان جاز الرد و
 في الاورش فان واكفقه وهو جميع البين في شروط الاقدام من حين مضاعفا
 المبيع المشتري عيب والمشتري بعد علمه بها وها وسأله من جود او رد
 روى الجلي عن ابي عبد الله وعن رجل اشترى شاة فاسأله كذا في يوم ثم
 ردها قال ان كان كذا كذا في يوم اشترى منها وسأله كذا في يوم او رد
 طعام وان لم يكن لها لبن فليس عليه شيء واذا اشترى منها الجود من غير الجارية
 والخيار في الصفة كذا في يوم اشترى بها والمشتري ردها اسأله ما يصح
 المبيع ومعه قبل المص ومعه واذا باع غيرها انما من في هذه في المص
 ردها او يحسن دينا فظهر منه عيب فحدث عند المشتري عيب فلا ينع

ولا اشترى لانه منقص وزن الثمن فخصه بها وحكم العيب لا يقطع فيمنع
 المبيع ويورد على الباع مع ادش الحادث كالعيب في الماخوذ على وجه التمس
 وقال بعض اصحابنا لا ينع المبيع ويرجع بالادش على الباع لا الاورش
 من قبل من المبيع ويمكن دفعه عن بيع السلة التي طهر عيبا فاحذر
 من اورد ما لم ينع المبيع عليه فان تلف الا انما الضح العقد وودع منه
 واسترجع الثمن ولم ينع ثلثه الفسخ ومن اشترى في ثمن او روى
 وجعله وودعها وكان يعلم انه يكون في فلا خيار له وان كان لم يعلم فله
 اورد ومن كان بسلة عيب وبها ينع المشتري واذا اشترى
 عددا فان انه يرد او ساق او جان جناة عددا او نظرا فله رد
 وان بان ردها فله رد او ساق او جان فله رد واذا اشترى عددا فله
 من المان فبان به عيب وودعها وان حدث عنه عيب ورجع
 بالادش من قبل فله رد كذا في عيب كذا وكذا في عيب كذا في عيب كذا
 لم يورثي واذا اورد العيب لم ينع له ودا كسب الما ذفاء
 ملكه وكذا في عيب كذا او اورد ثلث في يده ثم بان عيب
 وان شراها ولم ينعها فله رد ثم تلفت فانها للمشتري والملاك
 من الباع وروى المشتري من الثمن فان كان اقصه استرد
 ما بيع الماخذ ما دخل في البيع

واجبة الاكيد او اورد ان رادنا قد والمنا دى واخذت لثمنها بعض
 المبيع او بعت مساقا وودعها فله رد وبيع مع الماخذ
 الماخذ بغيره او الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره
 المبيع فله رد وبيع مع الماخذ او بعت الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره
 بكذا وكذا او بعت الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره
 الثمن لا ينع الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره
 او بعت الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره
 اختلاف الصفة كذا فان بان عيبا فله رد وادش او بعت الماخذ بغيره
 سالى او بعت الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره
 وجب بانه فان لم ينع الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره
 ان لم ينع الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره
 ببيع او بعت الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره
 كذا وكذا او بعت الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره
 فسخ المبيع والامضاء باعده عليه وان قال الباع غلطت كان بائعه بائعه
 لم ينع قوله ولا سنة فانما سري عددا فله رد وادش او بعت الماخذ بغيره
 وودعها او بعت الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره او بعت الماخذ بغيره
 في ملكه وان اشترى اها حلا وودعها منه واخيرا في يوم كذا في الماخذ

١١١
 ان كان الحق لا ينفك عن الحق وبسبب جناية من عقل عنه وكل فرض دين
 ولا يعكس والدين مكرهه لا لغيره بل لاجل حاجته وحاجة غيره لان كان كذا
 يقتضي منه او لا يقتضي عنه جاز ولا يستدعي في الحج الا ان كان له ما يقتضي منه
 واذا وجد المقتضى الصدقة قبلها لانه حقه واذا استدان فليست قضاء
 بعينه الله عليه فان لم يتوفى كالمساق واذا كان لا يتوفى قضاء الدين كالمساق
 ويكره ان يترك على غيره فان لم يترك فلا يمكن اكثر من ثلاث وان قبل منه صفة لم
 يصدقا فان قبلها استحب له ان يحسبها من الدين ولا يطالبه في الحرم ولا يسلم
 عليه سلا من ربه حتى يخرج وحسب اداء الدين ومقتضى حقه المطالبة واليسان فان
 عطله بغير هذا لم يثبت وينفذ احكامه وحسب وجبه على ادائه وان كان
 معه من حجب دينه والا اجبر على البيع والدين او قبل احكام ذلك وان كان عطلا
 يقتضي عليه احكامه وان لم يتركه بعدا فانه كمثل ما قال فان حاله ان يحسب على الدين
 وجع على الكيفه ذلك فان كان حجب المقتضى عن ماله فانه استرجعها فان كان
 سالا لم يتركها انظر حتى يحضر فان كان مسرا المقتضى من ماله لم يعلم احكامه
 حجب حتى يبين امره فاذا بان امره خلاه وان لم يتركها فليست بغيره
 لا قضاء ولا شرط ولا عتق ولا فصل لانه فان قدر الى احكامه فحق العتق
 انما هو جاز ان يتركه ويقتضى على القضاء عند اليسر وان كان الدين في جلاله
 حله لخطا به حتى يحل ويحكم بحله المقتضى بالوضع منه ولا يجوز بحله بالاداء

الفتا على الفتا

في بعض الفتا ان كان
 في بعض الفتا

منه ولا يتبع في الدين وان اسكنه وان كان له ما يستحقه بغيره ولا يعكس
 باع التاجر يقتضي به كذا لو كان في بعضه كذا لو كان في بعضه كذا لو كان في بعضه كذا
 على دين حجه لم يتركها لانه يستحقه به فانه وان طهره بالمدان واذا قد صدق على
 كراهته وان لم يتركها جاز ان يأخذ من ماله بقدره من الخمس وعشره وكذا ان كان
 المال في دينه فان استقرت ودفعه له وحله عليها احكامه ثم حالها فان تابا
 براس المال العتق اخذ نصف المثل وعطاه المستوفى من التوبة وهذا واجب
 لان دين التوبة لهما جاز اذا اقر له الزم بدونه وطمس يساه جاز ان اخذ
 من ماله بقدر ما عليه واذا استدان من لا يرضه وقابله وغصبه صدق به
 عنه فان عثره فري قضاء فان حضر الموت ومنى الى نفسه به واجبه ان يرضى
 فان مات قبله وادته فان لم يجده صدق به عنه وحسب ان مقتضى الزم ان يرضى
 عن ذم حجه ما استدانته في قضاء بالعرف دون الزاوة فان كان حاضرا
 منها جاز لما ان يأخذ من ماله بالمدان والعرف من حجب الشقة ومقتضى حجبها
 ولا يصح حجب الدين شره ولا معاوية ولا رضا حتى يقتضى واذا كان الشك
 دون على حجه فاحسب كل منهما فمقتضى احدهما دون الآخر فالمقتضى
 المقتضى منها على الشكويدها من تركه ليست بكنهه ثم قد تم الوجوه ثم الاشهر
 فالدين مقتضى من اجل المال فان اوجب على ميت من ماله عاد لم ينه
 او غيرهم بطلان حجه المقتضى ان حقه ثابت على الميت لان مقتضى له فان اشترى

الفتا على الفتا

١١٢
 حجه ساقط وان لم يكن من حجه لم يبقا الا ان يرضى فان
الرهن الرهن عقد لان من حجه الراهن جاز من حجه المقتضى و
 شرط حجه ولا يوجب والعقود والتيقن واختيار الراهن وكون حجه حازمي
 الصبر وان يكون على دين ثابت في الذمة كتمن المبيع والابرة والمهر
 الخلع فان رهن على مال الجحالة قبل الدار او على ما يترتب في المستقبل او
 فقه مستقبله او مال الحكامة المشروطة او حبل متعلق بعين الابرار
 الخطا قبل ان يملك لم يصح الرهن وان يكون ما يرضى بغيره وما يتبع الى الاجل
 ان شرط بغيره وكون فقه رهنا ولا يصح رهن ام الولد فان وطئ امرته رهنا
 فله ان يخل ويثبت انه منه بطل رهنا وان وطئها بعد الرهن فله ان يخل
 وان كان لا يخل لوطئها فلا حرج عليه ولم يملكه فني على الرهن وعليه رهنا
 ان كانت بغيره يكون رهنا معها وان ماتت ما لولا فقه رهنا يكون رهنا
 وان كان وطئها باذن المقتضى فلا شيء عليه وان وطئها المقتضى فهو رهن
 حلت فانه رهن وان ماتت في الطلق فله ان يخل فني بغيره يكون رهنا
 فان طأه عنه شيئا فلا يملكها وان اكرهها فله ان يخل فني بغيره يكون رهنا
 بغيره او اكرهها فله ان يخل فني بغيره يكون رهنا وان سكن المالا فله
 اجرة وتشككتي الراهن ومقتضى الرهن كالدين والصرف والاسكن الراهن
 والمالك بغيره والدين عليه فان جنى الراهن على الرهن فله ان يخل فني

في بعض الفتا ان كان
 في بعض الفتا

البرهان على أن الله تعالى هو الموجد

من صفاته لم يبرأ وان باعد اياه ذل انصفان ولا يكون المصنف الا بالمرئى او كمله
واذا رصفه رصفه الى اجل وسطره ان يكون مبيعا منه بالدين ان لم يقضه فله راض فاسد
لا يقضى كالمصنف ويصفى بعد الاجل كانه مع فاسد بعض كالمصنف ولا يكون المرئى مع
المرئى واجازته فان فعل واجازته المراض مع ولا يطله فان غايه لم يبرأ حتى اذا
له فان لم يدري من فيه فبان لم يجرى باعد وصدق بالبيان فيه وان اعوز ذلك اجرو
مع فيملكه رصفه المشاع فان شاعرا فليس يكون مبدع ولم يتجاوز اخذ الحكم وتركه
عند ائتمنه وتركه لعل لا يكون ملكه وملك غيره ومع في ملكه وفتح المرئى ان
شأنه ان كان مسطره بطريقه في عقد واذا اهلك بعض المرئى فالبيان في رصفه على المال
وان قضى بعض المرئى او برأ منه فالمرئى كله على الباقي وان رصفه شاعرا على دين
ثم رصفه عليه شاعرا فان كان رصفه شاعرا على دين ثم اخذت رادته وجعل المرئى
عليها مع واذا ادعى شخص ان بعض تركه الميث رصفه لم يدري عليه قبل ان كان بالدين
وكلت البيعة بالمرئى فان عد بها كان على الورثه بين علم ان ادعى عليه العلم و
يقتضى المرئى حق المرئى فان فصل المرئى ساهم العزم ما دون فصله منه شئ
صرفه ليس فان كان المرئى عليه دين اخر ولا رصفه ساهم العزمه واذا اذن
المرئى للمرئى في بيع المرئى قبل علوه في دينه فان يكون المرئى رصفه حاكم
الدين فان لم يجرى اخذ منه دينه حاكم ولا يكون رصفه فان ادعى عليه حاكم
وجعل المرئى المرئى في دينه وفتح المرئى على صاحب رادته اخذت مال رادته

١٨
للمعركة وشاورين وقال الآخر هو دينة فلا بد ان قل قول صاحب المال في
و امانات صاحب الرحمن ولا ينفك الرهن فلان ياخذ قد حرمه ويرد الناصب الى
المرات ما اذا ومن هنا وجدنا الرهن وكما اني سمعته ونفسا بعد العقد فله
عزل فان فاضل صاحبها ومات او اضرحت حرمه عند الحكم بوجع له و فاضل فان
جعله اضرحت وكما ونفسا في نفس العقد لم ينزل بغيره ولا منته ولا جفته وانما له
ويقول ينزل وكما لم ينجح ذلك فان شرط ان يكون على يد جاذ فان عزل
الراهن انزل ان شرط في نفس العقد لم ينزل وان لم ينزل باع بما قد لا جضا
وصية فان المطلق باع بشئ المشكك لا يستند البطلان ان اختلف الراهن للرهن
في جذا فان الحكم يارو بايع بغيره البطلان وان اختلفت جذا لا يلزم فان سادها
مختص الحق فان كان من غيره بغيره باع بالاسهل لتخصيص المحس وادكان البطلان
وكما باع الرهن ففزع الرهن من يد كان من ضمان الراهن وان حق المبيع
مستحقا فكذا وان كان الرهن وكما او وصيا باع وفصل عن دينة فصل
كان امانة في يده ولا صلح العدل حتى يستاذن الرهن لان البطلان لا يحتاج الى
تجديد ان من الراهن واذا رهن عصيرا وبقية ثم صار رهن ثم صار رهن عاد
الروهن كما لو ملك الراهن فان صار رهن قبل بضع ثم خلا ثم بعد الرهن بضع من
البطلان والمرتد واذا جنى الراهن تعلق الجبا بوجبة ويدي بها والدين
في ذمة الراهن وان جنى عليه بشئ ارجح كانت قيمة وارثته وهذا مكانه

فان با حصره شق على ان يكون رطبا عليه مع شقها لان الرضا امانه وليس
مستحقا ولا ان الشق ان كان من الجوع والرضع عليه مستحقا ان يكون الرضا
شرطا ان يرطبه اياها بالتي يبدفها لم يصح لاحد الجوعين فان اعدا عبد الله
بدن معلوم حال او رجع الجوع الرضف فان خالف لم يصح الرضف فان رجع على
دون ما اذن فصح لانه يدخل فيه ولصاحبه طلبة بئس بفتنة من الرضف احوال
والمرسل لانه عاود محو الرجوع فضا فان جنى الرضف وجع لما لا يكف عنه على الرضا
فان كان قد ابيع باكثر من شقة فذكر لصاحبه وان بيع بعد بانها لعنه راوذا
اذن كفى وهنه على من لم يصبر حازه واذا كان عليه دينار برهن مدينا وبلا
رضف مكنا عدينا واروا عن الرضف فالتواكول كمنه فان انقضاه على جهم
انه فلان يصير في الرضا او اذ ركنا ان ابر من الرضف واخضعنا فالقول قولنا لم يرد
مع منته ومع عدم ائنه حكاه لاولين راوذا اخضعنا في مدينا على الرضف ولا يصبر
للمرئ شقة الرضف فان اخضعنا على الرضف وجع على صاحبه ان كان باذنه
ما لم يفتنع به فان اشنع به من غير ائنه وجع عليه بذلك فان ارطه فمسا
بشرط ان يرطبه اياها فصح شقعه به لم يصح الرضف والرضف وبشرط وان رطبه
بئنا على من في ذمته بشرط الانتفاع به مع الرضف وبطلان الشرط وان اشترط
بشرط وهن معلوم على ان الشق كان محلا لصاحبه الجوع والرضف وان شرط فضا
محلا لبطلان الشرط فضا وان شرط على الرضف ما لا يكرهه فما كان شرط

١١٩
ولا يجوز ضمان مال الكفاية المشروطة لان العبدان بمنزلة وان اداء
عقودهم ضمان مال الجاهل قبل الرد ولا مال المسابقة قبل البيع
والنقطة المستقلة وبيع ضمان نفقة الزوج لا تجب بالرد ولا
بيع ضمان الابن ان كان له نصيب وبيع ضمان العبد عن المالك
وهو ضمان الثمن بعد قبضه فاذا طهر المبيع بفسخه رجع عليه
بالثمن وهو في الحقيقة ضمان ما وجب فان طهره بغيره بفسخ المشتري
لم يضمن الضامن الثمن والسام ضمان في الخابن بغيره بفسخ ضمان المالك
لان المالك لا يجبر على البيع والضامن يتقبل الدين الى ذمة الضامن بغير الضامن
فاذا ادى الضامن لم يرجع على المضمون عنه الا ان يضمن باذنه ادى
باذنه او بغيره اذ يرضى الضامن حاله او جزاءه وبيع ضمان الدين حال
موجله والمجمل حاله لا يفسد لا يفسد واذا اقامت الضامن للرجل حل بوجه
ويجوز ان يضمن عن الضامن ضمانا ومن قبل الدين اليه وعلى هذا فان ابرأ
صاحب الدين الضامن بغيره بالابراء وبغيره الاصل بالضامن وان ابرأ
المضمون عنه لم يفسد لان الحق انتقل عنه فان ابرأ المضمون له الضامن او
صاحبه على بعض الدين بغيره لم يرجع على الاصل الا بما عزم واذا ضمن عنه
باذنه فلا بد ان يكون له ضمان بغيره لم يكن له الا ابرأه بذلك الا
كان له على شخصين ديناً وبالسنة تضمن كل منهما عن صاحبه صار ما كانت

على ابرأه على الدين علم من وعي انصف كذا كان ديناً بغيره من ضمانه عليه
مشبه بالعتاق واذا ضمن ديناً او اعطى المضمون له ديناً او وصى بدينه على
المضمون عنه باطلا لا يبرئ من قدره حتى وفية الشرب ولا يفسد ضمان المضمون
وقيل يفسد ويضمن ما ثبت بالدين لا بما خرج به الحساب في كفاية البيع
ضمان الدين عن الميت جليل فداء لم يتكفل ولا يفسد ضمان العبد ولا يبرئ
والمكاتب فان اذن له السيد فكما اذن له في السكاح واذا اكره شخصاً على
تخليق غيره بغيره من اوقبله ابرأه من ضمانه عليه من مال والدين في القتل
واخراج الا ان يحضره فان قال الضامن على الدين ديناً وهو الدين ان لم
احضره فعليه المال ليس حتى يحضره وبيع الكفاية بالدين على من عليه
دين او وعي ضمانه وبيع حاله او بوجهه الى ابرأه معلوم فان كان محمولا
لم يفسد الكفاية وبيع ضمان دين العبد كذا كان المضمون وبيع ضمان الدين
بالشركة والكفاية وبيع ضمان المرأة ولا يفسد ضمان الصبي والمحمول ولا
كفاية لها واذا انكسر بيد شخص من ضمانه وفسد المالك للمكسر له
يحتل سبهما فان شرطاً احاطوا في موضع معين لم يبرأ من غيره وان كسر من
شخصين فسد الى ابرأهما لم يبرأ من الآخر واذا ابرأ المالك للمكسر له الكفاية
بيدك واذا اطمأنت المكسر لم يطل الكفاية له واذا ادى الضامن للمكسر
مساوياً جعلت المكسر له والمضمون له وان قال فقلت في ذمة ابرأه لم يبرأ

١٢٠
فاذا كسر من غيره لم يرجع ويحرم ان يكسر المكسر كسر ابرأه على هذا اذا كسر
بيد المكاتب السيد لم يفسد واذا كسر براس رجل ضمان الكفاية
وبيع الكفاية باطنان الصبي والمكسر باذن وليها وبيع الضامن ضماناً
واذا ضمن عن غيره دنا ثم ضمنه المضمون عنه عن الضامن فواذا ضمن
عن غيره دنا كان موصوا به او محسوا وعلم المضمون له حاله فلا ضمان
له وان كان محسوا وجهه حاله فله النسخ واما الكفاية فمقتد
بحاج منه الى رضا المحيل والتمثال والحال علمه وان يكون للمكسر من
على المحيل فان لم يكن له عليه دين فهو كيد فلو مات محيل بطلت وكالنه
ولا فرق بين ان يحل على من له عليه دين او من لا دين له عليه وبيع
الكفاية بما ثبت في الزمة ما لم يشك كالاوهان والامان اولاً ما لم
كالشباب والحيوان ويعتبر اتفاق الحقيقتين في الجلس والفرق
الصحة وشبه الكفاية مسيحية بغيره واجب واذا اتمت الكفاية وكان
الحال عليه ملياً او محسوا بغيره الضامن وبيع ان يحل السيد
بال الكفاية على عده لانه ليس بدين لازم وبيع حواله الكفاية بغيره
به على من له عليه دين وبيع ان يحل السيد على الكفاية بما ثبت له على
من سواه وغر السيد وبيع الكفاية بالثمن بغيره الكفاية والتمن بعد
التمن فان ودا بيع بعيب سابق بطلت الكفاية بالثمن بغيره الكفاية

والمكسر من غيره فان ودا بيع بعيب سابق ودا ابرأه مع الملاحاة
تجلس فيها ولو كانت بيعاً كان مع دين ودا ابرأه المحال بطلت المال
وتجده او مات متلفاً او افسد ضمانه بغيره فلا يرجع على المالك
لاستقال المضمون من لفظ الكفاية وبدي ضماناً انه ان ابرأ المحال
المحيل بعد ابرأه فلا يرجع له عليه ولا لغيره او ادى من عليه
الدين انه ابرأه ابرأه بغيره بغيره على غيره وبطلت الكفاية فاكسر ضل المالك
ابينه فان فقد حالف صاحبه كونه وان ادعى من له الدين على شخص
ان غيره ابرأه عليه بدينه وبطلت فاكسر ضل من له الدين ابينه فان
فقد ضل المالك عليه البين فان حلف اسقط الدعي عن نفسه وسقط
الدين عن الغير بغيره ابرأه صاحبه البين فان كذب الغير لم يسقط
عن الكفاية وان حلف عن البين لزومه ذلك وان كذب فله مطالبة ابرأه
بدينه فيكون غاوما مرتين وبيع ان يحل الضامن عليه ابرأه ابرأه
على هذا واذا اتمت على لفظ حواله كذا على فلان على عليه وادع المالك
او كذا لولا ان يحل الحكم بوجه لفظ وهو الدعي المحال ولولا انه
على غيره بغيره الضامن وبيع ان يحل الضامن بغيره على المحال عليه بغيره
به وادع من عليه الدين ان غيره ابرأه ابرأه غاوما فاكسر
عليه واخذ حقه وان اقام الدعي منه سقط عنه فاذا اتم القاب

[illegible]

ما ذب المال وهو عرض للمطالب السبع أو الترخيم والوارث الزامي بهما
يعني ان يبيع حصته ان كان ربح وان طلبه العاقل اقراض على الصارية جاز لان المال
يتمن ويحط باق لان العاقل مع السبع لا عاقل اس المال وقسم بين يمينه وقيل لا يصح لانه
استفاض ارض من غير ضمان ما تعلق بالمال من ائتمن كان فاسد لم يبيع
وارثه وقوله للحاكم ولم يكن لرب المال معارضة عليها وكان على عبده السلام يقول
شعيرت وخذت مال المصارفة ان سماه ببيعته قبل موته فقا هذا القول فقول
وان لم يذكره فهو اسو الفراء واذا ابلغ لصيب العاقل من ارض الفراء كما يطلق
وذكره المال الاصل وحصة من ارضه فان ارضه ان يسهل شرط لا يصح ولا
يستوي او على الاصح العقداي سنة صح القراض في هذا الشرط فان شرط الاستيفاء
بعد التمتع القراض الشرط ويجب ان القراض عند العاقل لم يفسد وبيع المال
او حرمه وقيل ان خسر لا يخلو ويكون تقهه صحيحا بلا ذكركا في الكفاية اذ اعاده
وعقبة المضارب في بصرته من ائتمنه وفي السقير من المصارفة وقيل انما سبق
العقد وانما يدل على بطلان هذا يخرج كماله ومال المضاربة يقع للمضارب والمالك ربح
المخسر ويحرم ان يسري المصير للمضارب فان استمر على الصحة فظهر المصير له والزم الزم
بالادب على ما مر الا ان السقير وان حرمه لم يلا فاختلف نظر الحكماء فيه فينظر لحظ احباب
الاعلى اليسر ولا يصح المضارب الا على ما بين المثل ونقد المبدأ الا ان يرضى بالاشارة
واذا اختلف والمالك في العمل موضع او عشرة اجنص من المخرج منها على المظنة

[illegible][illegible]

والصلوة والصيام حيا ويصح بعد الموت ولا يصح في الطهارة فان لم يكن جازيا
بشدة ويصح الوكيل في الحج وروي احاديثا ان من اعطى غيره ما يجاهد به يتخذ الا ان
يدعوه لانهم يجوزون الوكيل في استغناء القصاص وهذا القصاص والطلاق يحرم الوكيل
ويجوز الوكيل في الزوجه في طلاق خبرها وقسمها وروي في طهره ان الوكيل في
الحضرة ونحوه في النكاح والمدايه والضيعة بانهم ولا يجوز الوكيل في الاقرار ولا في
ذلك قاربا ومباينا انما اذا جاز الوكيل العبد غيره في طلاق زوجته وطهرها والنكاح
غيره في البيع والشراء ويجوز بيع ولا يبرئ الوكيل العبد الا بالاعلام ان يمكن له
ان لم يمكن استخدام لم يثبت فان التمسك حلف الوكيل ان لم يعلم ان لم يكن الوكيل منتهيا
وان وكله في القصاص ثم عزله على قول او عار لم يبرئ فاقصر فلا ضمان على الوكيل في
بعض عاقلة ويصل بعضه ويصح على الوكيل به اذا وكله في البيع ما شاء اجماع وان
وكله في البيع لم يثبت ثم عزله بعد ابله حاله بغير ائتمار او ما سأل العبد ثمك فان حاله
ذلك وروى على احوال الوكيل وقيل يجوز الاطلاق الا ان ولا يصح الوكيل الوكيل
بالفعل الخاص في بيع الوكيل العاصم كالحصاة ويصح في الدعوى اقامة وكيل السنية
بما سمع منه اوله ولا يعتبر ايضا المدعي ولا المدعى عليه وروى اجماعا وان جازوا
وكل شخص لم يبيع الا ما استأجر عليه الا ان ما ذكره في الاقرار ولا يجوز الوكيل العبد
سيدا ولا ينفرد وكذا المالك والمكاتب الا بغير المكاتب وان ائتمار العبد والوكيل ولا يصح
المكاتب ان امره بالبيع بد لك بغير ائتمار ولا يبرئ ولا يصح حق ائتمار ولا يصح

ولا يصح وكذا الوكيل في المعسر في العتق وفيما واجلس واراد ما يملكه لغيره
ولو صار الوكيل ثم قام المالك قبل ان يقبل الوكيل لم يبرئ العبد
الوكيل في بيعه ثم يملكه الوكيل ولا يصح ان يبرئ المالك في البيع ولا يجوز الوكيل
شراؤه الا ان ياذن له المالك وان وكله في شراء شيء لم يبرئ العبد ولو كان
وكله في بيعه لم يبرئ العبد وان كان ياذن له في بيعه لم يبرئ العبد ولو كان
المالك وشيئا واذا وكل في شراء شيء لم يبرئ العبد وان كان ياذن له في بيعه لم يبرئ
منه ولا يبرئ موكله وان كان في انكاح امراته قبل ان يقبل الوكيل ولا يبرئ
الوكيل العين وعلى الوكيل نصف مهرها وان عين له امراته فزوجها فله نصف مهرها
ولا يبرئ منها ولا يبرئ عليها والمستبرأ او اشترى الوكيل ساوكل في شراء نفسه حان
لما ذكرناه في الوكيل امين قبل قوله في التملك ويصح ما يولي ماله وقدره في الوكيل ان
يلا جعل وان كان لا يحصل حلفا او كرا لم يبرئ ويسل حلفا الوكيل فان اذنى الوكيل
ولا يبرئ حلفا الوكيل في تركه في البيع لم يبرئ نفسه ولا يبرئ ولا يبرئ ولا يبرئ
في بيع نصف لم يبرئ وان وكل في شراء شيء لم يبرئ العبد وان كان ياذن له في بيعه لم يبرئ
ولا يبرئ ولا يبرئ ولا يبرئ ولا يبرئ ولا يبرئ ولا يبرئ ولا يبرئ ولا يبرئ ولا يبرئ
فاشترى به عشرة ونصف حان وكذا في اشترى عشرة بالدرهم ما يولي ماله وقدره في
واذا وكله في بيعه لم يبرئ العبد ولا يبرئ ولا يبرئ ولا يبرئ ولا يبرئ ولا يبرئ ولا يبرئ

لا ولا يصح للمالك دعواه لو ترك قبل ثبوت وكالة ويصح البيع على الوكيل لا يبرئ من حرم
ختم الوكيل ولا يصح الوكيل في البيع الا ان يبرئ ويصح بيع الوكيل ما يملكه
وقبض الوكيل بما ائتمارها من شرطه والقبض لا يبرئ او بالقبض لا يبرئ ويجوز ان يبرئ
لمنه في الدين على اذنه واذا وكل في المحضرة قبل ان يبرئ او بعد جازيما
الاذن وان اذن له الغائب ثم بلغ حان زوال الماماة في الوكيل والموضع ولا يبرئ
دعه الا بطلبه فاقطعه فله من شرطه في الجاه او الحكم الطام او صلته لم يبرئ
فان منه حان امره فان ادعى انه ائتمار قبل المفع لم يبرئ فاقطعه فان اذنه لم يبرئ
كذلك ما رواه الطبري في حقه من شرطه او عند ذهابه في حقه من شرطه فان كان مما لا
كان على شهادة جاز له ذلك ولا ضمان عليه وان لم يكن مشهورا بغيره انما يبرئ
قوله في رد كان غائبا ولو ادعى له الامانة على ماله عند ائتماره ونحوه حان ائتماره
لكن على المدعي عليه الجين والامانة عليه ان يبرئ ولو اذنا لاسية ثم جازها الوكيل
صحتها وان تخلفها ثم اقرارها عليه منه فاقطعه من شرطه ودهما او يبرئ من شرطه
لم يبرئ اوله مع يمينه وان اقام حنثه لم يبرئ مع فان لم يبرئ فاقطعه فان اذنه لم يبرئ
مع يمينه لا يبرئ ما رواه الامام في حقه من شرطه فان اذنه لم يبرئ فاقطعه فان اذنه لم يبرئ
وللمدعي عليه مع يمينه ويصح على الوكيل ويصح المالك على الوكيل في ترك
الاظهار الا ان يكون محضه الموكل وان اذنا لاسية فاقطعه فان اذنه لم يبرئ
فلا ضمان على الوكيل في النقل قبل فلان والوكيل مع يمينها ويصح المالك اذا وكل في الشراء

بغير ما يشترط في المصلحة ومع له دون موكله وان وكل في الشراء والامانة فاشترى
فالعين لم يبرئ موكله واذا اقصفت الوكيل بقبض الثوب او بركب الدابة من فاعده و
سأل في الشراء يبرئ من شرطه لان الوكالة اقصفت الامانة ونحوه فاقطعه فان اذنه لم يبرئ
الامانة في الاذن ولو وكل في الشراء فاشترى في الدين فاشترى به وسأل يبرئ فان اذنه لم يبرئ
الوكيل لو كلفه ان يبرئ من شرطه جازيما قبل يبرئ واذا وكله شخص في بيع الثوب واخر
في شراء لم يبرئ ولو وكل لشخصان واحد منهما لم يبرئ واذا ادعى انه وارث من الميراث لم يبرئ
فاصرف عليه الدين بد لك منه الدفع اليه الا قاره ان الدفع مشي فان ادعى الجواز
عليه بالدين واخر في ذلك فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه
وان ادعى تركه في حقه في قبضه فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه
الودعي فان اذنه لم يبرئ من شرطه في التسليم في الموضع قبل يبرئ فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه
العين فان اذنه لم يبرئ من شرطه في التسليم في الموضع قبل يبرئ فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه
وان كانت عا صلت في بيعه في الوكالة لم يبرئ على ما شاء واذا ادعى الوكيل المالك
شراي السلفه لا فاكه الوكيل فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه
ومن شرط الوكالة شهادة من ولا يشترط شاهد وامر ليس ولا يشاهد وامر مع المعجزة
اذا شهد شاهدان وكلفه يوم يبرئ من الجواز وكلفه يوم يبرئ من الجواز وكلفه يوم يبرئ
احدهما ان اذنه لم يبرئ من شرطه في التسليم في الموضع قبل يبرئ فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه
جواز ومن شرطه في التسليم في الموضع قبل يبرئ فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه فاقطعه

عزله فكان وكل واحد منهما فيه لم يقبل وان لم يكن خافهم فقلت واذا شهد شاهدان
ان القريب وكل فقال الخصم احلف بهما لم يحلف العبدان قال الحلف لم يحلف
بعدها فصل عين علم فان علي الغريم ان المولى اياه او فاداه لم يسرع وهو الا بنية
فان ادعى على المولى العلم حلف عين علم واذا وكل لم يسرع عليه في اياه ففصح
فان وكل في اياه غريمه وكان منهم قبلا لم يسرع له هفت كل وكل لم يسرع في
الغريمه وهو منهم ويرى احدا من اهل البيت منهم ويحتمل ان يشهد نفسه حلفه
وان يوكل العبد بغيره في خطه نفسه حلفه ومن وكل غيره في عقد او امانة فامسك
لم يملك النيابة عنه في الخصم **باب المصلحة**
جاء في الخبرين وفي ان يقول لصبي اني كنت معدي للثمن او في ابي وامرني فقلت
فقلت منكم او تباروا وهذا الثوب او من صرته في يدي او منته فان جاءه غيره
لم يجزئ في حوز ان يقره حلفه يدي فذلك فان جاء به او لم يجره فذلك فان
جاء به جماعة فذلك منهم فان قال من جاء به فذلك في فريضة اصحابنا في رد
العبد الا في المصلحة تباركتمه عشرة دراهم وشرا بربع اربعة دينارين ويحكم بعضهم
البيع من ذلك الظاهر في جوده ذلك ولو في غير المصلحة ويرجع في غير ذلك الى الخبرين
ولو جاء به من غير علم لم يكن في ثمن ولو في الواحد ان جئت به فذلك دينار وربعه وهو ليس
مسا علة له استحق المصلحة فقط المنيار فان قال ردته لانه لم يصره فضعف صار
للمولى ولا خلاف وان شرط بشايعه لرجوع المالا لردته ولو اخذ العبد وشبهه من

يجب رد ه على صاحبه فيلزمه فان تركه عنه على ان لا يرد ه فهو ضامن لم يحسن
من يرد عن جعفر بن ابي عقيل انه كان يقول في الصلة بعد اهل البيت في احدى
الاجل حلف على قال هو شائن فان لم يوان باخذها حلفه وسعت ايضا على
فان وجد عبدا فان شربه لم يحسنه فان ادعى عليه صاحبه ان ارسله ولحقه
ما ارسله ولا داهي لم يملك في امره فان قال من جاء به من مخرج كذا فذلك لغيره
به من مخرج الموضع فلا نصف وعلى هذا ان شرط لواحد كذا او لآخر كذا او لغيره
به وجد منهم فله ما سعى له وان جاءه اثنان به فلكل واحد نصف ما سعى له وعلى هذا
باب الرد
والقول انما من عتقها والبقول بالقول او القصد في مخرج للمولى القادر
على الخط لا في خطه حاشا وبج حلفها بغير العادة فالعين في صندوق او
خزانة والفرس على الميراث في اصطبل ولا ضمن على رد في الا باعنا خطه ولا يرد عليه
في مخرجي المملوك ان اختلفا في الخطه على صاحبها البينة وعلى الرد في الميراث وان
ادعى الرد حلف ايضا وان ثبت والفرس فاختلنا في القيمة فالقول قول صاحبها مع
الا ان تكون لاحد هاتين وتذكرنا بعض مصلحتها والوكالة فان ادعى بغيرها
على من لم يردعه اياها كونه صاحبا بغير البينة ولا على ان يورث العبد وان
ان طارت الريح فمخرجه الرد ان ادعى رد عليه او ادعى على الميراث
على هذا الرد فان كان ادعى مفسر بغيره فبج رد عليه وان لم يصالح

الا ان كان من لا فان لم يملك فلا ضمان عليه فان لم يعرف به عرف حولا فان جاء صاحب
فيه والصدق به فان جاءه صاحب غيره بغير البينة والميراث وان كان حلفا على الرد
كالهروشه به رد على الموضع والردية عند جابر بن الصخرين واما في الرد في العاين
فان شرط ضمانها لم يحسن فان تصرف فيها كغير الثوب وركب الدابة او غيرها في
غير مخرجها او امن عليها غيره فمخرجه ان صاحبها شرط عليه ضمانها فعنها يوم
تدعي فيها ولا يرد من صاحبها الا ردها الا صاحبها او وكيله فان اياه صاحبها من
ضمانها فمخرجه بغيره ويترك لغيره فان ردها الى ضمانها لم يرد فان لم يرد على مخرج
بينة لها فقلها فمخرجه حلفت ضمانها فان لم يرد عليها البينة انصرف فيها او صلح
لا خذ ضمانها من كلها فان حرقه الكيس فمخرجه لغيره من ماله وادعها
وان حرق دون المذمومة فمخرجه وان لم يرد وان كانت طاهرة فاختارها و
للتصرف فيه حلفه فقط فان رد ه او رد به له ويمتنع من رد ه حلفه فان رد
بدله ولم يمتنع من الكل لانه خطه ماله بالردية فان عزم على انصرف فيها ولم
يصالح شيئا لم يضمن فان سا في رد ه على صاحبها او وكيله او لهما حكم عند
فقد هاتين او اياهما فمخرجه ضمانها وادعها شخصان وقد عذر حلفها
وان حضر لهما لم يملكها اليه وادعها واحد شخص احصا على الخطه لانه
لم يمتنع بامانه احدها وان دفن الردية ولم يعلم احدا من ماله ضمانها وادعها
الموت رد ه على صاحبها او وكيله فان قدر على الحكم فان قدر لرد ه حلفه فان

لم يضمنه فان ادعها غيره من مخرج رد ه ضيفا وادعها صبي او دية
صلى لم يضمن فان اشتهى حلف كالمولى بل ابداع فان ادعها الصبي
ودية ضمانها المان سلطها الى وليه فان ادعها حلفت بغيره و
ان ادعها دابة وامر بعلها وسقها ولم يعل ضمانها له فذلك بنفسه
وعلا لانه للعادة ويرجع بذلك على صاحبها وان لم يامر ولم يضمنه وجب
لان اخذ بالخطه يضمن ذلك ومن صاحبها او وكيله فان لم يكن للمالك حلف
عليها من صاحبها والا فحلف عليه وامر الردية فاقضه وان لم يضمنه
عليها من صاحبها حلف عليه فان اختلفت الدية حلف صاحبها وفي الردية
صلى المشتري ان لم يكن حاكم ويخرج ما نقد الردية لم يرجع وان شهد انه يرجع
بالنقد فذلك رد قبل يرجع فان فراه به اثنان لم يضمن حتى يمسك
حمان عليه وادعها الى الردية سلم الردية الى الردية فلكل الردية
ولا يضمن حلف صاحبها وعزم انهما شاءا بغيرها ولم يرجع احد ه على صاحبها
وان كانت باقة احد ه وان سلها من ردية الى الردية والردية على صاحبها
وان اخذت منه قهر لم يضمن وان اذرو على اخر لهما لم يضمن رد قبل مخرج الردية
قال لا منع لهما من الردية وفي الردية وضع الردية في كسك فمخرجه
جبه او لا رد على الصندوق فمخرجه رد ه حلفها وادعها اثنان الى الردية
ردت الردية على صاحبها ان كان قريها او قريها او قريها او قريها

فان لم تجد بينهما صاحبها فاعلم ان الرديعه قتال في
لهذا ثم قال له اني انا الاول وعلم الثاني فان قالوا لها ما
ثم سيد اعيان وان قالوا هي رديعه ولا اعرف عنه وصداقه لم يملكه
حلفه لا يعلم لمن هي فاعلم ان الرديعه قتال في
باب العارية يصح اعارة ما ينفع به مع ثمنه وعقد
على منفعه بلا عوض وهي جارية من الطرفين والعارية اما ان لا تمنع الا ان
فان ادعى الموقوف ولا يثبت حلف وان تمسك الموقوف بيمينه مذكور
وان اختلفا في القيمة واليمين حلف صاحبها فان شرط فيها صاحبها الاول
والعقبة فابطلت وان شرط الموقوف ان لم يشرط فان ادعى رد العارية
ولا يثبت له على صاحبها العينة لان الادنى في الاستعمال يقتضي ان لا يخل
المستعير في استعماله من غير ان يضره فان اضره فانه مستحق للقيمة فقط وان
ضمان الاصل او ثمنه في حاله فانه مستحق للقيمة لان الاضرار فيها باسرها وان
بعد انقضاء ثمنها بغير اذن الموقوف او بغير اذنه فان ردها الى صاحبها
او وكيله ولا يبرأ منه الى اصلها بل يبرأ الى اذن الموقوف او الى اذن الموقوف
وان كانت ثمنه واذا رجع فيها وكان استعارها لبناء او غرس فم عليه
ذلك وان اذن الموقوف او اذن الموقوف بالاداء بالاداء وان ارد صاحب الموقوف
لغيره جاز عند من قال لا يخلو الموقوف في ذلك وان كان له المزارع

وله الاستماع بحري العارية
فان ردها الى صاحبها
او حمل الموقوف

لا با بصدقه على بالاحق وقيل فيه كالاول وان ادعى باليكه الدار
الاعارة وصاحبها الاجارة بعد مضي مدة لها اجرة ولا يثبت حلف الراكب
انه سافر والصاحب لا يعلم بغير اذنه صاحبها اجرة المثل وان اختلفا
عقب التليم حلف الراكب ودها فان كلفه التليم لم يكن لاحلا
معنى لطلب الاجارة والاعارة وهي امانة فلم يضمن فان قال شرط صاحبها
فان الراكب بغير اذنه صاحبها وهو لا يدينها وان حلف مدة ثمنها
وتحالفها وهي معصية مع الاجارة مثل المدة وهو يقر بيمينها لم يدينها وان
علست للمعوي والله امانة فاقامه عسلا التليم حلف صاحبها واخذها وان
مضت المدة اشترطها او لا يبرأ منه بارة وهو لا يدينها ولا معصية لطلبها
وان عصى بعد المدة فالراكب بغير اذنه بارة وهو لا يدينها وان كانت المدة
عقب التليم فلا اجرة ولا ضمان لان العارية امانة وان كان بعد مضي المدة
فالراكب بغير اذنه بارة وهو لا يدينها وان اعادها حليفه عليه حذره
فان رجع الموقوف قبل ارضاع او بعد قبل البناء عند فله وعليه انصرده وان
رجع بعد البناء عليه لم يجر لان عليه ضمان فان ضمن له او لم يضمن لم يكره لان
في ثمنها فله ما منها في ملك المستعير لئلا يتبع شيء في ملك المستعير فان تضمنه فان
انكرت بعد رجوع لم يدينها الا بالاذن بعد ذلك والاذن ان لم يجر من حذر
لم يدينها الا بالاذن وان حمل البسلسل جرحه في ارضه فغيره فغيره كان صاحب

فله درهم صح فان قال انكاجاه الله فله كذا لم يجر وان قال انكاجاه
له وصلى له كذا حان له فخره فان يكون ما لا فان قال السابغ عتقه والمثل
حسنة ولما في مرجان جاز ولا امام والريعه في كسروا وقال له
لصاحبها ان يبعث ذلك كذا وان سوف انا فلا شيء عليك جاز وان اخرج
كل واحد عشر درهم رقا لم يشرق فله عشرة فان جاز ان ادخل بينهما فز
يقوس كسر لغيرهما وان لم يذ خلاه كذلك لم يبع وان لم يخرج شيئا قال ان
سبقت اتمت لك الشان معاجزا وان سبقتا لك الشان معاجزا مع ثمنه
فان سبق المظيل للقبض فقد زيادة في ثمنه لم يكن سابقا والقبض ال
والمناضل والري والرهان في قبض ولا يصح حق غير الغرض فان مات فلا
به الله ولا يحتاج النضال الى الغرض فان انكرت جاز له الا ان يصدق
الا صابة ونهم لكاد وفي السابق معرفة السابق وشرط المناضلة كون
الريش كسر الزاد وهو العدد الذي يري به والعدد الاصابة والمسامر
المعز والبق معز ما والعز الذي نصب في القدر وهو الزاد المجموع
والسبق لما لا يخرج في المناضلة مع ابا منها او مع غيرها وفي خرب
المحلل منها كالمسافة واطلاق العقول مع الى ان الاصابة في التعارض والري
وقيل بشرطه ذكره الا صابة مرجح وهو ان ينفق السراحو وهو
ثبوته فيه مع خربه او عرف وهو ان ينفق فيه اوجرم وهو ان ينفق طرده
بعضه

الا رجع ثمنه فخره فان نفسه واذا اقلعه صاحب فعليه تسوية لغيره
ماله واذا استعاد له لغيره موصفا بغيره موصفا بغيره موصفا بغيره
ولم يزل الضمان بدها الى الموضع ولا يجر من المستعير اعارة العارية ولا اجرة
ولا يجوز ان يستعير من غير المالك الكفا والرجح وقيمة الله جاز فان كان
استعار بشرط الضمان ضمن لصاحب ثمنه ايضا وان استعار والمحل منه
لم يضمن المحل وقيمة المحرم لانه امر به له وان استعار منه دابة ثبت
انها معصومة وجب ردها على صاحبها واد الرجع مارة منها فاعلى ايها
شاء فالغاصب المقتدي والمستعير لا يذ منافع غيره واحو الملك
بغير اذنه وان رجع على المستعير بوجه على المير لانه المانع بنفسه وكما
لو بلغت فيه ضمن ثمنها لم يرجع بها على المير وان رجع على المير لاجرة
رجع على المستعير كذلك المانع عليه القيمة ويجوز ان كان الشاه للملك
باب السبق والرثة وهو عقد جاز من شرطه ان لا يخلو
تسليلا من كالا جارة ويجوز السابق في الفصل والريش كسر الكفا
وما عدا ذلك فاقا الفصل يقع على التيم والنسك المسبق والمرجح
يوقع على الاصل والعقد وكما في قبض والمحال له كسر ولا يجر على الاذن
ورفع الاجارة ودورها والصراع والسبق وشبه ذلك وشرطه
سنان الذي واحد وان قال واحد له ضمن ايها سبق بغيره الى كذا

فله درهم صح فان قال انكاجاه الله فله كذا لم يجر وان قال انكاجاه
له وصلى له كذا حان له فخره فان يكون ما لا فان قال السابغ عتقه والمثل
حسنة ولما في مرجان جاز ولا امام والريعه في كسروا وقال له
لصاحبها ان يبعث ذلك كذا وان سوف انا فلا شيء عليك جاز وان اخرج
كل واحد عشر درهم رقا لم يشرق فله عشرة فان جاز ان ادخل بينهما فز
يقوس كسر لغيرهما وان لم يذ خلاه كذلك لم يبع وان لم يخرج شيئا قال ان
سبقت اتمت لك الشان معاجزا وان سبقتا لك الشان معاجزا مع ثمنه
فان سبق المظيل للقبض فقد زيادة في ثمنه لم يكن سابقا والقبض ال
والمناضل والري والرهان في قبض ولا يصح حق غير الغرض فان مات فلا
به الله ولا يحتاج النضال الى الغرض فان انكرت جاز له الا ان يصدق
الا صابة ونهم لكاد وفي السابق معرفة السابق وشرط المناضلة كون
الريش كسر الزاد وهو العدد الذي يري به والعدد الاصابة والمسامر
المعز والبق معز ما والعز الذي نصب في القدر وهو الزاد المجموع
والسبق لما لا يخرج في المناضلة مع ابا منها او مع غيرها وفي خرب
المحلل منها كالمسافة واطلاق العقول مع الى ان الاصابة في التعارض والري
وقيل بشرطه ذكره الا صابة مرجح وهو ان ينفق السراحو وهو
ثبوته فيه مع خربه او عرف وهو ان ينفق فيه اوجرم وهو ان ينفق طرده
بعضه

عقب لها والباقي لم يزل عند صاحبها معار وان نال الفاضل المعصية مطاوعة
فلا بد لها وان جلت منه فهو قد تولاهما وعليه ضمانه واذا غضب لصغيرته
احدهما به الباقي وفيه المالك وما نقص بالحقه واذا اختلف الفاضل والمالك
في حق المعصية فالقول قول صاحبه مع عينه اذ لم يكن منه فان قال الفاضل
كانت معييه وصاحبها ينكره فالقول قول الفاضل وقيل قول صاحبه المعصية وان
ادعى صاحبها انها كانت صناعا او غفرا للقران ولا عند لحد الفاضل اذ اعجب
ملا منه لقله كالاشنان فان وجوه طلبة واراد لحد الصرت وعالمه من
ما ومثل واحد منه ولذا انقص وعجز عنه فان اقره قيمته وقيمة في
موضع المعصية مع اخلافها وقيمة في المؤنة مما لا مثله في الدنيا او في
ستوى في ذلك الحكم والقرين وبها يسلم مع العقد ان ان يرضى غيره
والاشترط على جهة المسموع معون فان ادعى رده لم يقبل منه الا بانه لا ذلك
الفاضل والمسلم بشرط الفاضل او عاينه من غير شرط لا فان يرضى بشرط وبالصبر
الفاضل ولا يزل الفاضل عن اعلم المعصية صاحبه ولم يعلم اذا اطلق على سلم
خبر او خبر لم يكن عليه ضمان فان اختلف ذلك على ذي وعبد او معه من جهة عند
اهله واذا بايع غيره مناعا ثم ادعى ان باعه ما لا يملكه وان اقله فاكرا فترك
حق بايع ان باعه مكره او قال لمصت ثمن ملكي لم يقبل منه ولم يصح منه لانه لو اها
وان لم يكن ذلك بعت منه واذا غضب من باعها فاجلها المشتري رده بالي حيا

وثمة الولد ورجع المشتري بها على باعه وان تلت في يد المشتري ورجع صاحبها
فيها على ان شاء من الفاضل المشتري فان رجع على المشتري لم يرجع على باعه
الفاضل عليه وان رجع على الفاضل رجع على المشتري لم يرجع على باعه ولصاحبها ان
يعقها باخره خذنها فان رجع بها على الفاضل رجع على المشتري وان رجع بها
على المشتري لم يرجع على الفاضل لانه حصل له في ماله استماع وخلافه ولذا ان
غضب داهرا فباعها ردت على المالك ورجع باخرتها على المشتري ولا يرجع
بها على البايع وان رجع بها على البايع رجع البايع على المشتري والمشتري رجع الفاضل في
ذلك على باعه لانه اخذته من حق وقال بعض اصحابنا ان دخل المشتري على علم لم يرجع
بالثمن واذا باعه ارضا من غيرها او عرس فشد انها لغيره رجع على البايع بالثمن وباعه
فان اختلفا في القيمة فادعى الفاضل رده على صاحبها بالقيمة رده ميسرا
قول المعصوب منه مع عينه لعدم اليقين فان اقاما بينا اقرع بينهما وان عصبية
في غيرها او لغيرها في عين الزم ردها وان قصر فان عصب عصب ارضا من ثمن
صا رجلا فهو مال له ردت قيمته عن عينة المعصوب من ثمنه او نقصا لم يرد في
فان نقصت ثمنه من ثمنه واذا دخل او غيره ميسرا رده وهو لم يملكها وبها
ان لم يكن فيها وان راى داهرا فكمها ولم يملكها من غيرها لانه انما استحقها
فان عصب عصبه ارضا بالثمن ومقتضى كماله ردت قيمه الباقي بقدر ما نقصت
تمام الكيل فان عصب حيا لم يرد حيا وان عصب قيمته ولم يرد حيا

عقب عبد العبد في يد الفاضل فادعى المالك ان عر عند الفاضل قال قول
قول الفاضل مع عينه واذا عصب الفاضل عصبه من غيره فادعى المالك عصبه
فلم يملكها فاشركان ولا يملكها الفاضل واذا ادعى ان عصبه هذا الذي
فشهد له شاهه عصبه يوم اقره والاخر يوم ان عصبه لم يملك له الحلف مع احد
وثوب ذلك وكذلك لو شهد احداهما بعصبه يوم ان عصبه واخر باوان بذلك
يوم لم يملكه لم يملك فان شهدا معا باوان بذلك في وقت شرب لانه يروح الى احد
واذا عصبه بعد امره ثبتت قيمته او شيا بافصاح رده وما
شركته واذا عصبه وما لم يملكه بزت مثله او ابروت منها شريكان فان خطبه
بدونه ضمن مثله ولا يكون شركا واذا عصب عبد او جيران غيره فملكه بزة
ضمن قيمته سواء مات بسبب او جلد له فان عصب جارا صغيرا فان في ذلك لم يضمن
بسبب كونه حيا او اكبر بسبب ارضه جرة ارضه له واذا عصب عبد افرادت
قيمة في ذلك ثم نقصت فباعه المشتري قيمته عنده والبايع اكثر القيمة **باب**
القيط والاضل المبتد قال الاصم وابن الاعرابي القيط من الغنم
وقال الخليل هو يسكن ما وبالفق المنيط والاضل الحيوان غير لادى بالقيط
المبتد لادى واذا وجد جوارا من عصار الباسك كان يرضى ويؤلف للذئب ولله
البسك كلاب والذئب والفاير والقران في وره ايضا اخذته ولم يرد رده لانه
كاشي الباسك وان كان يصح او يرضى في كلاء ومما عر ارضه وضمنه المبتد ويراه

برده على صاحبه فان لم يجد له حله الى الحاكم يرضى فان اختلفا الحاكم لفظ حيا
مخلان غيره فان كان عصى تركه فيه والادى عليه كسبه فان لم يكن له كسب
وراه يبعه ويخطه عليه سلوان كان لا يصح مرسدا ولا يرضى المقتضى والغير رجلا
في القير اخذها وردها على نفسه وعزم لصاحبها اذا جاز وان وجدها في العراق
عرقا سنة ايام ثم عرقها على نفسه كما قلناه او اتفق الموصوفين ان عرقها الى الحاكم
ودوى اذا وجدها في العراق حر لهما والصدق منها وان وجد غيرهما
فان كان داهرا لم يملكها او ما يملكه كذلك لهما وليس عليه قرض ولا ضمانه كالمعصاة
الربط والاداه والقطار وتركه انضال لغير صاحبه فاحذر وفي نقد صاحبها اوى
ممن وان كان مرسدا فاقترنه او ما يملكه كذلك ان وجد في مزرعة ما اهد احد
من غيره يرضى وان اختلف في غيره ذلك فاما في الجوار والجرم فان وجد في مزرعة
حرلا والاضل الذي وجدته والابسج والاسوان والوايل المساجد والجوارح ولا
يملك في الجيد والجور بسبه ومن يباعه او يمشاهه والجره مثل الالحاف
عليه ويقر من ضاع له ذئب او فقة او شاة ان كان ولا يرد على ذلك فان جاز
صاحبها والجور ووصف عفاها او وكاهها وحسبها وتذرها جاز لان
يملكها اياها وان اقام اليقين وجب ان يملكها اياها وقيل يحرم ان يملكها ما
لقره عليه السلام اعرف عفاها وكاهها وليس بمحدث ان يكون امره
بذلك استحقا طاه لان العادة ان يرضى او يبيعها على نظرها ولا يرد في

155

✓

19

الملا عند
المؤمنين
العالون

الحمد لله الذي هدانا لهذا
والذي كنا لنهتدي لولا أن
هدانا الله

६०

5

2

19

المعجم

[illegible][illegible][illegible]

على سائر احوالها او غير ذلك فان كانت الرحلة الى اولادها مستمرة فلو رجع
 حاشية فان لم يكن قد ذكره في حقيقته فان لم يكن له نصيب حقيقة فان لم يكن
 له نصيب حقيقة وبقا هذا ان لم يكن له نصيب حاشية فان كانت الرحلة الى اولادها
 لصحة كل حال فحينئذ يحصل احوال اولادها في الدرك كما لو رجع او اذا رجع
 ان يعلق عتبه في احواله او يبعد فحاشية معناه لو رجع الى اولادها او الى غيرها
 والاولا ان يعلق عتبه في احواله او يبعد فحاشية معناه لو رجع الى اولادها او الى غيرها
 وان يتبع احوالها في غنى او فقر او حسب فان لم يكن له نصيب حاشية فان كانت الرحلة الى اولادها
 ولم يعلق عتبه في احواله او يبعد فحاشية معناه لو رجع الى اولادها او الى غيرها
 الا ان يعلق عتبه في احواله او يبعد فحاشية معناه لو رجع الى اولادها او الى غيرها
 حاشية فان كانت الرحلة الى اولادها او يبعد فحاشية معناه لو رجع الى اولادها او الى غيرها
 اعني اولادها او يعلق عتبه في احواله او يبعد فحاشية معناه لو رجع الى اولادها او الى غيرها
 واذا رجع احد بعد لم يعلق عتبه في احواله او يبعد فحاشية معناه لو رجع الى اولادها او الى غيرها
 اعني البعد والاولا ان يعلق عتبه في احواله او يبعد فحاشية معناه لو رجع الى اولادها او الى غيرها
 هو ولا يولد منه من يعلق عتبه في احواله او يبعد فحاشية معناه لو رجع الى اولادها او الى غيرها
 فلو كان ما في العتق شخص لم يولد منه من يعلق عتبه في احواله او يبعد فحاشية معناه لو رجع الى اولادها او الى غيرها
 مع النسب ولا يولد منه من يعلق عتبه في احواله او يبعد فحاشية معناه لو رجع الى اولادها او الى غيرها
 ولو كان العتق عتقه واما لا يولد منه من يعلق عتبه في احواله او يبعد فحاشية معناه لو رجع الى اولادها او الى غيرها

[illegible]

امامه
الشرعية
في النظر

جواز النكاح
ممنوعة
عند بعض

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom left of the page.

وكانه السام عنده

و بعد از آنکه چنانچه گفتیم اختیار دادند که غیر المستغنیه منهن از افاضه و لم یجدوا ولا اذ
 و منهن من شرب الخمر و مات الکامله و اذا کسب یهودی او نصرانی و لم یسلم و فوجت
 اسکیا بعد الا ان دخل اهل الم بدخل کان کربن اربعه کذا کذا و ان کن کثیر من اهل الک
 منهن اربعه و اقل سائر من و ما بعد ان اقران کان دخل من و خرج بخلافه و سائر من
 و قد اوردت ما من طلق احد من اهل الک و ما بعد ان اقران کان دخل من و خرج بخلافه
 و جعل عتقا و لم یکن من اهل الک و ما بعد ان اقران کان دخل من و خرج بخلافه
 و بعد از آنکه چنانچه گفتیم اختیار دادند که غیر المستغنیه منهن از افاضه و لم یجدوا ولا اذ
 و منهن من شرب الخمر و مات الکامله و اذا کسب یهودی او نصرانی و لم یسلم و فوجت
 اسکیا بعد الا ان دخل اهل الم بدخل کان کربن اربعه کذا کذا و ان کن کثیر من اهل الک
 منهن اربعه و اقل سائر من و ما بعد ان اقران کان دخل من و خرج بخلافه و سائر من
 و قد اوردت ما من طلق احد من اهل الک و ما بعد ان اقران کان دخل من و خرج بخلافه
 و جعل عتقا و لم یکن من اهل الک و ما بعد ان اقران کان دخل من و خرج بخلافه

[illegible]

الشريعة لا يكون لمن اراد ان يتركها او يتركها او يتركها او يتركها
 كل من تركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها
 فان اقبل شي من ذلك لم يتركها او يتركها او يتركها او يتركها
 حال ولا يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها
 لها ولا يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها
 او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها
 الحبس او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها
 اولادها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها
 وبما اقتضت الامر من الرضا او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها
 بغيره من زوجة او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها
 يتزوج او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها
 ما وجب الختم بها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها
 بينها ولدت المراه بها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها
 فامضت ارادة المراه بها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها
 ابد او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها
 حرم الرضا او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها
 ارادة او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها

المقدم

وذلك انهم ستره وقرروا بعض النماذج ان يكون للصغيرة نصف الصداق على الزوج
 يرضع الزوج من ثمن المهر وبقيل لا يرجع عليها ان لم تصدق ذلك وان اوصت الصغيرة
 امر او اوصت بشيئا منها انما يرجع للصغيرة والمهر على ما ذكرنا ولا يثبت الرضا في الابن
 عدل لا يرجع الصداق الاستيفاء للكلية انما رجعت له ومنه فان عدل له صداقها
 ولم يترد باجم الاصل وقال بئس له المهر فلا يملك ان الزوج قد راعى ما استقر
 الابن وان لم يكن الزوج راعى من ثمنه ما يملك من ثمنه الصداق بالانكاح والقبول
 على ما في بعض النسخ او بعد تزوجت فلا بد ان يكون من ثمنها ما يملك من ثمنها
 وبشيء او يملك من ثمنها الاول او يملك من ثمنها الزوج بقيل او يملك من ثمنها
 او يملك من ثمنها او يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 بقيل او يملك من ثمنها لا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 على ما في بعض النسخ ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 ولا ان الزوج انما يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 الا انما يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 وسبب ذلك انما يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 عصبته فان لم يكن له ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 زوجها او يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 فاعني راجع مقدم فان النكاح يثبت في وقتين فالاول هو ما وان النكاح يثبت

اكد ان كان وقتها لا فرق بينهما وورث الى الاول بعد الوفاة وان النكاح يثبت
 او ان حال بلوغها ورثته وان كان وقتها لا فرق بينهما وورث الى الاول بعد الوفاة وان النكاح يثبت
 شخص على النكاح فانما يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 بطلان النكاح وكذا انما يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 بينهما وغيره وانما يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 ومنه فلو انكر انما يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 ورثته المرأة وبكسر الرشد عند التمتع منها ومنه فلو انكر انما يملك من ثمنها
 ولاية الجرد لابن الصغير من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 الا ان يملك من ثمنها ومن ثمنها من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 عليها ومن ثمنها ومن ثمنها ومن ثمنها ومن ثمنها ومن ثمنها ومن ثمنها
 واذن بها صحتها فان كانت ثمنها او اوصت منها لثمنها واذن بها صحتها فان كانت ثمنها
 الصغير من ثمنها انما يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 وبشيء وقت الصداق على كل واحد منهما ورثته فانما يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 قبل البلوغ والصداق من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 صا حصة من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 العقد يثبت فان قبل وقتها ورثته والذي يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها

والصداق على الزوج
 والزوج على الصداق
 والزوج على الصداق

ومن اوصى له من ثمنها او يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 بعضه وام الولد الزوج الا بان السيد فان تزوج العبد من غير اذنه وقت طهارته
 وعقد صحيح باذنه ولا يجرى على النكاح وقيل ليس له الصغير والكبير من ثمنها
 العبد الى تزوج لم يملك عليه ولا يملك له ولا يملك له ولا يملك له ولا يملك له
 ولا يجرى من اى تزوج عبيد النكاح يثبت ولا يجرى من اى تزوج عبيد النكاح يثبت
 ولا يصح ان اذن في فاسد ولا يملك له ولا يملك له ولا يملك له ولا يملك له
 وكيفية المهر والمهر انما يملك له ولا يملك له ولا يملك له ولا يملك له
 في النكاح الاسلام والابن رده ربه فان كان له المهر في النكاح فان عسر
 ما بعد فلاحه لما قد وقع من ثمنها ولا يملك له ولا يملك له ولا يملك له ولا يملك له
 والصغير من ثمنها ولا يملك له ولا يملك له ولا يملك له ولا يملك له ولا يملك له
 النكاح واذا اوصى النكاح ثمنها او يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
باب النكاح
 يقع اصداف كل ما ذكره ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 من غير نكاح ودين يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 مبيته ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 في النكاح والدول والارثه على حسن ما فيهم فان راو عبيد جاز واقبل من اهلها
 بركه وان ثمنها قبل النكاح والمهر ما يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 وبكسر ثمنها صلاته اذا لم يكن لها ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها

وليس يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 الزوج وان طلق فلو يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 تبين من قبل النكاح انما يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 لها الا ان تزوج بعد ولما اطلبها لثمنها فان كانت ثمنها لما وان اصداف
 مستحق او يملك من ثمنها او يملك من ثمنها او يملك من ثمنها او يملك من ثمنها
 ارثته قبل النكاح او ارثته ربه او ارثته او يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 فتح عقد لغيرها كذلك فلا يملك لها وان ثمنها قبل النكاح ثمنها فانما يملك من ثمنها
 واذا طلق قبل النكاح والنكاح مستحق ان كان في ثمنها سقط عنه النكاح ان كان
 عينا لم يملك من ثمنها وان اقصى من ثمنها لم يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 زنا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها ولا يملك من ثمنها
 يوم اقصى اباه وان كانت ثمنها كالتزوج والمهر في ثمنها الاصل انما
 لها فان اصداف اباه صلاتا او ثمنها راجع في ثمنها الاصل انما وان كانت
 ناقصة واقتراعت ثمنها جاز ان اقصى ثمنها ابته وقد وان كانت ثمنها
 ما عدا ذلك راجع ثمنها ثمنها او ثمنها ثمنها او ثمنها ثمنها فان كان ثمنها
 ثمنها ثمنها وان تزوج او ثمنها ثمنها الاصل انما ثمنها ثمنها او ثمنها ثمنها
 المستحق قبل النكاح راجع ثمنها ابته وان كان مصادفة فابته من ثمنها
 راجع ثمنها فان تزوج ولم يملك من ثمنها او ثمنها ثمنها او ثمنها ثمنها

١٨٨
منه مني عزوان انكره لولا لودون عشر سنين اليه بلالان وان مات اعتدت
بالشهر وان كان في شهرين اوتحت يبع فان لا غنى لشدة فان مات تكل
بالحسن لودون وان كان الزرع شطوع الكوك والاشجار اغاب منها
اكثر من اقصي اولم مدخلها او دخلها است به لا قدر ان كل غنم ولا
وجع الصغار في الولد مدونة وان انكره ولا غنى المال اواقه حتى تصنع
جاز وان قد قتل ولا غنى المال فكلت لم كذا حتى تصنع وترى ان لم يكن
من يرضه وان قد قتل رغبة الصغرة والامكان انما بها او يكون عزوان قد قتل
الغنم بزا حال غنمها اوتقت قتل بزا حال انما قتل لم يفسد لاسطه اكد
التزير حتى يفيق ويطلب لها وان ان مات فطالبت بها او انكره لودون فميت
علا لسان لاسطه لودون التزير في الولد كذا اضلها فاميت حدث وعزوان لان
تلاعن فان انكره الزرع التزير فميت واحد اوتقت ولو انه اقرب او شارب
ان قد قتل يوم اجمعه وادوم نفسه لم يثبت فان شهدته الغنم والابا لم يثبت
فان شهد الغنم فميت لان كان قد قتل بها فميت لان ردت شهدتها
فان كانا لم يثبتا عنه وجع اللعنه شهدته ان قد قتل فثبت رمان الاخرى بالابا
والاشارة لودون وان شهد اللعنه فميت لان كان قد قتل بها فميت لان ردت شهدتها
فان كان الاخرى في نفسه من يخذ صبيها لسان في شهدته البقرة فميت لان كان
ماتت **الظهار** ذلك يلاء على العباد والفرج الباع

١٨٩
ان قد قتل انكره لولا لودون عشر سنين اليه بلالان وان مات اعتدت
بالشهر وان كان في شهرين اوتحت يبع فان لا غنى لشدة فان مات تكل
بالحسن لودون وان كان الزرع شطوع الكوك والاشجار اغاب منها
اكثر من اقصي اولم مدخلها او دخلها است به لا قدر ان كل غنم ولا
وجع الصغار في الولد مدونة وان انكره ولا غنى المال اواقه حتى تصنع
جاز وان قد قتل ولا غنى المال فكلت لم كذا حتى تصنع وترى ان لم يكن
من يرضه وان قد قتل رغبة الصغرة والامكان انما بها او يكون عزوان قد قتل
الغنم بزا حال غنمها اوتقت قتل بزا حال انما قتل لم يفسد لاسطه اكد
التزير حتى يفيق ويطلب لها وان ان مات فطالبت بها او انكره لودون فميت
علا لسان لاسطه لودون التزير في الولد كذا اضلها فاميت حدث وعزوان لان
تلاعن فان انكره الزرع التزير فميت واحد اوتقت ولو انه اقرب او شارب
ان قد قتل يوم اجمعه وادوم نفسه لم يثبت فان شهدته الغنم والابا لم يثبت
فان شهد الغنم فميت لان كان قد قتل بها فميت لان ردت شهدتها
فان كانا لم يثبتا عنه وجع اللعنه شهدته ان قد قتل فثبت رمان الاخرى بالابا
والاشارة لودون وان شهد اللعنه فميت لان كان قد قتل بها فميت لان ردت شهدتها
فان كان الاخرى في نفسه من يخذ صبيها لسان في شهدته البقرة فميت لان كان
ماتت **الظهار** ذلك يلاء على العباد والفرج الباع

١٩٠
فان لم يطقوا فميت سنين سبكت كل سبكت نصف من الربا ابطال ونقصت
ما ليس طما واكثر الحام او واحد را لان نصفه نصف ولا يعلم كذا ولا عباد
او اظهر وجه لم يثبتها او الى منها لم يكن عاذا من قال بغير شرط قال لا يملك
حتى يحصل الشك او من شرط العود او اذ عزم على العود لاسطه او من شرط
الكنة او كسبها فانها نصف فميت وان شرط عياله يومه ويصلته الا اذا ركن
وحدود او اذ اشترى في الصوم فميت الرقبة ثم جد لا فضل له المقت وكذا في
الصوم ولا يملك في الكسب الا في الزرع والجنم ومن يملك ما كذا فميت لان قد
عشر ايكس وكذا في الجبر بعد تصديق بغيره ولم اكله والاعور الجبر فميت
المريض والا فان لم يوف موت ولا كسب في القيمة الكسب رات واذا اشترى من
سحق عياله من الكسب ويحكي ان نول وقبل في ان نول وان اعترى
صحة في بعد عياله بغير غيره لم يملك ويثبت ان كان موصرا ونزل عند التفتيش
او اكله لغيره فميت لان كان اعترى عياله الموصر لم يملك الا لان
بغيره موصرا فان اعترى بغيره عياله لم يملك في موصرا موصرا وان قد كسب
على العود لم يملك واعداد عياله حتى بعد عياله العود فميت او اكله عياله
اكله او كسب عياله موصرا فميت لان كان اعترى عياله العود فميت لان كان
لا يملك الا في الجبر عياله موصرا فميت لان كان اعترى عياله العود فميت لان كان
طما رتعا واعترى عياله موصرا فميت لان كان اعترى عياله العود فميت لان كان

١٩١
الغنم شهدته انكره لولا لودون عشر سنين اليه بلالان وان مات اعتدت
بالشهر وان كان في شهرين اوتحت يبع فان لا غنى لشدة فان مات تكل
بالحسن لودون وان كان الزرع شطوع الكوك والاشجار اغاب منها
اكثر من اقصي اولم مدخلها او دخلها است به لا قدر ان كل غنم ولا
وجع الصغار في الولد مدونة وان انكره ولا غنى المال اواقه حتى تصنع
جاز وان قد قتل ولا غنى المال فكلت لم كذا حتى تصنع وترى ان لم يكن
من يرضه وان قد قتل رغبة الصغرة والامكان انما بها او يكون عزوان قد قتل
الغنم بزا حال غنمها اوتقت قتل بزا حال انما قتل لم يفسد لاسطه اكد
التزير حتى يفيق ويطلب لها وان ان مات فطالبت بها او انكره لودون فميت
علا لسان لاسطه لودون التزير في الولد كذا اضلها فاميت حدث وعزوان لان
تلاعن فان انكره الزرع التزير فميت واحد اوتقت ولو انه اقرب او شارب
ان قد قتل يوم اجمعه وادوم نفسه لم يثبت فان شهدته الغنم والابا لم يثبت
فان شهد الغنم فميت لان كان قد قتل بها فميت لان ردت شهدتها
فان كانا لم يثبتا عنه وجع اللعنه شهدته ان قد قتل فثبت رمان الاخرى بالابا
والاشارة لودون وان شهد اللعنه فميت لان كان قد قتل بها فميت لان ردت شهدتها
فان كان الاخرى في نفسه من يخذ صبيها لسان في شهدته البقرة فميت لان كان
ماتت **الظهار** ذلك يلاء على العباد والفرج الباع

انظر

والمسجد
الذي فيه
والنبي صلى الله عليه وسلم
في مكة

الاصغر مع
الاقص

١٠٠

الاصغر مع
الاقص

الاسم فالتبث لهم
مع

باب ميراث المأخوذة والأخوات وأولادهن

الاسم فالتبث لهم
مع

Yes

اولا في اوله
ثم في اواسطه
ثم في اخره
ثم في اوله
ثم في اواسطه
ثم في اخره

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

11. 11. 11.

المسألة

القضاء على الجائدين
وان كان في
وعلى العالم الخير

[illegible]

سے

[illegible]

فقد اذبحوا لعلهم لا تقطع
منه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۶
ووفی

7/10

لکھا واداری
فل واسطہ

عجبوں

[illegible]

فان قال القوم ولد من ام لبيبة فابن الزاوية او ولد الزاوية
 لانها كانت بعد ذلك واذا ذهبت امرأة زوجها فاقبها
 بعد ذلك فان تكررت الهبة وقدمت بالزنا ثم اعترفت بالهبة جرت
 له نكاح جارية ولا عمل فزنى الحاقا ولا يعمل فله ان يتركها
 له ولو زب المهر والصبي من ثلاث الى خمس وست يرفق فان
 بلغ بصدقه في المهر فلا كفارة له الا العتاقة فان قال الخبير لم يثبت
 بالمرء جارية ولا مهر من المسلمين فان قال صاحبها اب لك ولا ام لك
 تصدق بشي من السب وهدايا المؤمنين بسب القرض العسر
 واليسر سواء فيمن يمسوه لسب لم يمس ولم يمس ولم يمس
 وجب عليه الا ان ياتي فواعلى نفسه فان دفعوه الى سلطان وجب
 عليه قتله ومن زعم ان اخراجه من سبوا الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم ولدين مسلمين اذا ارتد فله مباح لكل من يمس ذلك منكره
 فان كان اسلم من كفر ثم ارتد استتيب فان لم يتب قتل بالسيف او
 فيوطى بالصل ولم يزل ذبيته قال قوم لا يمس للمؤمن من علمه الامم ولا يمس
 ياربنا فاستتبنا بهم فلم يتوبوا فذرية حيرة نارا وحمر جري الى جانبها

والله

واوصى ما بينهما والعامة فمافاقوا ولا يرتدق فقتل احداهما
 ان كان ارتد عن غير فطرة وان كان عن فطرة فقتل الحاقا
 ولا يعمل الفطرية بالزنا فان ما هو عليه اعظم منها واذا ارتد
 قوم من فطرة فقتلوا وسببت ادراكهم ومن ارتد
 شاهدان انهما الصم ولم يتب قتل بالسيف او خنقه احد
 ولص من فطرية وطرح فيها اذا اختار الصبي الكفر من مسلم
 واليه مسلمان او احدهما ارتد واخر على الاسلام فان شهد
 الذريق الف بالبرائة من ذكره وشاهدان مرضيان به
 فقتلتهما او عليهما لا يدين بكنهه ويعز شهادتهما
 بحسب ما يري الا امام ويطاف به ليعرفه وكان اخراجه
 عليه الامم فخلصهما اذا اظبا وعفالن بالكره ووشك
 العلماء جواز ستمه للماذيان ولا يدين ولا اموالهم من
 تفويض امه على من يغير اذ يما فرق بينهما وضرب من
 الزنا فان رضيت لم يمس لم يضرب لم يفرق بينهما ولم يمس
 امه ان صاعين خطا بعد ضرب كل منهما ربع حدة الزنا فان ارتد

ضرب نصف حدة الزنا ومن اتي المرأة حائضا فذكر
 واذا ما بالعارق ورد السرقة على صاحبها ومن قتل نفسا
 فقتل عظيم ويقتل المشرك المسلم ولا يقبض الا بالثبوت فان اكله اعظم
 منه ويثبت ذكرك شاهدان عدلين او اقراره وعن اقراره
 عليه الممنوع علم شاملي السوء كان اخر جهنم بدير وحده القتل
 الا ان يتوب وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابيض الماشاء والله
 عز وجل يجل من ظهر من غير حق ويأني عن الادب على الجنب
 ويؤني عن واقف المهر والابن فاسكها واللعن اعزها ولا يمس لها
 ولا يسأل احد الا حرة فزواني علة لم ادب من اقرب له من
 وغير القصاص من المجدل الادب ومن احبب في العصبية
 قتل الخويرة العيون من الصان والخط الجورة لكم والمسلم
 ظلم واذا قتل حر وعبد جلد فاقتل وليمة قتل الحر ضرب الامام
 العبد ومن مرسلا بأكبر عداوة عابه او عسر متشاكس بلاء الله
 عليه ما حصى من عداوة واعداة او عسر عزر والعبد ان يترك ما به
 واليبت بما ليس منه ومن جحد محمد بنويرة او عذر فرضا وحققا

للعلم

لعلم من دينه ضرورة وجوبه واحظه او باجته فهو مرتد
 من قال ادرى اهو صا دوام لاقتل الا ان يعترف ومن ادعى
 النبوة وجب قتله كما المخالفات
 القتل لها ثمانية انواع عمر وحطاء وموصوف بها فالمرء ان يمس
 فعله وقصد ما لا يقتل غالبا كالسكران والشيخ والحجر
 وعصا ولم يمس عده حتى مات او سم او خنق او وضع لها الحطب
 والخطا لا يقصد القتل بفعله ولا يثبت مثل ان يرمي بها من
 انسانا او انسا فيصيب عيس وعده الخطا ان يقصد القتل
 لا القتل مثل ان يقصد الطبيب انسانا فيموت او يورث العلم الصبي
 بعصا حفيضة فيموت والخطا في القيد كالسمل والخيف العمد
 العود او يرضي وليا الدم بالدين او قل منها او اكثر ورضي
 القاتل فان لم يرض فليس عليه سوى العود فان هر قاتل المروية
 احذت الدين من مالها ان يترك له ما من الاقرب فالاقرب
 ممن يرضى ذنبه ويجلس فمات من ثقتا ومن يترك العود فله
 حتى يظهره ويخضره فان مات هاربا الزم الحواري بالدينونة

دية المودة سنة وحرما من غور الابل لسان اول الف كنبش اول الف
 شاة او ثمانية سنة او الف دينار او عشرة الاف درهم
 او ما ساحله والحلة ثوبان ازل ووردا وحقن بقرته ان يدرهم
 ويحرم على ان لا يعوز ويعدن فيه للمقود فان اضيق منه بالدية او
 غفاعة كمن يصوم شهرين متتابعين وعققتهم واطعام سنين كمن
 اكل منهم مائة وثمانين وموصيه العود اذا وقع ظلم من البائع
 العاقل لظلمه كان او المرأة ومخافيا فلا يعمل مسلم بكاذ ولا حر تصد
 ولا ولد بغيره كما لا يقتل هو يهودي ولا نصر لهم منهم بالخرج تحت
 التاديب والدية وقتل المرأة بالرجل والرجل بالمرأة بغير
 نصت الدية عليه والدية ولا قد يقتل الحربي وان اعتاد من اهل
 الذمة والعبيد لا يقتل بغير موافقة يور الذي عليه سمانه دينار وسيد
 العبيد تمام دية المودة بغيره المعق وان كان القاتل قد قتل
 بغيره واذا كان في الجرح بغيره لا يقتل او كان مما يبرأ فليس فيه نصيب
 وان عزم وحجب فيه الدية والحطاء لا قصاص فيه دية النفس والموت
 فصاعدا في غلة عاقلته الحاي وهو عصبته اباه وابناه ومن

غنما

غنما من الذكور الصغار ولا تضل الام ولا خاص قد ايتها في ذكر
 فان لم يكن حيا قتلته في الدية فان لم يكن فعليه ضمان الجديرة فان
 لم يكن لها قاتل ما او كان للقاتل احد من ماله فان لم يكن
 فموتت الما ولا يوجب العاقله ما على الحاي ولا يضل لهم
 وتستأدي في ثلاث سنين املانا وحرما من الابل ارباع
 او ثمان عشرة ذنبت بنت لبون بنت خاضع وعشرون ابن لبون وثلاثون
 خقة وثلاثون بنت لبون او ثمان عشرة ذنبت بنت لبون
 وثلاثون بنت لبون ومثلها حققة ومثلها اجرة مائة الف شاة
 لسانه ما ذكرنا في الرجل وامرأة شبيه المولى في دية وفيه الدية
 ما لسانه من الابل لبون بين ثمانية الى ما لا يعلم او وثلاثون
 حققة وثلاثون بنت لبون او الف شاة الى ما لا يعلم او ثمان
 ثلث وثلاثون حققة ومثلها اجرة مائة الف شاة في حقة الجمل
 فان لم يكن له ما يسويها فان مات او هرب فعلى القريب
 فالقريب من يريه دية فان لم يكن فبنت المال وقيل لسانه
 في سنتين وهذه دية الحار المسلم ومن حمله ومن دية المرأة نصف

ذكر فان قتل في شجر حرام ولا شجر حرام ذوالنصر وذو الحجة
 والحرم هو رجب او في الحرم عمدا وضوا بالدية وخطا ودية
 وثلاثون الف خطا وخطا خطا وسواء وقتلتها في الحرم
 لكل مسلم من ذنبت في شجر حرام خطا وصام شهرين متتابعين
 في الحرم وان قتل في الحرم خطا وصام شهرين متتابعين
 وان جنى في الحرم اقتض منه دية وان جنى في غير الحرم
 لم يطمع ولم يشق ولم يباح ولم يكف حتى يخرج فيقتص منه فان قتل
 انسانا خطا ولا يوطئ ولا يذبح ولا يذبح الا كذون الصقور والسمائل
 بين اهل الذمة وحجب الدية ان قتلوا خطا في اموالهم فان كان
 لهم مولى فعلى المولى ان يرضى له الميراث الميراث الميراث الميراث
 بغيره بغيره الميراث والامة وقد بينا فيما مضى حكمه بغيره الميراث
 والميراث الميراث والحنا بغيره واذ عفا الوطئ او وطئ
 سقطت العود فان قتل الوطئ بعد ذكره اقتدره او اقتض منه
 ولا حظ للزوجين في العود فان رضوا او لم يرضوا بالدية فلا بأس بما
 منها ويرث الدية من بيت المال سوى الاخوة والاخوات للام

ذنبت

ومن يتقرب بها وذا كان وفيه الدم في الحرم خطا او سخطها انفس
 الوطئ جسد الحان حتى يسقى ويبلغ الصبي وان كان له ولدان لم يوطئ
 والضا البائع الحاي على مال خصه جازا للصبي اذا بلغ العتق بعد
 رد قسطه البائع من الدية فان عفا البائع فذكره وصد من الام
 ورضيها فان قتل اناه خطا فالدية على انا قلة وحجبها الا ان
 فان قتل يوم خطا فالدية على عاقلته لو رثه المقتول سواء كان ابن
 له وارث غير مولا دية على انا قلة فان قتل عمدا وشبهه بالدية
 فيما لا يوطئ المقتول فان لم يكن له ورثه غير مولا دية عليه الميراث
 فان كان له ورثه قتل احد اياه والاخر امره فقاتل الميراث الميراث
 من قابل الام وكذا قتل الام الميراث من قابل الام الميراث
 والجحور وخطا وهما سواء وروى في الاحكام لا يوطئ الا في الحرم
 مخنقة وان قتل من ارادها فدية هدر فان قتل العاقل عتقا اراد
 فلا شيء عليه وروى من بيت المال ان يرد ويحرم بغيره لدية ولا فدية
 فان قتل خطا فعليه دية فان لم يكن فعلى الميراث او ورثته من غير
 ميسالت عينا وقام المضروب فقتل ما يرد الا فدية على القاتل

لعمارة والديرة على ما ذكره فان لم يكن له ما قلناه فلو كان له ثلث سنين
 ودية عشرين من تركه المقتول وبنو قاتل ولده وعبد عبد الله بن
 روميا ويصيران ضرا شديدا وان عثر السيد عبد الله بن
 ضرب ما قد سوط وان قتل العاقل صبيبا اقتد به فان كان المقتول
 وليا فانها احدهما الدية ولا اخر القود وطال القود على تركه
 حصته من الدية واقتضى وان عفا احداهما ذمهم العاقل على
 القاتل وقتل رومي ذاعف واحد من الاولياء عن الدية سوط المقتول
 واعطى من المقتول من الدية ويصير ثوبه القاتل سوط المقتول
 لا يمانه او يقر من آخر والكفارة في ترك المقتول من هو علة دون الكافرة
 لا كفارة على صبي ولا محنون ويقسم الامام الدية على العاقل على ما يرى
 من علة ودية ويصير ذلك عند حوزة المقتول ولا يلزم المقتول شيء فان
 مات عند الحول مائة الف من ثلثه والقريب والمبعد فيها سوطا قيل
 يقدم الاوراء الا ان كان له ثوبه في القتل في الجور في الحسين والحسين
 تساد بمائة الف ثلاث سنين كما كان له ولو قتل الاب والدة في الجارية
 قتل حوا واول العبد عتق له ولو قتل والد استقر فاته فان قتل المولى

بالمال

بالارثن ورضى تركه المولى وجاز ان قتل خطأ فله استقر فاته لقتله
 فان قتل المولى بالارثن الجارية تجاز ان يجر خطا على الخطا بقتله
 او يعضد ان لم يخط بقتله بيا عفا خطا الجارية فله الدية والدية
 المالم يجره بالارثن وان كان عتق اقتضى منه فان قتل المولى وسدده
 قتل به وان قتل خطأ لم يكن عليه شيء غير الكفارة وروى في الصلح في
 عشر سنين او حصة الشبابة اقتضى منه واقسم عليه المولى والدية
 ومن قتل عليه من المقتول حتى يرضى صاحب الدية والدية
 الدين هم خصا المال فان ارضى المولى او عفا او خلى الدية رضى الدية
 بقيت القتل والجراح اشاهد من علة من او قتل من حر المقاتل غنا
 منهن فان لم يخصوا ولو شهدوا لو شغل المولى عليه من واحدة
 لان كان لو كان ولو قوة تهم خلف المولى للدمى بدل المولى حين
 يمينا وقتل الخطا بمصرنا وفي السمع والبصر واليد والرجل
 وقطع الاعضاء والارواح ان بلغت الدية كاملة ستة اقسام المولى
 والخطا واحد من عتق المولى الحساب واذا خلعوا في المولى انصرفت
 بقتله وبالمال فيما يجب المال ان كل خلف المولى عليه ثلثه ولو

فان كل نذر الحق واذا لم يكن للموت في هذه المواضع من قومه من خلف
 منه العتق ورضى عنه عليه الامان وقال بعض اصحابنا ثبتت الحياة بين
 الموجبة للمال بشاهد او موافقة من معين المولى في شاهد ودية
 وثبتت المولى بشاهد او موافقة من ثوبهم الدية لا القود وروى
 في امرأة واحدة فثبتت الحياة فقتلها المولى بالارثن وروى
 السكوت عن جرح من بآية عن علي انه كان يحبس المقتول في القتل
 ستة ايام فان لم يثبت عليه على حبيبه فان مات وطع الدم قام
 لدية بمقامه ولو اذ قتل انسان فافترس بقتل خطأ اخر فقتله
 عتق فبقول اصحابنا المولى تجاز ولم يكن له على المولى سوط وان قتل
 بشاهد على شخص انه قتل شخصا عتق او قتل شخصا فقتله
 قبل المشهور عليه من قتل وسبيل المولى على المقتول ولو قتل المولى
 المشهور عليه فقتل المولى المشهور نصف الدية فان اراد قتلا معا
 فله وير نصف الدية على ورثة المشهور عليه ولو اخذ الدية منها بعينين
 فله اقر شخص فقتله عتق او قتل اخر فقتله دونه ورجع الاول على عتقها ورجع
 المصول من بيت المال اذا كان المقتول المخطأ مملوكا فقتل

عنه المولى

عنه المولى خاصة فان قتل امواتا ان يحل قبل تارة ويصير المقتول
 بعضهم من بعض واذا شهد شاهدان ان رذل من جرح عتق
 عتق الخطا ما وشهد وشاهدان عتق فقتله فقتله بعض اصحابنا
 حصل المولى على واحد اذ اطلب بمضمون شهادة المولى فالا فالا
 فصا عتق اذ اقتلوا واحدا عتق او قتلوا بعد ذلك لم يجر عليهم
 ما فضل عن دية بينهم سوا فان لم يور فاما له قتل واحدا
 فان قتل المولى فاحدا او اثنين يجر عليه حصصهم من الدية فقتله
 القتل والجراح ويثوب الامام اديهم وتخصيم وان كان خطأ
 فالدية على عتقهم بالسوية فان قتل المولى جماعة وجرهم
 عتق اوج او قتل بعضهم جميعا فان ادر شخص منهم فقتله فلا حق
 للمهاجرين فان قتل ثلاث نسوة فصا عتق او قتل واحد
 القاض عن دية على اولياءهم بالسوية فان قتلته خطأ
 فدية واحدة على عتقهم فان قتل رجل وامرأة فقتلوا فقتلها
 ويور الى رجل من ثمة فان قتلها اخذ وامرأة من الرجل نصف
 دية فان قتلوا الرجل والامرأة او امرأتين نصف دية فان قتل

بالدرة فالدرة عليها سوار وان كان خطاء فالدرة على عاتقها انصبت
فان اسل واحد وقتله اخر فظهر لهما ثالث فقتل الثالث وجلس
عمر بعد ضرب جنبه وضرب كل عام حين جرد له وسجل عين
النار فان قتلت امرأة وعبد حرهما فلو على قتلهما ويرى ما زاد
على من سته على حوا العبدان زادت قيمته عليهما وان لم يصح
اوساوي ما زاد ان فان قتلوهما او سترقوا العبد فليعلم ان زادت
قيمتهم على نصف الدرة والزيادة واسترقوه فان قتل الحمار
حر احد فليعلم قيمته فان قتل علفه وحر وحره ومكانت اذ كانت
كنايسة فليعلم ان ربع الدرة وعلى الحر قتل العبد فليعلم ان
والانصرم سيرة الا ان يقتلوا الا بدو عنه وعلى الحمار فليعلم ان
وعلى من كان في الغنم بواه ابو يصيب عن ابو عبد الله عليه السلام
وعلى كل واحد من المشتري من القتل الكفاية وعلى الواحد من
بعد من قتل فان تعدد بعض الكفاية فالى ان جرد
يكبر ويصوم شهرين فان قتل جماعة من الجاهل فليعلم ان
فعل عاقبة ديتهم جميعا فان قتل علفه وحره وحره وحره كان

نحو

بينهما فان فعل واحد حيا لا خروجه ولا خروجه فروي انه بينهما الا
ان حكم الحاكم لا ولا وان فعل كان للآخر فان قتل السيد عده حيا
عنه قيمته لبيت المال وان قتل مملوك عدا فان شاء السيد عفا
وان شاء اقتصر على حق العبد وعليه دين قدوت الجارية على
الدين فان امر عده بقتل غيره فقتله اقتدر سيرة لانه كما لشم
وخلا العبد السبعين وروي بالعكس ان اعتاد ذلك للمعاملة
وان امر الممثلة بالقتل فالتود على القاتل وان اكرهه على ذلك
واذا قتل المرأة عطا فعل عاقبتها ودية العمد وشبهه الخطا في
مال المالك لول ويصوم الرجل والمرأة في النكاح وديات الماعضاء
والجارية على ثلث الدرة فليعلم ان نصف الدرة ولا يصح ان
حتى يركب النصف وان قتل علفه علفه لم يقتل منه حتى لا يركب الدرة
وليفظ منها ثلث اصحاب لا اقتصت منه فان قطع منها اربعة اذ كان
ثم اقتصت واذا قتل الذي سمل خطاء فالدرة فيما له فان كان
فعل الامام وان قتل عدا فاسم لوط الدم قتل ولا تصفو ان لم
فقد القتل ولا تصفو ولا سترق وان واخذ ما له فان قبل الم

ولا دية فان حرج ذمنا فاسلوا وعبد اخفق وعاد فلو قد وجب له
المسلم فان حرج كما فارتقت مالت فلو قد وجب القصاص من الحرج للوط
المسلم فان لم يصح بها فاسل هذا واعتقد ان ثمة اصحابها فلو قد وجب
دية مسلم من مالت ان يصام كيون جمعة وعيد وشبهه لم يصح
قائه فليعلم ان بيدها ان لم يكن له ولا دية له ولا يركب السبل
والعلاوة في ذمة ليله وفي سوق او يصكر وما احطت به
في دم او قطع كذا في بيت المال او من قتل النصارى او الجواراد
انما اعطى له او اهله او مالها او اراد امرأة او غلاما لغيره
او اطلقه في دار قوم او دخل عليهم بما اذن في جرحه ولا يركب جرحه
فقتلوا عنيه او قتلوه ومن يدا عتده عتده عليه ومن
المختار ومن دخل دار قوم بما اذن فقتلوا كلهم او وقع في بينهم
او دخل بهم ولا يهون عليه كل ذلك ومن جرحه في دار قوم او
قتلته او عتده او من يدا عتده او من جرحه او قتلته او عتده
ولم يتلمذ له احد منهم ودي من بيت المال فان كان لوليهما
حلفت وفي لدم فسامه كما قتلته وحكم له ان لم يحلف وحلفت

ولا دية

لم يتركه الا ان يكون معتاد الذل كما ذكرناه واذا قتل المومنة فليذكر
وان لم يعتد بها فدية التي تملكها لوليتها ولو لم تكن لوليتها فدية
الرفيق فان زادت على دية المومنة فليعلم ان اختلافهم
قتله ولا ينفق فليعلم ان لوليتها فان زادت على الموطع جاز دية الامة
قيمتها ما لم يتجاوز دية المومنة وعاقب قاتل الذي والعبد بما يترتب
به ويقتصر العبد بعضهم من بعض الا ان ترضى الجارية بالشر فان قتل
مكاتبها لم يورث شيئا او مشروطا عليه وان ادى منها مائة مائة فان
مطعمها فادى شيئا فعل ماله بقدر الرق وعلى بيت المال المائة فان
قتله فليعلم ان دية الحر مائة والباقي منه من قيمة المكون
وفي قطع اعضاء العبد بحسب قيمته نسبة لدية الحر فان قطع
يده فليعلم نصف قيمته وفي يديه جمع القامة ويكون سيرة فيما
القيمة يحسب من ثلث الحياي واخذ قيمته ومن اعاد ولا شيء له
فان جرحه اثنان بما يجب القيمة اخذها منها فقط ولا يجاوز ثلثه
في جمع دية الحر ارم واذا قتل عده احط فاعقبة بالكره
عتقه ورضى دية المقتول واذا جرح المسلم الحرة فاسل ومات منه فلو قد

المدح عليه فالديرة على بيت المال في ديرة الموحدة بين القريتين على اهل
 اقليمها اليه فان تساويا فيها واديرة المتطوع على اهل قريته واديرة
 قلبه وصدره لا ان يتم احرون فيكم بالعتامة عند قريته
 ومن دخل على امارة ليسرقت متاعها فاعادها اقلها او قتل ولدها ثم
 ذهب لزوج المتاع فقتلته ففرض من الميراث بالديرة والحد من
 الشارقة الفدية الف درهم لصاحبها على فوجها واديرة المدح
 سارق ومن تزوج امرأته فادخلت حديقته الى البيت فدخل الى
 فثار الصدوق فقتل الزوج فقتلته بفضيلة المدة ديرة الصدوق فقتل
 بالزوج رواها عبد الله بن علي بن ابي عبد الله عليه السلام في
 اعين احد الزوجين على صاحبه وهاهنا الزمان الديرة والطين
 طارت للفقير فقامت على الصبي فقامت فالديرة على قتلها واديرة المدح
 للفرقة في مالها ومن نام على غير فقتلته فيها له واديرة المدح
 فالتكره اهل فليس لهم ذكوان الطاهر ما حوته فان ثبت انه غير
 فعليه احضار من واحضار من يشبهه احرم ولا فاعلمها ديرة
 فان اسلمته لا غير بغير اذنتهم فلم يعرف له غير اهلها ديرة

اديرة

ومما وصي به في انسابنا فاحمد من منزله ليل او فاضا من ليل الا ان
 البينة التي برصوعه لا منزلة فان لم يقع بينه بذكر من ديرة فان جلد
 مسلما فادعي الورثة انه قتل واقام نسامة فله قتل وان اخرج من
 القبر فقتله فادعي الورثة واقام بئنه الزم ذلك الغير وان
 بينة ولم يدعي انه قتل فعليه الديرة ومن حمل عبدا لصغير اعمى
 فقتلته فقتلته فقتل السدوق وروي محمد بن علي بن محبوب عن ابي
 عبد الله بن علي بن ابي عبد الله عن الفضل بن صالح عن
 لبيث الداردي قال سالت ابا عبد الله عن رجل حمل عبدا فقتله
 على فرس استأجره باجرة واذكر معيشة ذلك الغلام وروي
 ذلك عصبته فاحله في الحلة مطر الغرس فاحله فقتله على من ديرة
 قال علي صاحب الفرس قلت انك ان الغرس طرحت الغلام فقتله
 قال ليس علي صاحب الفرس شيء ومن طرحت على غيره من علو عدل
 فقتله اقبل منه وان مات هو فهو هدر فان استغفرت القاص
 فامنا او مات احد هما فلا شيء عليهما فان دفعه دفعه فان اسلم
 فديرة على المدفع ويدرج المدفع مما اهل الدار على الديرة

او سيرا او روستا او غير ان افعليه فاحله ذلك ماله ومن فوج
 شيئا في الطريق فاحله المالك فقتلته ديرة ومن اوقع
 حجة او سكتا فيما ضمن الحانة ومن سار او قال او فوج
 المال او القيد الفجر فان اضربه في ملكه او ما اسما على
 وصم لا بعدى فقتلته الزهر فاحله فاحله او فوج الفجر
 واذ اعلم صاحب البعير بالخطا لم يلجأ مع ثمة فقتلته
 ومن دخلت ديرة غير فقتلته على ديرة صاحبها وان
 حنت المدفع وعليها على المدح لم يضمن صاحبها ومن قتل
 ديرة فقتلته على نفس او مال يضمن ومن لقي امرأته في
 فاحله فاحله فقتلته ديرة والطبيب اذا اعطى عاقلا بالغا
 او طفلا ما حصل فيه تلذذا او تلف عضوا او تشبهه ضمن
 الا ان يكون اخذ المرأة من العاق او ولد الطفال فان
 المصنوع او ولد واه او امر بقتل شيء فقتل غيره ضمن ومن
 استوجبت له ان يقطع الحشفة ضمن وان سقط من حشفة
 الديرة فلا ضمان عليه ولا باخذها يضمن ورجع الحيا جارا والبر

اديرة

فان اصاب المدفع شيء فعلى دفعه ومن عشت ديرة انسانا
 فزجره عن نفسه فقتلته على ان يكونا فلا شيء عليه وعلى ان يكونا
 في الطريق فاحله ما نصيب يديها ولا سها من نفس وطرف وقال
 ولا يضمن ما حنت بجلدها الا ان يضمن بها او يفت بها في الطريق
 والاربع على المالكين بالتشوية على السابق فاحله ما حنت يارصتها
 فان حصل المالك وصانق وقايد فعل المالك والعائد ما حنت
 يديها وعلى السابق ما حنت بجلدها وان اخرج احد المالكين
 وصاحبها يراعيها فالصاحب بالاربع فعليه فان لم يكن بها فقتل
 ما ذكرنا فان دعت بالمالك لم يضمن صاحبها الا ان يكون قد فوج
 بها ومن فوج المالك فقتلته او عشت ديرة غير او فوج
 على جدار فقتلته فقتلته فقتلته فقتلته فقتلته فقتلته
 لما يصيبه ومن حمل ما على راسه باجرة فقتله او اصابه فقتلته
 به فعليه فاحله الا ان يدفعه غيره فقتلته الدار فاحله فاحله
 القتل غير ثم جرح قتل ومن احدث في الطريق او مدغ غير
 اذ نهضت فقتلته بسببه نفس وطرف او مال او جرح وتلا وتلقتا

جبارا والمعدن جبارا وروى الاصحاح من نباته قال قضى المجرمين
عليه جارية ركبته جارية فختها جارية اخرى فخصص
فخصصت الدار لثلاثة فانت ديتها نصفين بين الناحية والناحية
وروى انه قضى ثلث على الناحية وثلث على الناحية واستطاع
الثلث للعب وعدياته لاساوي بينهما لان ديتها ثلثان وثلثان
عليها وروى محمد بن قيس عن ابي جعفر عن ابيه قال سمع ابا عبد الله
نفسا لاهل البيت في بيت الاسدي فاحداه فاستقر بالثاني فاستقر
الثاني لثالث واستقر الثالث بالربع ان الاول فوضعه الاسدي
وعنه اهل اهل البيت الثاني ثلث الدية وعنه الثاني لاهل البيت
ثلث الدية وعنه الثالث لاهل البيت الدية كاملة وبالاخذانه
قضية اربعة عشر يوما فينكر واخذوا الاستراح فاقبلوا فقتلوا
اشنان وخرج اشنان فقتل كل واحد من المجرمين ثمانين
جلده وقضى ثمة المقتولين من المجرمين وطهران فاستقر
المجرمين فغير فخرج من الدية ثلثان مات واحد من المجرمين
فليس على واحد من اولياء المقتولين من وروى السليوي

عن جعفر قال رفع الى امير المؤمنين عليه السلام عثمان كانوا يلعبون
في الصراة فصرق واحد منهم فشهد منهم فشهد منهم على
اشنان انما غرقه وشهد اشنان على اشنان انما غرقه فقتل
بالدية ثلث اشنان على اشنان وحسين على اشنان وعنه
ابو جعفر في شخصين فقتلوا بل شخصين ان شاء الله تعالى وادى
اليها دية ثلثا وقطع يد واحد وادى لاهل البيت ثلث دية
اليد وروى ابو بصير عن ابي عبد الله قال سمع ابا عبد الله
الكلام وحافظ اشتركة هذه ثلثه فخرج على واحد منهم فقتل
وقضى الباقيين دية ثلثان كل واحد منهم مائة من اصابعه وقل
بعض اصحابنا انما يجب عليهم ثلثا دية ثمان مائة من اصابعه افضل
ما قال بغيره وقال بعضهم ثلثه هذا الا التلحم واذا وقع شخص يد
فستط فقتل اخر فمات الاول والثاني فقتلوا فان مات الثالث
فدنه هدر فان مات معا فقتل فان كانا ثلثا فقتل الاول
فما قاله رسول فان مات الثاني وحده فالثالث فقتل دون
الاول فان مات الثالث وحده فهو هدر فان ماتوا جميعا فقتلوا

لن

واذا قتل انسان نفسا او اقره على احداهما كالب شاكرا لاجنبيا
ولم يمتد لقتل الاجنبى وروى عليه نصف الدية وله الحق عامل
وجاهل على قتل سقط العترة ووجبت نصف الدية وما لا يمتد
ويقتل على قتل الخطا وقل لعل العامد ويرد عليه نصف الدية
فان قتل شخص من المذنب المحض ولم يمتد لقتل الخطا فقتلوا
غير الخطا ومن قتل خطا لا يمتد لقتل الخطا فقتلوا
به الا ان ياتي بانه شهد او كفا **الدية**
دية الحرام والدية المسموعة ودية المذنب فان كان دية
والدية نصف الدية ودية العبد والامة فقتلها فان زاد على دية
المذنب فزاد دية المذنب وروى ان دية ولد لذكره الدية فقتل
المذنب للشكل نصف دية الرجل ونصف دية المرأة ودية العبد
بالرجل والامانة المذنب للشكل حتى يروى الفصل ودية عبيد
اهل الدية فقتلها ما لم يزد على دية مولاهم وكل ما في الانسان
عضوان فقتلها الدية وروى اخرها نصفها ومن العبد والامة
فقتلها ونصفها ومن الذمي والزمية ديتها ونصفها فاقول

اصل العبد فقتل نصفه على عود واما بغيره فقتل نصفه على عود
المذنب كان عيدا ونسب المتقصدان بغير المذنب الى دية المذنب
اليخص من قتل المذنب لثالثا الدية لان الولد مائة في العبد
الثلث فقتل السوية والشفقة في السفل ستمائة في العليا
الربع مائة على قتل وقيل في السفل ثلثان لاسا كمال الطعام والشراب
وقيل حشوها وهو الظاهر والاجنبى فقتلها حشوها وفي احداهما
نصفها واللاخطى يترك الرجل فقتلها ربع الدية وفي احداهما ثلثها
وما في الانسان من غيره واحد فقتل الدية ومن الذمي فقتل نصفه ومن
الذمي دية واما كان عترة كاصابع اليد فقتلها اصبع عترة
وفي كل اصبع مفصل من اصابع اليد ثلث ديتها اما الاصابع
فان لها مفصلين على كل واحد منها خمسة وروى ان دية الاصابع
اليد والرجل ثلث ديتها ودية الاصابع الاربع ثلثها ودية الشفة
والعين الا على ثلث دية العين وفي الاصابع نصفها وفي الشفة
الرجل والمائة والحنة اذ لم يمتد الدية فقتلها فان سب الخبيثة
فقتلها ثلث الدية ويقتل بشعر الرجل من سنة فان ثبت على

لن

راييل ليعلم كونه وانه شعرا لانه من نساها وفي السم والسم
والسم والكلام والعقل والحي الدية كاملة وفي نقصان ضوء
العين بحسبان فكان دعاة واحداها اعتبر مدعيها يصدق
من اربع جوانب بعين من الما في فان انساني صدق وان
اختلف كذب ثم تقاسل الحيحة فان كان بينهما احد جاد بعد
الايمان فان ادعى قمتنا قيتنا الى حبي مثل في السن والبلد
والزمن مضارب ما بينهما بعد الايمان فان ادعاه وها هي
مفتوحتان حلفت سنسنا ايمان وروي اجبتا وباستقبال
عين الشمس عليه فان عظمه كذب وان فقمه صدق فظهر
نقصان السم من احدى المادتين بصر الجوه من الرضا
جوانب وينظر ما بينهما فان سادى صدق واستظهر عليه الكمال
وان اختلف كذب وفي دعوى دها السمع كله الايمان فان
ادعى دها السمع اعتبر بقرب الما في لا الشبه فان دعت
عينه وعلى الشبه كذب وان لم يكن ذلك صدق واستظهر عليه
بالايمان وتعتبر الجناية على الانسان الصريح وهو الجوه

لنا

وعشرون دها منها الدية والالف قال ينضح به منها اخذ من الدية
بحسب فان ادعى انه لا ينضح اصلا وليا انه صحيح فطيلة النجاسة
وروي انه ينضح بها نه بابرة فان خرج الدم اسود صدق
وان خرج احمر كذب وفي الاسنان كلما الدية كاملة وفي النية
في غايه الم في كل من حون دينار وفي التواني في كل من
حس وعشر فان دينار وفي بعض السن الحساب وروي ان
عليه قض معه ومن البصير قبل ان ينضح والحيلة فان خرج
سنا وليس في الريدق شئ اذا لم الح فان تلعت وحدها فها
ثلث دية الاصلية وكذا الح في الكساح الزايرة وفي السواد
ربع دية الصريحة وروي ثلثا فان ضربها فاسودت او تصد
فغيرها ثلثا دية سقط طينا وسقط لها سنة فان سقطت بعينه
دينها ورسن الصبي اذا تلعت ينظر فان سقطت فلا فاض
وفيها حكمة من ولا تاف من حين وان في يوم عظم وهو لا يظن
غير مستوية في الضربة والقتل في العين الصريحة فظهر
فمن حلي كذا وكذا ذهبت عينه باقر من اية الدية كاملة فان

من خلق كذا وكذا ذهبت باقر من الله لم يقص منه حتى
يوز عليه نصف الدية ويخفف العين العا مة الزاهية
ثلث دية الصريحة وروي وضربا وفي دعه الاذن ثلث دية
الماذن وروى بها ثلث الثلث وفي اسبصال الما في الدية
كاملة وكذا كذا ما في دية بعضه بالحساب وفي دية الاذن
وهو الحاجن بين الحارين نتا حصل من مائة دينار وفي
الما في في الاذن ثلث دية فان عوطت فاستردت خمس دية
فان كانت في احد الحارين الى الحثوم وهو الحاجر بين
الحارين فاستردت مائة دينار وعشر الدية وفي خفاش
الالف وكل واحد ثلث الدية فان انشقت الشفتان
فبعت الاسنان ولم يدر اقلدت دية النصفين
فان التا مت فخرج دية النقص وفي احد الحيات دية
فان صلب فخرج دية النقص وفي القطر والخرنوب او في
اسود عشرة دها فان خرج البصر فخصها وفي
الظهر بصل ثلث الدية فان سر لية الجراح في الدية

لنا

وكذا كذا احد بداية او صا بطيت لا يقدر على التصور
وفي الخراج الدية كاملة وفي كسر البصير واللعان
الم على حدة الدية كاملة وفي سلس البول دية الى الليل
فان ادعى الدية كاملة فان كان الى الظهر عليه الدية
ان كان الى الصبح ثلثها وعلى هذا وحشة الذكر وحدها
او في استبصال الدية كاملة وفي فوج المرأة دية فان لم يدر
اليها قطع فجه ان طليت ذكر كان ضرر لها على بطنها
فان لم يضرها وقطع استبصالها استبصالها
بجر والاختلاف وعزم ثلث دية وفي دها دية
واحد ما نصت لدية فان ضرب اجل فذهب سمعه وبصره
ولسانه وعقله وفجته والقطر جملة فست ديات وان
لما عده وقطع الح واذ نه قبل او ضربه ضرر فقطع عضا
منه الح حرمه وصر به عنقه اقص منه ثم قتل فان جرحه
عضوه لاني ضربت عنقه فقط وان ضربت راسه
فذهب عقله فالدية فان عاش فخرج عقله فلا حرج فيها

ع

ذكر في كل واحد من اقصى حمارين في مفاصلها
 فلم يترك لها فريضة مائة وستة وستون
 ديناراً او ثلث دينار ومهيس مثل لسان
 قوبها وخرم الالف ثلث ديتة
 وفي بعض العظم ثلث ديتة العضو
 الذي هو فيه فان جبر على صفة
 فالربعة اخماس الثلثين الثلث وفي
 فك عظم من عضو فتصل ثلث ديتة
 فان حصل على صفة فالربعة اخماس الثلثين
 فكل حمارية في الرأس اذا حصل
 في اليد قد يتصلب ديتة العضو الذي
 تحفظت فيه ثلث الحارصة الداس عشر
 الدية وفي اليد عشر عشر العضو
 وعلى هذا فقتل العضو من ضرب كما لو جرح
 غيره فلم يرضى حتى يات فعل الخارج القود او الدية

فان

فان مات منها وبرى غرقا او اشكل الام فعليه الجرح فوط من العظم
 انما فادس بصره وعينه مستحان فانه يردم اه محام بالار
 وكسف ببول بجل على الاشعار لسا محروق لم يسل على العنق
 بعد لم يسل منها المرأة فوط الساطر من العنق والعصا من
 بالنفس العنق بالحق الالف بالالف والاذن بالاذن
 السن بالسن والجرح قصاص من عن عن احية كقر من ذنوب
 بعد عتوه وقد نسا انه لا قصاص للولدين والاه ولا للكافر من
 المسلم ولا للعبد من الحر ولا للعبد عن اعس حصص من اعس حصص
 من نفس ولا جرح ومعض لهم في ذلك ومن يجل من المرأة
 والمرأة من الرجل حتى يسل ثلث الدية ولا يسل المرأة من الرجل
 حتى يرد نصف دية ذلك فان لم يرد فيها دية عضوا ومعض
 له منها يمارد ويحب الصام فما لا يورثه من الاعضاء والخراج
 ولا قصاص فمما يربح صلابة ومن جرح جرحا نقص عن الجرح مصرى
 الى نفسه قبل قائله بعد استرجاع ما قبل جرح المحروق من الدية و
 السجاح الحارصة من التي ليس بالمجذوم والواحدة منها عشر الدية
 ثم الساجدة التي يعض الجرح فيها خمس عشر في الملاحق وهي النافذة
 في الجرح منها خمس عشر وعشر الدية ثم السجق وهي البالغة

الرقم التي على العظم التي منه ويل الجرح وفيها فصل عشر الموضع
 وهي التي اوحت العظم وفيها نصف العشر المماس وهي التي
 يمس العظم وفيها العشر في الناقلة المحررة الى بل العظام
 في موضعها وفيها عشر ونصف عشر الام التي ملحت ام
 الرأس وفيها ثلث وثلاثون عمرا او ثلث الدية مما ذكرناه او لا
 ثم الواحدة التي جرحت ام الرأس وفيها ما في التي قبلها ولا قصاص
 الا في الجرح الاول ولا جرح العاقلة ما دون الموضع وان كان
 خطا بل في مال الجاني والاحياء عن مال ولا سهم ولا ما حصل
 بسبب كوضع جرح او سلس طرفين ولما اوتى الناقلة الا ان
 صدقة ولا ما صاح عليه ولا جعل عن العبد وتعلق وحكم الراس
 والوجه في يد لطم او سواد في اليد على ما نسا والجانف التي
 وصلت الى الجرح كالام ولا قصاص فيها وعلى الاصل
 الحليم في جرح او سب من سرام سطره ومن وجب له التعاقب
 لم يجر ان يعض منه وانما يعض له السطون او يادون له
 ذلك فان فعل فله بعره وادار كل المرأة زوجها فاعلمها عليه
 نصف دية ما وصل عليه السلم في ناعه من لبح او جرح في
 من اطراف الرجل او دية عشر دية الرجل ما به ديار وصر

الاجرة

الا تود على روح اصاب روحه مصعب وعمره العيب وروى عن
 ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله رجل مسلم كان
 في ارض الشرك فسله المسلمون ثم علم به الامام وبعدهما
 مكانه رقبه مومنة وذلك قوله وان كان في قوم عدوك ولم يجر
 فمخر رقبه مومنة ومن حلق شعر امرأه او جرح صدرها وجرح
 شعرها شعره فان سب اولم يسل عليه دية فادس عليه دية
 وسج او دامة في مقام واحد فقات فالدية عليها لصحي رواه
 درج عن ابي عبد الله وادس عمره مومنة فمومنة فمومنة فمومنة
 دية عليه الدية الا قدر المومنة رواه الرضا عليه
باب دية الجنان
 دية جنون او اقل العظم عشرون ديناراً او اقل العظم البعول و
 في المصنف سبعة في العظم ثمانون فادس عليه ثلث دينار
 فادس ارضه روح فدية الذكر الف دينار والانس خمس مائة
 فان سب حلي والكل حتى ثياب ولم يسل فدية نصف دية
 ما ذكره ونصف دية الانس وان شرب دوا فله فدية عليه
 ولا يرب من فيها شربا ومن جرح اليه عشر فدية ومن جرح
 الابن بانه عشر فدية ان كان كان الحسن في الجرح اسه او جرحه

ما به دسار و در موصفتها ربع ديه كسر يا خمسة وعشرون دينار
 و در مصل عظامها نصف ديه كسر يا خمسون دينار و در بعضها
 ربع ديه كسر يا خمسة وعشرون دينار و اول المرقع اذا كسر فخر
 على عظم ولا عظم فخره ما به دسار و ذلك خمس ديه اليه
 فان الصانع قدس اربع اجناس ديه كسر يا ثمانية دينار
 فان او فتح فخره ربع ديه كسر يا خمسة وعشرون دينار فان
 يلبس من العظام قدس ما به دسار و خمسة وسبعون دينار
 لكسر ما به دسار و اصل العظام خمسون دينار و لغيره
 خمسة وعشرون دينار فان كانت قدس ما به دسار ربع ديه كسر
 خمسة وعشرون دينار فان رضى المرقع فخره ما به ديه
 الخمس لثمانية دينار و يلبس و يلبس و دينار و ثلث دينار
 فان كسر ما به ديه كسر يلبس دينار و من المرقع الى
 مثل ذلك سوا اول البعد اذا كسر فخره على عظم ولا يلبس
 ليه و لغيره لثمانية دينار و يلبس و يلبس و دينار و ثلث دينار
 فان كان كسر اجدين الخمسين من الساعد قدس خمس ديه
 اليه ما به دسار و من احدى الصان لكسر لاجد الاربون خمسون
 دينار و اول كلهما ما به دينار فان الصانع احد الصنعتين

احسن

احسن ديه احد من الصنعتين الساعد اربعون دينار و در موصفتها ربع
 ديه كسر يا خمسة وعشرون دينار و در مصل عظامها ما به دسار
 و ذلك خمس ديه اليه و ان كان ناقص فخره ربع ديه كسر
 خمسة وعشرون دينار و در مصل عظامها نصف ديه موصفتها اثنان
 و سار و نصف دينار و در مصل عظامها خمسون دينار فان
 صارت فخره ربع لاسم اقدس ما به ديه الساعد يلبس
 يلبس و دينار و ثلث دينار و ذلك ثلث ديه و لغيره
 و در موصفتها المرقع اذ ارض فخره على عظم ولا عظم ثلث ديه
 اليه ما به دسار و خمسة وسبعون دينار و لغيره ما به دسار
 المصل المرقع و مصل ما به الساعد و الكف و من الكف
 اذا كسر فخره ربع ديه كسر و لغيره لثمانية دينار
 دسار فان ثلث الكف فخره ما به لثمانية دينار و
 سبعة وسبعون دينار و ثلث دينار و من موصفتها ربع
 ديه كسر يا خمسة وعشرون دينار و در مصل عظامها ما به دينار
 و ثمانية وسبعون دينار و نصف ديه كسر يا ثمانية و ثمانون
 دينار و من موصفتها ربع ديه كسر يا ثمانية و ثمانون
 دينار و در مصل عظامها دسار و در الاصلح و العصبين

في الكف و الابهام اذا قطع فخره اليه ما به دسار و سبعة
 و سار و ثلث دينار و در مصل عظامها نصف الابهام التي في الكف فخره
 على عظم خمسون دينار و يلبس و يلبس و دينار و ثلث دينار
 اسكن فخره و سبعة و در مصل عظامها سبعة وعشرون دينار
 و ثلث دينار و در موصفتها ما به دسار و ثلث دينار و در
 مصل عظامها سبعة وعشرون دينار و ثلث دينار و در مصل عظامها
 و ثلث دينار و در مصل عظامها سبعة وعشرون دينار و ثلث دينار
 من على الابهام اذا كسر فخره على عظم ولا عظم ثلث دينار
 و ثلث دينار و در موصفتها اذ اقبها اربع دسار و سبعة دسار
 و لغيره اربع دسار و سبعة دسار و در مصل عظامها ثلث دينار
 و ثلث دينار و در مصل عظامها ثلث دينار و در مصل عظامها
 صعب به ثلث ممره و في الاصلح من كل اصبع سبعة ديه
 عليه و ثمانون دينار و در اصابع الكف الاربون سبعة
 الابهام ديه كل مصل عظامها دسار و ثلث دينار و در
 كل موصفتها كل مصل من العصب الاربون الاصلح اربع دسار
 و سبعة و در مصل كل مصل من ممره دسار و ثلث دينار
 و در كل مصل من الاصلح الاربون الى الكف ثلث دينار

و ثلث

و ثلث دينار و في مصل كل مصل من ثلث عظم و ثلث دينار
 فان كان في الكف فخره لاسم اقدس ما به دسار و ثلث دينار
 و در مصل عظامها ثمانية و ثمانون دينار و در موصفتها
 اربع دسار و سبعة دسار و من مصل عظامها سبعة وسبعون دينار
 عليها فخره و ثمانية و در المصل الاوسط من الاصلح الاربون اذا
 قطع فخره خمسة و ثمانون دينار و ثلث دينار و در مصل عظامها
 و سار و ثلث دينار و در مصل عظامها ثمانية و نصف دينار و
 في موصفتها دينار و ثلث دينار و في مصل عظامها خمسة و ثمانون دينار
 و سار و من مصل عظامها و ثلث دينار و في ثلث دينار و ثلث دينار
 و من المصل الاعلى من الاصلح الاربون اذا قطع فخره و ثمانون دينار
 و سار و نصف دينار و در مصل عظامها ربع ديه كسر يا سبعة
 و اربع اجناس دينار و من مصل عظامها و ثلث دينار و ثلث دينار
 و اربع اجناس دينار و من مصل عظامها اصبع منها فخره و ثمانون دينار
 في الكف اذا كسر فخره ثلث دينار و ثلث دينار و لغيره ثمانية و ثمانون دينار
 و ثلث دينار و در مصل عظامها اربع اجناس ديه كسر يا ثمانون دينار
 و سار و در موصفتها خمسة وعشرون دينار و در مصل عظامها
 عشرون دينار و سار و نصف دينار و در مصل عظامها ديه كسر يا عشرة

30

و من الخايعه لك و في العنق طما و دمار و ملث و ملثون و دمارا
 و ملث و دمارا فان لب من الجاس كلها ريد و او طعه و عت
 على السخاف فدهما اربع ماه و دمار و عده و ملثون و دمار و ملث
 و دمار و في اللذان اذا طعت حرمه و دمار و ما طعت بها حساب
 و لك و في الورك اذا كثر حرمه على عظم و لا عت حرم و في العنق
 ما و دمارا فان صدق الورك فدهما و دمار و سكون و دمارا
 اربعه انا كس و دمار و ان او صحت فدهما و دمار و دمار
 حرم و دمار او دمار ملث عظام ماه و حرم و سكون و دمارا
 منها لك ماه و دمار و ملث عظام حرم و دمار او ملثها حرمه
 و عظم و دمار او دمار ملثون و دمارا فان رصت فدهما
 طما و ملث و ملثون و دمار او ملث و دمار و في اللذان اذا كثر
 حرمه على عظم و لا عت حرم و في العنق ما و دمارا فان عت
 اللذان فدهما طما و ملث و ملثون و دمار او ملث و دمار و دمار
 و دمار و حرمه اللذان اربع انا كس و دمار ماه و دمار و سكون و دمارا
 فان كاس حرمه لاسه اربعها لك و دمار ماه و سكون و دمارا
 و دمار و دمار و حرمه ريد و دمار حرم و دمار او دمار و ملثها
 نصف و دمار ماه و دمار و دمار ريد و دمار حرم و دمار او دمار

۱۱۵

الرحلين يا دمار وفيها رابع وده لسا يا حنون دمار او ديه
الاصابع والقصبة التي في القدم الالهام طبع ديه الرحلين طبع
وطبعه وعلون ديار او طبع دمار وديه كبر الالهام والقصبة
التي على القدم خمس ديه الالهام سمه وستون دمار او طبعها
دمار وفي صدغها سمه وغزون دمار او طبعها دمار وفي
عانة دمار ولب دمار وفي ليل عطافها سمه وعشرون دمار
ولما دمار وفي ليلها عانة دمار ولب طبعها دمار وفي ليلها
عشرون دمار ولبه المنصل الالهام وهو الشال الذي في الظهر
سمه عشر ديار او طبعها دمار وفي وجهه الاربعة دمار وسمه
وفي ليل عطافها عانة دمار ولب دمار وفي ناحية الاربعة دمار
وسمه وفي صدغها طبعه دمار او طبع وفي فكها خمسة دمار
وديه كل اصبع منها سمه ديه الرحلين طبعها دمار او طبع دمار
وديه هذه الاصابع الاربعة سمون الالهام ديه كسر كل قصبة منها
عشر دمار او طبعها دمار وديه كل قصبة منها اربع دمار وسمه
وديه ليل كل عظم قصبة من عظام دمار ولب وديه صدغها طبعه
دمار او طبع وديه سمه كل قصبة من الاربعة دمار وسمه وديه
من حمار احي القدم طبعه وعلون دمار او طبع وديه كسر المنصل

الذي على العموم من الاصناف عشرة دمارا وعلب ودينه صد عنها
عليه عشر دمارا وعلب ودينه لكل غطس خمسة مهن ثمانية دنانير
وعلب دمار ودينه موصح كل خمسة اربعة دمار وسدس دمار ودينه
اربعة دمار وسدس دمار ودينه عليها المئتين دمار وسدس دمار
ودينه عليها خمسة دمار وفي المصل الاوطين من الاصناف الاربعة اذا قطع
عنه خمسة وضوح دمارا وعلما دمار ودينه عشرة اربعة عشر دمارا
وعلما دمار ودينه ودينه صد عنه ثمانية دمار واربعة اجناس دمار ودينه
موصح دمارا ودينه لكل عطا خمسة دمار وعلما دمار ودينه لكل
علما دمار وعلما دمار ودينه دمارا وعلما دمار وفي المصل
الاطلا من الاصناف الاربعة التي فيها الطير اذا قطع عنه سبعة عشر دمار
دمارا واربعة اجناس دمار ودينه عشرة دمار واربعة اجناس
دمار ودينه صد عنه اربعة دمار وفي دمار ودينه موصح دمار وعلب
دمار ودينه مصل عظام دمارا واربعة مزار ودينه دمار وعلب دمار
ودينه ملة دمارا واربعة اجناس دمار ودينه لكل طير عشرة دمار
وامن على كل من الرجل عن اليد مائة دمار وخمسة عشر دمار ودينه
الرجل خمسة مزار دمار قال وان اوصيت الرجل فادار خمسة مزارا
فدينه اربعة مائة دمار قال في علم الحدود على من الامساك لاسعة دمار اربعة

اربع اجاس ذى الحسن بن مائة وثمانين اصاب منها الظلم
 محمد بن دية الف دينار والقصاص في كل سى من ذلك
 سبعة عشر على ما لعب دية وامر في الوجهة اذا كانت في العام
 ثمن النفاق فصار ثمانية ادره في احد النصفين وثمانين ادره
 في الاخر واليه وفي السابعة ادره في ربع ادره من سى من الوجه
 من اطرافها عشرة ذى الوجه مائة دينار ومضى له لاقوه و
 لرجل اصابه والده في امر لم يصب عليه فيه فاصابه عشر من قطع و
 عمره ويكون له الذمة والاداء واللاقوه في اصابها روجها
 ودم العيب على روجها ولا يقصاح عليه ومضى عليه السلام في امره
 ركلها روجها فاعطى مالها نصف دية ما سأل وخسوس دينار
 ومضى في رجل اخضر جارية باصغر ثمن فتابها وادان على رجليها
 فحبل لها على نصف الذمة مائة وسنة وخسوس دينار او ثلث
 دينار ومضى فيها عليه السلام صد اجاس ثمانين روجها في ردا
 نه ساس من امرهم من ال الحسن الذمة كاملة الوجوع من يديه
 والنرا وانه اصحاب ساسي ذى الذمة كاملة وقصده
 وقد احب من اسم الكتاب بذكر ما روى من الحقوق ليعلم بها
 صد قال عليه السلام يرف العلم بالعلم قال احبوا الى الله

في الحقوق

٢٥ - واولي استيعاب ابراهيم الفصل عن مائة من دنانير عن سيد العارفين علي
ابن الحسين بن عثمان ان طائفة علم السلام قال من اراد ان يملك
ان يعبد لا يشرك به سوا فدا واعطه ذلك ما حاض جعله عن مائة
ان يملك امر الدنيا والآخرة ومن يملك ان يستعملها يطاعة
عبد الله ومن الناس ان يراهم على انما يعبدوا والحركة الفصل
التي تافاهد لها والربنا كس وحسن القول مهم ومن السيرة
عن سماح العبد وسماح مالا على سماح ومن المصرا ان يملك
ويعبر بالنظر ومن يملك الا يطعمها ان يملك ومن يملك
ان لا يمشي بها ان يملك ان يملك على المصرا طافه لا يملك
فرد من مائة من خلق الالهة وما يرام ولا يملك النسخ ومن
يملك ان يخلص من الزمان ويحيط من ان يملك ومن الفصل ان
يملك انها وفاد الى الله عز وجل وانك تافاهم من من الله عز وجل
فدا واعطه ذلك من مائة العارفين الحقة الراعي الى الله
المصريح المعلن من كان من مائة السون والوند وملك عليها
ويعملها خذ وذا وجعلها ومن الخ ان يملك انه وفاد الى الله عز وجل
المن من يملك ودر من يملك وصفا العرض الذي اوحد الله
عز وجل يملك ومن الصوم ان يعلم امر محام فيه الله عز وجل

في المحفوظ

[illegible]

٥٠
وعلمك لصنعهم وموتك محب ان تعول منهم ويكون كالوالد الرحم
ومعهم لهم جيلهم ولا تحايلهم بالعبودية وسكر الله على ما انك
من العو عليهم واما نحن بعلمك فالعلم ان الله عز وجل انما جعل
معنا لهم ما انك من العلم ومعك من غير انك فان احببت تعلم
الناس ولم يكن لهم ولم يصنع عليهم زادك الله من فضله وان
الناس منك او قد سمع عند علمك العلم منك كان حق الله عز وجل
انك العلم وبها هو وسط من العو محب واما من العو
فان العلم ان الله عز وجل جعلها لك سدا واسما مع انك
تؤمن بالله عز وجل منك بها ويرحمها وان كان منك عليها او حب
فان لها علمك ان رحمها كانها سكر وطعمها وكسها واذا
عورت عبادا واما نحن بعلمك فالعلم ان الله عز وجل انك
وانك وحك وديك لا تملكه لانك صعبه دون الله عز وجل
جلست في من عو ارضه ولا ارضه لم يزلها ولكن الله عز وجل
كانك بعلمك لم يزلها وانك علمه واسود علمك انما يحفظ
لك ما ناس من خير انك وامن الله كما احسن الله انك وان
لم يزلها سدا به ولم يزلها خلق الله عز وجل ولا من الا
ما ناس وامن انك ان العلم انها حلتك حيث لا تخيل احد ادا

واعظم

واعطاك من ماله فلها مال اعطى احد اعداءك وملك شخص حاربها
 ولا سال ان يجمع ويطعك ويطعن وسخطك ويعزى ويطعك
 ويصحي ويطلب منك وهو اليوم لا طعك وملك الخو والرد يكون
 لها فاك لا طعن سكره الابوين ابدا ويوفيه واما من استك
 قال فاستلم انه اصلك واعطاه لاه لم يكن فيها راس من يملك كما
 يملك فاعلم ان انك اعطى الله منه فاحصا سره اسره شاعره
 ولا حقه الابا بده واما من وملك قال فاستلم انه ملك ومصافى الملك
 من عاجل الراس حرة وبه وملك سواك عاودا وبه من حسن
 الادب والادب له شارة من عرجك والمحبوب له على طاعة فاعلم
 في اخر علم من يعلم ان من استك على الاحسان الله عاودا راسا
 الله واما من استك قال فاعلم انه من عرجك وملك فلا حقه
 من عاجل من عاودا الله ولا حقه من عرجك على الله واما من استك
 بعينه على عاودا والصوفى له فان اطاع الله عاودا واما من استك
 انك تعلم منك من ولا حقه الاناسه واما من استك على العلم ان
 تعلم ان من استك ماله واما من استك من الهمم وحسب اليه الحزم
 والها فاعلمك من امر الملك وملكك قد العاودا واما من استك
 من الحسن وملكك منك واما من استك من امر العاودا راسك وقلم انه اول الحزم

ولا تتم الا بعد ما حيى جارك بخط غشاسا والارامه بنى او لم يبن
كان مظلوما ولا سيع لم يورده فان عثرت عليه من سر عليه وان عثرت
عليه لم يصبك نصيبك فاما انك ومنه ولا تسلم عند شرا منه ولا
عنه ولا تعرفه ولا تحاشه كبره ولا تفر من الامانه واما حيى
فان يصح بالنصف والانصاف وان لم يدر حاله ولا يدعه
سوى الى كبرك فان كسى كافاه وودع كفاؤك وسره كفاؤك
من عصبه وكسى عصبه رحمة ولا تكن عليه زنا والاقبح الامانه واما حيى
فان غاب عنه وادع حصره ولا تحكم دون حكمه ولا تحسب انك دون
مناظره بخط ماله ولا تحسب فعاؤه وان من امره فان يدركك
ويصل الى على الشريك مالم يحيا ولا تفر الامانه واما حيى منك
فلا تاحده الا من حق ولا تسب الا من وجه ولا تفر على نفسك
مالم تحرك فاعلم بطاعه ربك ولا تسب من سبناه ولا تفر
مع السبه ولا تفر الامانه واما حيى عليك الذى يظن انك
موسر اعطيه وان كنت من الرصه تحس القول وردد من على
ربك لطفا واما حيى العبد طالعه ولا تفر ولا تحسبه وسب الله
من امره واما حيى الخصم الذى يدعى عليك فان كان ماله على
عليك حتى كنت يدعى عليك ولا تفر ولا تفر من امره

٢٥٥
وحياتك وحياتك والى الله عنيك واحببك وما احبب الله
منك ولا احد الا الله واما حق ملكك الذي انت عليه فان
تعلم ان الله عز وجل هو عنيك له وسيله الله وحيا ملكك من الغاية
وان لو انك في العاجل فراه اذ لم يكن يوم كانا بها اليك
من ملك وفي العاجل اكله واما حق من المودع عنيك فله
وذكره ووجه وسيله الغاية اكله وخلص له الدعاء فاحببك ومن الله
عز وجل فان فعلت ذلك كسبت كسره واهل عاقله ثم ان
قد رتب على صفاته يوم كانا فيه واما حق المودع ان تعلم انه قد رتب
لك يوم عز وجل واما لك الحق عنيك ان بعض من عنيك
فاكره مع ذلك ثم المحسن اليك واما حق ما عنيك فصولك
فان تعلم ان الله الغاية فاحببك ومن الله عز وجل وحياتك
ولا تسلم عنه ودعاك ولم تدع له ولما كان يقول العمام من عنيك
الله عز وجل فان كان يصح كان عليه وكن ان كان غاما كنسبه
ولم يكن له عليك فصل من عنيك نفسه وصلا لك بصلاته
وسكره على قدر ذلك واما حق عليك فان عنيك جاك
ومضته من محاربه اللط والاعمن من عنيك الابدان ومن
جسدك محموز له القيام بعد ادك ومعنى الاء بخط حراه

والله اعلم

مسند

[illegible]

والسيد الركن والامام وقال عز وجل وما كنتم تنزفون اياه
عليكم سكر ولا انصارك ولا جلوه لكم يعني بالجلوه الزوج ثم حصل كل جارح
من حوارك ثم وصل بينهما عرض على السبع الاصلح من النكاح فصار
عز وجل وقد رتب عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم النكاح فاعلموا
وسهرا بها فلا تعدوا معهم حتى يخصوا في حديث غيره انكم اذا لم تسموا
فان عز وجل واذا رتب الله في خصوص نكاحها فاعرض بهم حتى
يخصوا في حديث غيره ثم استسبح عز وجل موضع نكاحها وانما يشك
السلطان فلما انقضى الدعاء مع العموم الظالمين وقال عز وجل وعشركم
الذين سمعوا العزل فنعون احدا ولكم الذين يدعون الله او لملك سمعوا
النكاح وقال عز وجل واذا لم ياتوا بالبرهان او قال عز وجل واذا
سمعوا للخروج اعصوا به او ما عرض الله عز وجل على السبع ونحوه
عرض على الصراط لا يسموا الله عز وجل وقال عز وجل بل انتم
مصرمون انصارك وخطوه وروحه ثم انما هو احد الانواع غير محض
على النكاح الاصلح لان الامور العشر على النكاح ما عدا ذلك فصار
عز وجل ولولا انما الله وما ياتر النساء لانه قال عز وجل ولو لم يكن
فيها منكم نكاح لكانت الدنيا فسادا وللعالمين حسرتا
وعرض على العقب وهو امر الخواص الذي لا يعدو وعنه ولقد رتب
اياه وراية قال عز وجل والامر لله وعليه طين بالانكاح لانه قال عز وجل
حين احضرتم انما كنتم تجادلون ولم تسموا الله في ذلك وقال عز وجل

الانكر ان ينطق العلوق وقال عرجل ان سيدوا ما في العسك
محمود كما حكم به الله تعالى من شاة وتعبد من شاة ورضى عن الدين
الانديها الى ما يوم اسد عرجل عنك وان سعلها رطبا عنك
ماها الدين انما اذ لم الى الصلوة فاعسوا وعودكم وانكم الى العز
واستوا وكم وادرككم الى الكعبين وقال عرجل فادوا العبد الوين
كفر فحضر الرفاق ورضى عن الرجل ان سعلها من طاعة الله ولا تفس
بها مشقة عاص فقال عرجل ولا تفس في الارض فما لك من حرج في الارض
ولم تسمع الجاني طولك فلنك كما كسر عبدك مكر ونا وقال عرجل اليوم
على امراسهم وكلنا انهم وسد ارجلهم ما كانوا يكسبون فاصبر عرجل عنها
انها تشد على صاحبها يوم القيمة هذا ما عرض الله عراك وقال عرجل
فانك انما سعي وسعلها رطبا عرجل ورواها اياك ان راك الله تعالى ولله
عند محضه او تعبدك عند طاعة يكون من الحاسنين وعليك لعواء الزوال
والعقل عاصي ولروم في العاصي شر العاصي ورواها واهو وهو واليه
ونما وناه عرجل من الله سارك وتعالى الى صلوة هو واحد على كل علم ان
كل يوم من عهده ولو خمس ايام واعلم ان ارجل الحية عودا والقران
فادان يوم القيمة الى القران الزوال اقراد ارجل كل من في الجنة في الدنيا
والصدقة ارجل عرجل وهو الوصية طويلة احد منها موضع الحاجه ولا توف

الابن العلي العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل ثم انساب والمجدي
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله الصادق الامين وعلى
بن ابي طالب ابراهيم المومنين الائمة الاخرى عشر البررة الحج المسكين صلاه
سنة الاغدا والناصرة وعزى للمجدي السيرة الهادي كن من اوقات
اواخر رمضان المبارك بر سره ووضعا

استقل هذا الكتاب
الفقيه محمد فاسم
سنة تسعين وتسعين

الشمس ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١
٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠



(سطر آخر كـ ب)
او اواخر رمضان المبارك سنة ثمان وعشرين وستمائة الهجرة